

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٥٠

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي السادس - العقد الاستثنائي الثاني الجلسة الثالثة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع
في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٥٠

فهرست

١ - تصديق خلاصة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الأوراق الواردة

٣ - تقرير مقرر اللجنة المالية العام عن مشروع قانون الموازنة لسنة ١٩٥٠

٤ - المناقشة في موازنة سنة ١٩٥٠ بصورة عامة

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٠ برئاسة عطوفة صبري بك حمادة وعضوية أميني السر السريدين رفعت قزوعون ويوسف ضو. وتغيب السادة: حبيب أبي شهلا، الدكتور ملكون هيريديان، كميل شمعون، أمين نخلة، سليم الخازن، يوسف الزين، محمد علي الغطيمي، ماين القدم الدكتور يوسف فضول، هنري فرعون. واعتذر السادة: إبراهيم حيدر، نصار غلمية، يوسف كرم.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: السيد رياض الصلح رئيس الوزارة ووزير الداخلية، جبران نحاس نائب رئيس الوزارة ووزير الاقتصاد الوطني والبريد والبرق ووزير العدلية والأنباء بالوكالة، حسين العويني وزير المالية، أحمد الأسعد وزير الأشغال العامة، الدكتور رثيف أبي اللمع وزير التربية الوطنية، الدكتور الياس الخوري وزير الصحة والإسعاف العام، بهيج تقي الدين وزير الزراعة، مجيد أرسلان وزير الدفاع الوطني.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة

(فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية):

- ١ - برقية من غوسطا يطلبون بها مساعدة معهد دير السيدة بسبب الخسائر التي حلت به من جراء الصاعقة.
 - ٢ - برقية من شركة اتحاد مال القبان للاستيراد يشكرون بها عطوفة رئيس مجلس النواب ودولة رئيس مجلس الوزراء ومعالي وزير الاقتصاد لتقريرهم تخفيض رسوم السكر الأبيض.
 - ٣ - برقية من سكان بعلبك وقضاها يؤيدون بها التنظيم القضائي الجديد.
 - ١ - عريضة من نقابة السواقين تتعلق بمطالبتهم بتخفيض الضريبة على البنزين
 - ٢ - سؤال من النائب السيد ميشال مفرج يتعلق بمطالبة الحكومة بالتقدم بمشروع قانون يبين الشروط التي بموجبها تمنح الامتيازات للشركات التي تطلبها.
 - ٣ - سؤال من النائب السيد ميشال مفرج يتعلق بتجهيز مطار القليعات بحيث يصبح صالحاً لاستقبال الطائرات الكبرى
 - ٤ - سؤال من النائب السيد محمد عبود عبد الرزاق يتعلق بكمية الذهب التي اشترتها الحكومة أخيراً
- الرئيس: لتحل الأوراق الواردة الى مراجعها المختصة. أ.خ. . .

الرئيس: إذن تعقد جلسة سرية لبحث الأمور المالية وذلك في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس القادم الواقع في ٢ شباط سنة ١٩٥٠. والآن أرجو من حضرة الزملاء أن يتقيدوا بجدول الأعمال.

كمال جنبلاط: أطلب طرح اقتراحي في آخر الجلسة.

الرئيس: إن اقتراح حضرة الزميل كمال بك جنبلاط سيبحث به في آخر الجلسة. والآن لنستمع إلى تقرير المقرر العام عن مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٥٠.

عدنان الجسر:

أحالت الحكومة المحترمة إلى مجلسكم الموقر مشروع قانون موازنة عام ١٩٥٠ بالمرسوم عدد /٢٩٩/ بتاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩ ولم يكد يمر على تأليف الحكومة الجديدة إلا شهر واحد وهي بادرة تدل على اهتمام الحكومة بالملاحظات القانونية التي أبدتها حضرات النواب أثناء دراسة موازنة عام ١٩٤٩ وسعيها الأكيد للمحافظة على النظم الدستورية واللجنة لا يسعها إلا أن تبدي ارتياحها وتقديرها لما بذله أصحاب المعالي الوزراء من الاهتمام للتقيد بالقانون وتخص بالتقدير وزارة المالية الجلييلة للجهود التي بذلتها لتنسيق جميع أبواب الموازنة وإنائها بالوقت القانوني.

أيها السادة

لقد كان للخطب القيمة التي أُلقيت من على هذا المنبر في العام الماضي أثناء دراسة مشروع قانون موازنة عام ١٩٤٩ بعض الأثر الطيب في سياسة الحكومة المالية من تقيدها بالمهل القانونية لتقديم مشروع موازنة عام ١٩٥٠ واهتمامها لعدم فرض ضرائب جديدة إلا ما تطلبه العدل والمنطق كالضريبة الجديدة على تصفية الأوقاف الذرية والضريبة النسبية على الافلاس والتصفية القضائية أو ما كان منها لإقامة العدل الاجتماعي والتمشي مع روح العصر في السياسة الضريبية كالضريبة على التركات المنقولة وهي ضريبة مباشرة تصيب رأس المال طالما مجلسكم الكريم أبدى رغبات صادقة في إقرارها.

وقد لمسنا عند الحكومة رغبة صادقة للاسراع بإقرار قانون ضريبة الأراضي حتى يزداد أفق الضرائب المباشرة اتساعاً وهي السياسة التي تمنها أكثر من مرة مجلسكم الموقر ويعم العدل بين جميع فئات المكلفين وهي الطريقة العملية الحقيقية لمحاربة النزعات الهدامة التي أخذت تتسرب إلى لبنان فاستغل المروجون لها موضوع الضرائب غير المباشرة وانفلات بعض مصادر الثروات من الضرائب مما يشجع الرأسمالية على حساب الفئة الكادحة.

فبإقرار هاتين الضريبتين الضريبة على التركات المنقولة والضريبة على الأراضي تعم الضرائب المباشرة جميع مصادر الدخل وهي كما حددها معالي وزير المالية في بيانه القيم عن موازنة عام ١٩٤٩

١ - مداخيل الرساميل، أي مداخيل العقارات المبنية وغير المبنية ومداخيل الأموال المنقولة.

٢ - مداخيل العمل، أي مداخيل الرواتب والأجور.

٣ - مداخيل العمل والرأسمال معاً، أي مداخيل المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية.

وباستعراضنا لسياسة الحكومة المالية والعمرانية أثناء العام ١٩٤٩ نرى سعيًا مخلصاً لتعميم المشاريع العمرانية على جميع أنحاء لبنان فبالأمس دشّن مطار القليعات الذي من شأنه أن استجابت الحكومة إلى الملاحظات القيمة التي أبدتها الهيئات المختصة وأتمت النواقص التي لفت نظرها إليها أن يعود هذا المطار بنفع أكيد على تلك المنطقة الحساسة في اقتصاديات لبنان. وإنه من الإنصاف أن نقول لولا تشجيع الحكومة لشركة النفط العراقية وتسهيل سبل الإقامة لها في طرابلس لما كان توسيع مصفاة طرابلس الذي دشّن منذ أمد قريب.

وما مشروع القاسمية والمستشفيات الحديثة والمدارس الزراعية والمختبرات الزراعية الحديثة والبرنامج التحريجي للمناطق الجرداء والمدارس الابتدائية إلا صورة مصغرة عن اتجاه الحكومة العمراني كما أن اللجنة لاحظت الاهتمام الذي أبداه معالي وزير الأشغال لانفاق جميع الاعتمادات المرصدة في الموازنة للأشغال العامة ضمن الأبواب المرصدة لها وقبل انتهاء العام خشية ضياعها على المناطق المفتقرة إليها.

وإنه وإن كان من استباق الحوادث ولكن لا بد للجنة من الإشارة إلى المشروع الإنشائي الضخم الذي تعدّه الحكومة لدلالته فقط على اتجاه الحكومة نحو المشاريع الإنشائية المثمرة التي طالما تمنها مجلسكم الموقر وأعرب عنها من على هذا المنبر أكثر من مرة.

فاللجنة التي أُلقت نظرة عجل على سياسة الحكومة في عام ١٩٤٩ على ضوء الملاحظات الهامة التي أبداهها مجلسكم الكريم أثناء دراسة موازنة تلك السنة يؤسفها أن توجه إلى الحكومة المحترمة تهنئة غير كاملة لأن هنالك كثيراً من الملاحظات والتوجيهات التي أبداهها حضرات النواب سواء لدى لجنة المالية أو من على هذا المنبر ولم تحظ باهتمام الحكومة وعنايتها وقد اصطدمت بها اللجنة أثناء دراسة موازنة عام ١٩٤٩ والأمانة تقضي علينا أن نوضح المناقشات ونلخص الأمانى التي أعربت عنها اللجنة بصدد تلك المواضيع.

أولاً - الاعتمادات الإضافية

لقد ظنت اللجنة حتى تاريخ ١٩ كانون الأول سنة ١٩٤٩ أن الحكومة المحترمة أخذت بتوصيات المجلس بعدم طلب اعتمادات إضافية وإن ما أرسلته إلى المجلس من اعتمادات إضافية سابقاً لهذا التاريخ اقتصر على ما كان اضطرارياً لظروف داخلية أو خارجية كدفع أقساط ديون متوجبة على الدولة كقسط الدين المتوجب لفرنسا مثلاً أو لشراء معدات عسكرية اقتضتها الظروف الحاضرة وقيام دولة إسرائيل على حدود لبنان الجنوبية أو ما كان استجابة لرغبة أبداهها مجلسكم الموقر كالاتماد الإضافي لإتمام تجهيز مستشفيات طرابلس وصيدا وبعبداء، حتى كان التاسع عشر من كانون الأول سنة ١٩٤٩ إذ فوجئت اللجنة بطلب اعتمادات إضافية قدرها / ٤٧٠٦٤٧٠ / ل. ل.

واللجنة تمنّت لو أن الحكومة تقيدت ببنود الموازنة ولم تتجاوزها ولم تعتمد لطلب اعتمادات إضافية سيما أن قسماً من تلك الاعتمادات يعود لأمر تعتمد مجلسكم الموقر الاقتصاد فيها فتجاوز الحكومة للاعتمادات المرصدة لها يعتبر عدم اكتراث لما أرصد وقرر في قانون الموازنة مما يؤسف اللجنة أن تسجله على الحكومة إذ كان بإمكان الحكومة أن تحسن تقدير النفقات فلا تأتي موازنتها دون ما تحتاج إليه دوائرها ثم يؤتى باعتمادات إضافية.

ثانياً - زيادة الموازنة

لاحظت اللجنة زيادة مضطردة في أرقام الموازنة من ٦٠ إلى ٦٣ إلى ٧٥ إلى ٧٧ مليون ليرة لبنانية فهذه الزيادات المضطردة في الموازنة بالإضافة إلى الاعتمادات الإضافية الاضطرارية والتي تبلغ أحياناً عدة ملايين من الليرات. ومن قبيل المثال نذكر هنا أنه بلغ ما أنفقته الحكومة في عام ١٩٤٩ إذا ما أضفنا إلى أرقام الموازنة العادية للاعتمادات الإضافية المتعددة وموازنة السياحة والاصطياف وموازنة التليفون وموازنة مديرية التموين ما ينوف على المائة وواحد وعشرين مليون ليرة لبنانية موزعة كما يلي: الخ. . .

ونظهر ضخامة تلك الأرقام وأهمية ما يدفعه الفرد في لبنان إذا قيس بما يدفعه الفرد في البلاد المجاورة إذ بلغ ما يدفعه الفرد في لبنان المائة ليرة لبنانية بينما ما يدفعه الفرد في البلاد المجاورة كمصر والعراق وسوريا التي تعد بلاداً غنية بالنسبة إلى لبنان ما يلي:

البلد	الموازنة السنوية	يعادلها ملايين الليرات اللبنانية	عدد السكان بالمليون	يصيب الفرد
مصر	١٨٧	١٤٧٧,٣	١٨	٨٠ ل. ل.
العراق	٢٥	١٩٨	٤,٥	٤٤ ل. ل.
سوريا		١٤٠	٣,٥	٤٠ ل. ل.

إن هذا التضخم في النفقات يترك أثراً سيئاً في نفسية الشعب الذي يرى على حق في زيادة الانفاق زيادة بالتكليف وارهاقاً لكاهل المكلف سيما أن القسم الأكبر من واردات الخزينة متأتي من الضرائب. غير المباشرة الذي تصيب المكلف الضعيف والمستهلك الفقير مثلما تصيب الممول القوي والمستهلك الغني فضلاً لما لكثرة الضرائب من تأثير في مستوى المعيشة واستمرار الغلاء في الوقت الذي فيه لبنان أحوج ما يكون لتخفيض مستوى المعيشة تشجيعاً للسياحة والاصطياف واللجنة التي تقدر اضطراب دولة فتية كلبان في مستهل حياته الاستقلالية للانفاق استكمالاً لمتطلبات السيادة لا يسعها إلا أن تلفت نظر الحكومة لضرورة الاقتصاد سيما في النفقات الهالكة غير المثمرة تفادياً لتضخم جديد في الموازنة واستجابة لرغبات الأمة التي طالما أعرب عنها هذا المجلس الكريم.

ثالثاً - النفقات الهالكة

لقد أصبح للنفقات الهالكة تأثيراً خاصاً على أعضاء اللجنة فبقدر ما نراهم أسخياء في ما يعود للمشاريع الانشائية والعمرائية والصحية والزراعية وغيرها من المشاريع المثمرة فاللجنة تصدق بتملأ اعتمادات النفقات الهالكة خاصة ما يعود منها إلى النفقات الإدارية وهناك بعض الفقرات في بنود النفقات الإدارية استرعت نظر اللجنة بصورة خاصة وهي الفقرات العائدة إلى الإيجارات والمفروشات والنقل والانتقال وصيانة السيارات ونفقات الخدمة وخاصة النفقات الشتى

فقد بلغ مجموع ما تنفقه الدولة سنوياً على :

- الإيجارات ٦١٣٤٠٠ ل ل عدا ما تدفعه وزارة الخارجية وقدره ٤٩١ ألف ليرة.
- المفروشات ٤١١٥٠٠ ل ل عدا ما تدفعه وزارة الخارجية وقدره ٦٧ ألف ليرة.
- النقل والانتقال وصيانة السيارات ٩١٦٥٠٠ ل ل عدا ما تدفعه وزارة الخارجية وقدره ٢٤٧,٥٠٠
- نفقات الخدمة ٨٧٦٠٠

عدا ما تدفعه وزارة الخارجية وقدره ٢١,٥٠٠ ل ل

هـ - النفقات الشتى ٨٩٥٥٠

فهي أرقام ضخمة كما ترون استدعت من قبل اللجنة فضلاً عن اقتراح تخفيضها والاقتصاد بها إلى أدنى حد ممكن دون عرقلة الأعمال طبعاً بعد الاقتراحات العملية ننقلها لمجلسكم الكريم لإبداء رأيه فيها.

١ - الإيجارات

رأت اللجنة أن يصار إلى تحقيق مشروع إنشاء دائرة مستقلة لتصفية جميع أملاك الدولة غير المنتجة من مبنية وغير مبنية من زراعية أو موات لأجل إنشاء أبنية لجميع دوائر الحكومة في العاصمة والملاحقات وإنشاء مدارس رسمية ومستشفيات فيصبح للحكومة دورها الرسمية وهي فضلاً عن الوفرة الذي تحققه سنوياً وقدره الآن (٦١٣٤٠٠) ل ل وهذا المبلغ على ازدياد مضطرد كلما زادت دوائر الدولة وزادت الدوائر الرسمية.

فإن هذا المشروع من شأنه فضلاً عن تحقيق وفرة ملموس كما ذكرت يحیی أموال الدولة فتصبح ذات فائدة ونفع تتناسب مع قيمتها والمعلوم أن أملاك الدولة المختلفة تساوي عشرات الملايين من الليرات اللبنانية وهي لا تدر على الخزينة إلا مبلغاً ضئيلاً قدره / ١٦٠٠٠٠ / ليرة وأنه لمن البديهي أن هذا المبلغ لا يتناسب مع قيمتها: وقد رئي أن تكون هذه الدائرة مستثناة من القاعدة الاثني عشرية للتمكن من متابعة عملها وتحقيق المشاريع الإنشائية المرجوة.

وقد تساءلت اللجنة بمناسبة هذا البحث عن النتيجة التي وصلت إليها اللجنة المؤلفة بموجب المرسوم ١٢٦٦٩ تاريخ ١١ آب سنة ١٩٤٨ لأجل تصفية أملاك الدولة كافة وتخمين بدل طرح الأملاك التي ترى اللجنة وجوب بيعها سيما أن الحكومة المحترمة صرحت أمام هذا المجلس أثناء المناقشة بموازنة سنة ١٩٤٩ أن اللجنة لن تتأخر عن إنهاء مهمتها في غضون شهرين وقد مضى ما يقارب السنة على هذا التصريح.

٢ - النقل والانتقال وصيانة السيارات

لاحظت اللجنة أيها السادة ضخامة المبلغ الذي يصرف سنوياً تحت هذا العنوان وهو يقارب المليون ليرة فضلاً عن المبالغ المخصصة سنوياً لشراء وسائل النقل لبعض الدوائر وعبثاً كانت اللجنة توصي في كل سنة بالاقتصاد بهذا الباب أو تحاول الاختصار إلا أن المبالغ المرصدة في كل سنة كانت تزيد عن السنة السابقة.

وقد رأت اللجنة أن تقترح على الحكومة أن تنشأ مرأباً عاماً مع بعض الفروع له في المحافظات يقوم بإصلاح سيارات الدولة ويقدم السيارات بناء للأذونات الخاصة لكل انتقال ويشرف على هذا المرأب رجال فيون ذو كفاءة وأمانة فلا تغدو بعد ذلك السيارات الرسمية أو المستأجرة باسم الدوائر متاعاً لبعض الموظفين يقضون بها مصالحهم الخاصة ويشغلون بها أوقات فراغهم للترويح عن النفس.

وفي هذا التدبير إذا ما أحسن تنظيمه وإدارته وفر عظيم على الخزينة العامة سنوياً وابتعاداً عن مواضع الظن والريبة.

٣ - نفقات الخدمة

تلاحظون أيها السادة أن نفقات الخدمة تبلغ سنوياً /٨٧٦٠٠/ ليرة لبنانية وهذا ناتج بأكثره عن تبعثر دوائر الحكومة ولو أن الحكومة انشأت لها دوراً جمعت بها دوائرها لوفرت في هذا الباب أيضاً مبالغ طائلة فضلاً عن المنافع التي لا تحصى للجميع سواء لأرباب المصالح أو للحكومة وهي أمنية طالما طالب مجلسكم الكريم بها.

٤ - النفقات الشتى

وهذا باب آخر غير مستحب كثيراً لدى اللجنة إذ إن جهة الانفاق فيه مجهولة الاتجاه وغير معلومة التواحي واللجنة لا تبخل بكل انفاق ذو اتجاه واضح ونفع مثمر ولكنها تضمن كثيراً بما لا رقابة صريحة لها عليه لذلك لا يسع اللجنة التي ترى أن مبلغ /٨٩٥٥٠/ ليرة لبنانية هو مبلغ كبير جداً إلا أن توجه تمنيّاً للحكومة بالإيعاز لجميع دوائرها بالاعتقاد بهذا الباب والاكتفاء بما لا غنى عنه.

رابعاً - تكاليف تقاعد الموظفين

لقد لفتت اللجنة نظر الحكومة لزيادة تكاليف التقاعد المضطردة وهي ستصبح عما قريب عبئاً ثقيلاً تنوء به موازنة الدولة.

وبينما نرى أن الاعتماد المرصد لمعاشات التقاعد قد ارتفع من /٢٣٠٠٠٠٠/ ليرة في عام ١٩٤٩ إلى /٢٧٥٠٠٠٠/ في موازنة سنة ١٩٥٠ أي بزيادة /٤٥٠٠٠٠/ ليرة نرى أن المحسومات التقاعدية لم تزد تقديراتها سوى ٥٠ ألف ليرة لبنانية فقط مما أهاب باللجنة أن تلقت نظر الحكومة إلى هذا الخطر المتزايد.

وقد أوحى هذا الخطر للجنة أن تقترح على الحكومة إنشاء صندوق مستقل للتقاعد تقوم على إدارته إدارة مالية فنية يقطع لتغذية هذا الصندوق قسم من راتب الموظف وتغذيه الحكومة بقسم آخر وتأخذ إدارة هذا الصندوق على عاتقها تنمية أمواله وتشغيلها بالطرق المثمرة تحت إشراف الدولة وعينها الساهرة وفي كل حال إن ما تقترحه اللجنة هو مجمل فكرة أخذت بها كثيراً من الدول الراقية ولا غرو أن درستها الحكومة ودققت بإمكانيات تحقيقها على الوجه الأكمل.

وقد وعد معالي وزير المالية أثناء دراسة موازنة عام ١٩٤٩ بالاهتمام بموضوع التقاعد واللجنة شديدة الاهتمام لمعرفة نتيجة مساعي معاليه بالنظر لخطورة الموضوع والسرعة التي يقتضيها الموضوع.

خامساً - الموظفون الموقتون وقانون العمل

ولعل التدبير الذي قد تتوصل إليه الحكومة بنتيجة دراستها للموضوع يفسح المجال لإنصاف جميع موظفي الدولة وبصورة خاصة الموقتين منهم الذين هم بوضع شاذ إذ لا هم بموظفين مثبتين يستحق لهم التقاعد أو

تعويض الصرف ولا هم بالعمال أو موظفي إحدى المؤسسات الخاصة فيستحق لهم تعويض الصرف المنصوص عنه في قانون العمل ولا تعترف وزارة المالية بانطباق القانون العام عليهم أي قانون ٢٧ أيار سنة ١٩٣٧ المواد ٦٥٦ جديّة من قانون الموجبات.

لقد صرف منذ أمد موظفون موقتون في وزارة الصحة ورغم انقضاء عدة سنوات على صرفهم لم يتمكنوا من الحصول على تعويض الصرف فلو كانوا بخدمة أية مؤسسة خاصة لحصلوا على تعويضاتهم فهل يجوز أن يكونوا بخدمة الدولة وأن يصرفوا بدون تعويض؟ إن اللجنة تلفت نظر الحكومة إلى هذا الموضوع الهام سيما أن قانون العمل قد افترض وضع تشريع خاص لموظفي الدولة إذ إن القانون قد استثناهم من أحكامه الخاصة ومنذ سنة ١٩٤٧ للآن والموظفون ينتظرون هذا التشريع الاجتماعي الانساني.

سادساً - قانون الضمان الاجتماعي

كذلك اللجنة يؤسفها أن لا ترى في مشروع الموازنة أثر القانون الضمان الاجتماعي الذي اهتمت له الحكومة كثيراً في العام الماضي وأرسلت من أجله خصيصاً مدير العدلية العام إلى إنكلترا للاطلاع على آخر ما وصل إليه التشريع بهذا الخصوص من الناحيتين الاجتماعية والمالية.

ومجلسكم الكريم بالطبع لن يبخل بأية تضحية مالية بهذا الخصوص بالنظر لما يحققه هذا القانون من الفوائد الاجتماعية والانسانية ومحاربة المبادئ الهدامة طالما لوح مروجوها بالضمانات الاجتماعية ضمانة الفقر والعمل والشيخوخة والصحة لاقتناص الطبقات الكادحة وريحتها لمبادئهم.

سابعاً - ضريبة المباني

يذكر المجلس الكريم أن معالي وزير المالية وعد في بيانه القيم الذي ألقاه في العام الماضي عندما تكلم عن ضريبة المباني أن يعير هذه الضريبة اهتمامه كان يسعى بجعلها تصاعدية تمشياً مع روح قانون الدخل إذ تصبح ضئيلة على صغار الملاكين وترداد تصاعداً كلما زادت إيرادات المالك وثروته.

ولكن اللجنة لم تر في أحكام قانون موازنة عام ١٩٥٠ أثراً لاستجابة هذا التمني الذي أعرب عنه مجلسكم الكريم واللجنة ترى نفسها مضطرة للفت نظر معاليه لهذا الموضوع لعله يأتينا بمشروع مستدرك يحقق به هذه الأمنية.

ثامناً - الحد من استيراد السيارات

لقد وعد معالي وزير المالية باسم الحكومة في العام الماضي في بيانه المتقدم ذكره بأن يهتم لدراسة مشروع الحد من استيراد السيارات محافظة على ثروة البلاد من الانسياب للخارج وقد تصرم العام ولم نر لهذا الوعد أثراً عملياً

فلعل الحكومة لا تكون سهى عن بالها هذا الموضوع أو أنها تكون جادة بدرسه واللجنة تلفت نظر الحكومة إليه .

تاسعاً - الجهاز الفضفاض

وهذا موضوع طالما تطرق المجلس بأثره إليه وتمنى على الحكومة اختصار جهاز الحكومة الفضفاض وقد كانت الحكومة ألفت لجنة خاصة من بعض مدراء الدولة يعاونهم مقررًا لجنتي المالية والعدلية العام لأجل تنسيق الوظائف التي يمكن الاستغناء عنها وبعد أن سارت تلك اللجنة في عملها شوطاً غير قصير توقفت عن عملها ولم نر في مشروع الموازنة أي اتجاه لاختصار جهاز الإدارة بل إن الأمر بالعكس فيكاد لا تخلو وزارة من الوزارات من اعتمادات جديدة لوظائف مستحدثة باسم التنظيم والضرورة .

واللجنة التي ترغب كل الرغبة في تنظيم دوائر الدولة على الشكل الأكمل الذي ترتأيه الحكومة لا يسعها إلا أن تبدي أسفها لإيجاد مثل هذه الاعتمادات الجديدة وقد عمدت فعلاً لإلغاء بعض منها مع الإبقاء على الدوائر المستحدثة على أن تدبر الحكومة الأمر بالاستغناء عن بعض الموظفين في الدوائر الحالية ونقلهم إلى الدوائر المستحدثة كالسجل العدلي في الملحقات وغيره .

وقد رأت اللجنة في دراستها لهذا الموضوع أن الوسيلة الوحيدة لإمكان الاختصار في الجهاز القائم والاستغناء عن قسم من الوظائف هو باختصار طرق المراجعة وتوسيع صلاحيات الموظفين وتحقيق اللامركزية مع إيجاد دائرة تفتيش حية تكون ساهرة دائماً على انتظام الأعمال وذات أذن صاغية لكل مراجعة أو شكوى ويد من حديد غير مكفوفة ولا محدودة الصلاحيات لتكون نافعة وسريعة الإيجاب عقاباً وتقديراً كلما دعت الحاجة .

وقد تساءلت اللجنة كيف يمكن اختصار ملاك وزارة المالية مثلاً في الأوضاع الحاضرة فالمعاشات المقننة والمحددة في قانون الموازنة لا تصرف إلا بعد أن تشغل موظفاً خاصاً في الدائرة ينظم بها جدولاً يستغرق قسماً من وقته والجدول يرفع لمحاسب الوزارة التابعة لها تلك الدائرة فيشغل المحاسب بضعة أيام من الشهر ومن ثم تحال إلى دائرة الصرفيات في وزارة المالية التي تشتغل به حوالي العشرين يوماً من الشهر فهذه السلسلة من المراجعات لأمر مقننة ومقررة في الموازنة تطلب عدداً من الموظفين لا يمكن الاستغناء عن أحد منهم وأما الاعتمادات غير المقننة ومقدرة سلفاً فهي تستغرق وقتاً أطولاً وتحمل عدداً من التواقيع أكبر .

وهذا الوصف ينطبق على جميع المعاملات المالية والإدارية في جميع دوائر الدولة فلو عملت الحكومة لتوسيع صلاحيات الموظفين والقضاء على عائقهم والتوسع باللامركزية بعد حدودها والتشدد بالمراقبة والتفتيش الدائم لأمكن تسهيل المعاملات على أصحاب المصالح وتحقيق الاختصار في الثوب الفضفاض فيحق بذلك أمان الشعب وأمان المكلف سيما إذا عمدت الاختيار الأصح في المركز الذي أعد له ويا حبذا لو عمدت إلى المبارات مثلما تجريه وزارة المالية في اختيار موظفي ضريبة الدخل هذا ما ترى لجنة المالية نفسها مضطرة للفت نظر الحكومة إليه .

عاشراً - دوائر التفتيش

إن انعدام التفتيش والمراقبة المالية والإدارية وبصورة خاصة من قبل دائرة مراقبة الشركات ذات الامتياز كاد يجعل لجنة المالية على إلقاء الاعتمادات المرصدة لتلك الدوائر لولا إيمان اللجنة بضرورة التشدد بالمراقبة والتفتيش والحكومة تعد في كل سنة بمثل هذه المناسبة بالتشدد بالمراقبة المالية على جميع دوائر الدولة وعلى الشركات ذات الامتياز ولكن يؤسف اللجنة أن تسجل في هذا العام أيضاً وقد ترى نفسها مضطرة في المستقبل لإلقاء الاعتمادات المرصدة بالرغم مما قد تقع به من تناقض مع ما تطلبه من التشديد في المراقبة والتفتيش إذ إن اللجنة ترى أن الاعتمادات المرصدة تذهب هدراً بدون فائدة.

حادي عشر - عدم تسجيل جميع موجبات الحكومة بالموازنة

لقد لاحظت اللجنة اضطراب الحكومة في كل سنة للجوء إلى الاعتماد الإضافي لدفع قسطها من الدين المتوجب عليها لفرنسا ولا ترى اللجنة مبرراً لعدم ذكر هذا القسط في الموازنة أسوة بالقسط المتوجب من ثمن خط حديد طرابلس الناقورة طالما أن القسط معروف ومحدد ومتوجب الأداء بأوقات معينة.

كذلك نذكر بالمناسبة عدم تقدير الحكومة تقديراً لموارد الدولة كواردات المصالح المشتركة وضريبة الدخل مما يفسح مجالاً لفائض هائل في الحساب الاحتياطي وهذه الطريقة التي أصبحت عادة مألوفة عند الحكومة هي طريقة غير مألوفة في الأصول المالية ومخالفة غير مباشرة للقاعدة الاثني عشرية إذ على الحكومة أن تقدر الواردات والنفقات حق قدرها ولا يجوز أن يتجاوز خطأها الخمسة بالمائة أو العشرة بالمائة.

ثاني عشر - متضررو الحرب

لم تر اللجنة في موازنة النفقات مبلغاً مرصداً لدفع التعويضات لمتضرري الحرب بالرغم مما أبداه المجلس من رغبات متكررة لإنهاء قضية المتضررين لقد ألفت لجان فطافت بأنحاء البلاد ووضعت تقارير تشكل عدة مجلدات فاكتفت الحكومة بأن صرفت لهؤلاء المتضررين ١٠ أو ١٥ بالمائة من التقديرات التي وردت في تقارير اللجان.

إن حوادث سنة ١٩٤١ ذهب ضحيتها عشرات الأشخاص وتضرر بسببها مئات اللبنانيين فلا يجوز أيها السادة أن يتحمل هؤلاء الأشخاص الضرر وحدهم بل من واجب الدولة الإنساني وإنه لمن العدل الاجتماعي والوطني أن تتحمل الخزنة العامة تلك الأضرار وإلا كانت بادرة خطرة سيكون لها أثرها الأخلاقي والاجتماعي عند أول بادرة خطر في المستقبل وفي كل سنة يتنادى المتضررين لاجتماعات عامة لتوحيد جهودهم في سبيل المطالبة بالتعويضات.

فإن رأت الحكومة أن تقديرات اللجان مبالغ بها فلتعتمد لتقدير جديد وإلا فلتصرفها بكاملها أو لتجري على

الأقل تسوية مع المتضررين وفي كل حال ترى اللجنة ضرورة إنهاء هذا الموضوع بأسرع ما يمكن كي لا يصبح قميص عثمان عند بعض المشتغلين بالمسائل العامة.

ثالث عشر - الشرفية على العقارات

لقد أقر المجلس الكريم ضريبة الشرفية على العقارات التي استفادت من المشاريع الإنشائية وخاصة العقارات التي أفادت من مشاريع الري ولم تر اللجنة في بنود الإيرادات تقديراً لهذا المورد العادل واللجنة تلفت نظر الحكومة الكريمة إليه .

رابع عشر - الرحلات

لقد عمدت اللجنة بصورة خاصة تمشياً على سياسة التوفير في النفقات العامة فعمدت إلى تخفيض أو إلغاء كل اعتماد خصص للرحلات والمؤتمرات في الخارج مبتدئة بموازنة هذا المجلس فالاعتماد المخصص لمؤتمر المحامين بلندن فالاعتماد المخصص لرجال البوليس للتخصص بالخارج لأنها لاحظت أن هذه الرحلات كثيراً ما تقتصر الفائدة منها على النزهة والترويح على النفس فعلى الحكومة أن تختصر في عدد الموفدين أو أن تعتمد تمثيلها في الخارج لتمثيلها في تلك المؤتمرات إذا أمكن تكليفهم بمثل هذه المهمة.

خامس عشر - تعاونية الموظفين

لقد أقرت اللجنة بناء لطلب الحكومة اعتماداً بخمسة آلاف ليرة مساعدة لصندوق تعاونية موظفي المالية وأن اللجنة لتسجل بكل تقدير هذه البادرة الإنسانية الطيبة والعطف الأبوي من قبل الحكومة على موظفيها وهي تتمنى لو شمل هذه العطف جميع موظفي الدولة كإنشاء صندوق تعاوني مستقل يقوم بمد المعونة لجميع موظفي الدولة عند الضرورية وبإمدادهم ببعض القروض الضرورية فينجيهم من المرايين الذين يستنزفون أموالهم ويستحلون أتعابهم .

هذه نظرة عجل وخلاصة للمواضيع التي تداولت بها لجنة المالية أثناء دراستها لمشروع موازنة عام ١٩٥٠ سعت أن أخلصها لحضراتكم ليتوسع بها مجلسكم الكريم إذا شاء وترون أيها اسادة أن اللجنة استوتحت في مناقشاتها لمشروع الموازنة الملاحظات القيمة التي أبداها مجلسكم الكريم أثناء دراسة موازنة عام ١٩٤٩ .

مقرر اللجنة المالية العام

نائب الشمال عدنان الجسر

(تصفيق)

الرئيس : الكلمة للسيد محمد العبود .

محمد العبود:

أول ما وجدت فكرة تمثيل الأمة لمراقبة أعمال الحكومة كان المقصود منها الاشراف على موازنة الدولة وكيفية صرفها وإني لأعجب كيف أنه لا يكاد يبادر لدرسها حتى تبدو مقاعد النواب والحكومة خالية مللاً من التطويل. لذلك أريد أن أوجز كلامي في نقاط معينة. لا شك في أن تنظيم الموازنة أمر شاق على الحكومة وللمجلس فضل التوجيه.

١ - نرى في جميع بلدان العالم، بعد انتهاء الحرب أن أرقام الموازنات تضحل وتقتضب. أما عندنا فتزداد باضطراب عدا الاعتمادات الإضافية فيصيب من جراء ذلك المكلف اللبناني الواحد ما يزيد عن المائة ليرة من الضرائب. وهذه النسبة تزيد بكثير عن نسبة الضرائب في البلدان المجاورة. ولدينا بنود في الموازنة يمكن الاختصار بها وإني أقسم ملاحظاتي إلى شقين: إيرادات ونفقات.

الإيرادات: طالما سمعنا الشكوى من ازدياد النفقات والضرائب ومن ضلالة النسبة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة. إن الضرائب غير المباشرة لن تبقى نسبتها كما كانت عليه عام ١٩٤٧ و ١٩٤٨ إذ لا يخفى على حضراتكم أن البلاد على أثر خروجها من الحرب كانت بحاجة إلى بضائع من الخارج وبعد أن استوردت ما استوردت تدنى الاستيراد وتدنى معه دخل الخزينة.

واعتقد أن سنة ١٩٥٠ ستكون بادرة الهبوط وأن الحكومة لا تتمكن من إدخال القيمة التي كانت تدخلها في السابق إلى خزانة الدولة. وإليكم مثلاً إدارة حصر الدخان: من المعلوم أنه حين كانت قوة الليرة الشرائية عشر ما كانت عليه قبل الحرب. كان سعر علبة اللفائف تافهاً وكان يقدم المستهلك على شرائها بسهولة أما اليوم وقد أصبح يدفع ثمنها ١١٥ غرشاً مثلاً فإن هذا الثمن يصبح عبئاً ثقيلاً عليه وإنه من المشكوك في أن هذا المورد سيغذي الخزينة كالسابق وستصاب الخزينة بتدنى في مواردها وأقول ذلك عن باقي أبواب الموازنة.

ولا يخفى على مجلسكم الكريم وعلى الحكومة أيضاً أننا منينا بنقصان عظيم في موارد المواد الملتهبة بسبب تفاوت أسعارها بيننا وبين حكومة سوريا مما اضطر السائق اللبناني إلى إملاء خزان سيارته من سوريا بدلاً من أن يملأه من لبنان. وهذه بادرة خطيرة أرجو من الحكومة أن تخفض أسعار المواد الملتهبة عندنا بنسبة ما هي عليه في القطر الشقيق.

أعود إلى قضية الشرفية فهناك مشاريع استفادت عشرات الملايين من الليرات على حساب المكلف اللبناني وأشكر الحكومة على سننها مشروع قانون بتكليف أصحاب الأملاك الذين استفادوا من مشاريع الري بدفع شرفية لأنه لا يحق للفرد أن يستفيد على حساب المجموع. وأرجو من المجلس الكريم أن يسرع في درس هذا المشروع. وأرى أن هناك مشاريع لم يرد لها ذكر في الموازنة مثل بوليفار خلدة الذي صرفت عليه الحكومة أكثر من عشرة ملايين ليرة وبمجرد قيام هذا المشروع

تضاعفت أثمان الأراضي المجاورة له ويحق للحكومة ولجميع أفراد الشعب أن يستفيدوا من هذه الزيادة.

إذن هذا مورد يمكننا أن نؤمن منه مدخولاً لا يقل عن خمسة ملايين ليرة وهو بند لا يطل إلا أغنى أغنياء هذا البلد.

والمورد الثالث الذي يمكن أن نغذي الخزينة به هو استثمار أملاك الدولة. من المعلوم أن للدولة أرباحاً واسعة غنية وفي هذا الفصل من السنة ترتفع أسعار الوقود ونرى أن منتجات هذه الأرباح بقاع في السوق السوداء بصورة قانونية وأنه ليس صعب على الحكومة، مهما شددت الرقابة ومهما تفانى موظفوها، أن تقطع دابر التهريب وأرى أن أنجع طريقة للاستفادة من المواد الحرجية هي أن يصار إلى استثمار أرباح الدولة بطريقة التلزيم وإني على يقين من أن هذا البند يدخل إلى الخزينة مليوني ليرة سنوياً وهذا مبلغ لا يستهان به.

وتوجد أملاك الدولة لا فائدة منها البتة ولا يمكن أن يتقدم شارحاً بسعر معقول إذا ظلت على حالتها الحاضرة وليس بإمكان الحكومة أن تطرحها للبيع إلا إذا شكلت لجنة لتقسيم هذه الأملاك تقسيماً فنياً وأقدم مثلاً، قطعتي المرفأ فإنهما توازيان مائة أملاك الدولة. ويجب على الحكومة أن تفكر باستثمار جميع هذه الأملاك.

لقد انتهيت من درس موارد الدولة وأقول إن السنين الذهبية قد ذهبت وكمية الأموال قد تضاعفت بين يدي المكلف اللبناني ويجب أن تكون أرقام الموازنة أقل بكثير مما هي عليه.

أعود إلى بحث قضية النفقات: جميل أن يقال وفروا في المصارفات ولكن التطبيق العملي صعب ومع هذا يمكن خفض اعتمادات بعض الأبواب إذ إننا نرى في جميع بنود الموازنة زيادة مستمرة كبنود مصارفات شتى مثلاً نراها تزداد وتتضاعف وكذلك البرقيات والتليفونات كأنه من الواجب أن تتضاعف في كل سنة مع العلم بأنه يطلب دائماً من الدوائر بأن تقلل من هذه النفقات ولكن ما من دائرة تفتيش تراقب هذه الأعمال وهناك بنود النقل والانتقال ففي كل سنة تشتري الحكومة سيارات جديدة وفي كل سنة نعجز عن وقف هذا المشتري وكثيراً ما نرى السيارات الموضوعة تحت تصرف الموظفين تستعمل لسفرياتهم الخاصة ولا أعتقد أن هناك قانوناً يبيح استعمال السيارات الحكومية لمصلحة خاصة.

أرى أيضاً استطراداً في ترضية الموظفين وهذا باب حساس فالترفيه حق من حقوق الموظف ولكننا لا نرى الترفيه إلا للموظف الكبير أو لرئيس الدائرة أو لرئيس المصلحة أما الموظف الصغير فتمر عشرات السنين ولا يرقى درجة بخمس ليرات بينما نرى الكبار والمحظوظين يرقون عشرات الدرجات ويعطون مئات الليرات والموازنة تعجز بالبراهين على ذلك. لهذا نرجو من

الحكومة أن تسير إلى الاصلاح المنشود. ولا أحب أن أطيل عليكم البحث ولكن كما قلت من السهل الانتقاد ولكن من الصعب العمل ولكن الصعب ليس بالمستحيل بل يجب علينا أن نسير على الخطة الحكيمة إذ إن الرجل العادي يعمل موازنة لنفسه ولبيته فإذا نقصت موارده اقتصد بنفقاته ولكننا في الموازنة لا نرى هذا الأمر ففي كل مرة يتلى التقرير العام ونصفق للمقرر ويتكلم الزملاء وتعلن الحكومة وهي حسنة النية أنها في العام المقبل ستحسن الحال ولكنها ليست لم تسمع للخطباء. ولم تعد ولم تتكلم. وإني أرجوكم وأقول إن المكلف لم يعد باستطاعته تحمل مثل هذه النفقات لذلك أرجوكم أن تفكروا بالتنقيص أثناء الدرس ولو أخذنا مثلاً بند التحريج الوارد في الموازنة لرأينا أن الرقم لم يتغير ولكن ضمناً نجد أن عدد الموظفين قد زاد وأصبح أكثر الاعتماد لهم. لهذه النقاط ألفت نظركم وإني أتمنى لكم التوفيق والنجاح.

تصفيق

الرئيس:

عندما تسأل محمد بك العبود عما عملته الحكومة بقانون الشرفية على الأملاك التي استفادت من بولفار خلدة أجابه رئيس اللجنة المالية أن تقريره قد أحيل إلى المجلس منذ أربعة أشهر لذلك أوضح هذه النقطة فأقول إن التقرير المقدم هو عن شرفية الأعمال المائية أما قضية الشرفية المختصة ببولفار خلدة فحتى الساعة لم يرد للمجلس شيء عنها وإنما ورد إلى المجلس مشروع قانون يختص بتنظيم البناء على جانبي بولفار خلدة الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود:

لا يمكن أن أكون قصدت بالقانون الذي درسته اللجنة وقدمت عنه تقريرها القانون المتعلق ببولفار خلدة لأن هذا ليس بحاجة لقانون ولأنه مقرر بالمرسوم الاشتراعي رقم ٤٥ وبالقوانين السابقة. إني قصدت قانون الشرفية على الري وعجبت لعدم درسه إذ غبت عدة أشهر عن المجلس اعتقدت أنه درس أثناءها. وكذلك يجب علينا درس ضريبة الأراضي والتركات لأن لهذا صلة بالواردات وأصرح أنه لا يمكن للجنة المالية ولا للمجلس ولا للحكومة أن يدرسوا درساً مجدياً مضبوطاً موازنة الواردات إلا بعد أن نقف على رأي المجلس بهذه القوانين فيما أن يقرها فتدخل بصلب موازنة الواردات أو برفضها فنعرف كيف يجب أن توازن الموازنة وعلى الأخص أن ملاحظة محمد بك العبود في محلها بخصوص خفض ضريبة المواد الملتهبة لأن رسمنا أعلى من رسم البلدان المجاورة! حالة إن هذا وهمي ويعود علينا بالخسارة لأن المستهلكين يستهلكون بنزينهم في الأراضي المجاورة. فخفض بعض الضرائب كالبنزين والملح وغير ذلك موقوف على هذه المسائل.

وزير المالية:

يا سيدي عندما تقدمت بمشروع الموازنة تقدمت بفذلكة عنه وقلت إن الحكومة تحفظ كلمتها الأخيرة إلى ما بعد سماع كلام الزملاء عن الموازنة بصورة عامة.

إميل لحود: لقد دونت اللجنة المالية آراءها في تقرير المقرر ولا تزال لي كلمة أعذر عن إلقائها اليوم لأنني سأنتظر كلام الزملاء لأخذ بملاحظاتهم.

الرئيس: الكلمة للسيد كمال جنبلاط

كمال جنبلاط:

أيها السادة في كل سنة يجتمع المجلس لدرس الموازنة ويبحث كل عضو فيما يجب درسه وتحسينه. ولكن رغم التحسينات التي طرأت على الموازنة في عهد الوزير الحالي نرى أن كلامنا يذهب عبثاً ولذلك سأكتفي بملاحظات معدودة.

١ - يطالب الشعب في كل يوم بإنشاء مجلس مراقبة لمصروفات الدولة وللحسابات ولا يطلب ديوان محاسبة. نحن لا نريد محكمة قبل أن يوضع لها قانون ولا نريد محكمة قبل أن نوجد لها مجلس تحقيق. ولقد ذهبت هذه المطالبات عبثاً ولذلك أذكر المسؤولين عنها لأنها الطريقة الوحيدة لضبط أموال الدولة وإزالة الأوهام التي تحوم حول المصارفات

٢ - طالب الشعب بتخفيض الضرائب غير المباشرة خاصة ضرائب الملح والسكر والبنزين فلا يوجد بلد في العالم يدفع كل مواطن فيه ما لا يقل عن مائتي أو ثلاثمائة قرشاً على صحيفة البنزين. يجب تخفيض ضريبة البنزين على الأقل إلى النصف أو الربع ويمكن الاستعاضة عن هذا الفرق بتحصيل أوفى لضريبة الدخل على الشركات والرساميل الكبيرة أيضاً. لا يمكن الشعب أن يقتنع بأن لا تحصل ضريبة الدخل على الأقل بنسبة ١٠ و ١٥٪ من الدخل الحقيقي. ولقد لاحظت سابقاً أنه لو استوفيت هذه الضريبة على كبار الرؤوس كما تستوفي الحلاقين وأصحاب المهن الصغيرة لأعطت ٣٥ مليون ليرة.

٣ - قضية تخفيض أسعار الدخان. فهذه الأسعار باهظة وعالية لا تتناسب مع مصروفات المواطن اللبناني الشهرية.

٤ - ضرورة تعديل التعرفة الجمركية على أساس علمي واقتصادي صحيح وبذلك نتمكن من استيراد الحاجيات الضرورية للعمال والفلاحين ونتمكن من توريد مصنوعاتنا وإيراداتنا الزراعية.

٥ - قضية تخفيض النقد. يجب على ما يعتقد كبار الأخصائيين في البلد أن نعيد النظر بهذه القضية إذ لا يمكننا أن نساعد الإنعاش الاقتصادي الحالي إلا بتخفيض النقد إلى مستوى الاسترليني. ولا يمكننا اليوم أن نصدر شيئاً من منتوجاتنا لأن أسعار هذه البلاد غالية بالنسبة لأسعار البلاد المحيطة بها. وكذلك فموسم السياحة والاصطياف يتأثر بهذه القضية فهناك فرق بين أن يصرف المصري ليرته بثماني ليرات وبين أن يصرفها بست ليرات.

٦ - إنشاء صندوق مستقل للتقاعد. ولقد ورد ذكره في تقرير اللجنة المالية وبحثه سابقاً.

٧ - يجب علينا زيادة معاشات الموظفين ونخص منهم القاضي والموظف الصغير والجندي والدركي . فمن منكم يستطيع أن يعيش بـ ١٢٠ أو ١٤٠ ليرة في الشهر؟ هذا مستحيل فلا يجوز لنا أن نطلب منهم النزاهة والخدمة الحقيقية إذا لم نؤمن لهم ما يكفل حياتهم . إن المستوى الاقتصادي هو الأساس في الغالب لكل نزاهة ولكل عمل صحيح .

٨ - التشريع الاجتماعي . طلبت الحكومة في عهد وزارة ٢٥ أيار عدة خبراء منهم الدكتور «روبسون» والدكتور وهو اختصاصي كبير بالاحصاءات ووكّل إليهم وضع مشروع للضمان الاجتماعي ثم أرسلت الحكومة إلى فرنسا وأوروبا السيد أنيس صالح ليضع لها مشروعاً مستقلاً عن أبحاث الدكتورين . فنريد أن نعرف لماذا تصرفت الحكومة بهذه القضية تصرفاً يعتبر من بعض النواحي شاذاً لأن من وكل إليهم أمر يجب عليهم اتمامه ولأن الدكتور روبسون قد أرسل تقرير ينتقد به مشروع الحكومة لأنه نوع من Decret - loi ولأنه يعطي وزارة الاقتصاد الوطني صلاحيات واسعة . ولقد ورد في تقرير الموازنة ذكر قانون الضمان الجماعي . وذلك في صفحته السادسة . حسن جداً أن نضع مشروع ضمان اجتماعي صحيح وهو خطوة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية ولكن لا يمنع هذا الفئة العاملة من المطالبة بحقوقها بل يجب أن يوضع نظام اقتصادي يؤمن لهذه الفئة عملها ويجعلها تشترك بالثروة العامة وعندئذ يعتقد العامل والفلاح أنه وصل بحقوقه كاملة ولا يعود يشكل خطراً على الدولة التي يعيش فيها . يجب علينا أن نفكر بنظام تقديمي شامل بأسس على أسس اشتراكية ويجب أن لا نخاف من مثل هذه الكلمات إذا أردنا أن نستبق الحوادث .

لقد نمت أيها السادة في البلاد الصناعات بشكل واسع خاصة منذ سنة ١٩٣٩ وأصبح لديها معامل تحتوي على ألف وألفي عامل وهي معامل لا بأس بها فحركة التصنيع تتقدم دائماً حركة الاضطرابات الخطيرة .

لقد أخذت الجماهير بتحركاتها في المعمل تشعر بمصالحها وتشعر أنها وجدت لها مصالح معينة يجب أن تحارب من أجلها فئات معينة تستثمرها أو لا تستثمرها . في البلاد حسب الاحصاءات التي جرت في سنة ١٩٤٥ ٢٠٠ ألف أجير وهذا عدد ضخم بالنسبة لتطور البلاد الاجتماعي وضخم بالنسبة لسرعة نمو هذا العدد وبالنسبة لعدد سكان الجمهورية اللبنانية فهو ما يقارب خمس الجمهورية و ٥٣٪ من رجالها إذا حسبنا الذين هم فقط فوق سن الواحدة والعشرين . أي إن هؤلاء هم الأكثرية من الشعب اللبناني . والظاهرة الرابعة هي نمو المدن أي نمو بيروت فقد كانت سنة ١٨٢٠ لا تزيد عن عشرين ألف نسمة فأصبحت بعد إنشاء مرفأ بيروت ووصلها بالداخل بسكة الحديد ٧٠ ألفاً وإذا بها اليوم تضم (٤٠٠) ألف نسمة . ففي المدن تتولد الروح الجماهيرية النازعة إلى التغيير . ليس الفلاحون بحد ذاتهم عنصر خطر من الناحية الاجتماعية إنما الخطر من المدن . فحالة بيروت نذير خطر على الكيان اللبناني . حتى من الوجهة السياسية . وهناك ظاهرة أخرى هي الأكواخ المتنكة التي نراها في كل مكان ، فقد أصبحت تعد بالألوف وعشرات الألوف تتكلم الحكومة من وقت لآخر عن مشروع إنشاء مدينة للعمال ومع احترامني لسمو هذا الهدف فإني أكره هذا التعبير لأنه يفصل العامل عن المجتمع الذي يعيش فيه فهو

من صميم المجتمع ويجب أن نجعله ينصهر في الطبقات اللبنانية. لذلك نريد شركات للبناء الرخيص ونريد مصارف تمكن العامل من شراء بيوت على مهل وعلى فترات طويلة. نريد مشروعاً للتوفير الاقتصادي الاجباري يتمكن العامل بموجبه من الحصول على مبلغ من المال بعد ٢٠ أو ٣٠ سنة يشتري به بيتاً له أو أرضاً. إن الملكية هي الطريقة الوحيدة التي تمكننا من مجابهة الحوادث كرجال وليس كأولاد. عندما يصبح كل لبناني ملاكاً لا يخاف أحدكم ولا يخاف أحد الرأسماليين من أن تكون في البلاد حركات خطيرة. يجب تحقيق هذا الأمر ولو اقتضى ذلك توزيع التركات الكبرى وتوزيع بعض أرباح العامل على العامل إذ يجب أن يشترك العامل بهذه الأرباح ليحافظ عليها. لقد مررت بانكلترا وشاهدت هذا بأمر العين فعندما تكون للعامل مصلحة بالإدارة الفنية أو بالإنتاج ينتج أكثر مما يجب عليه إنتاجه وهكذا يبتعد عن التهامل ويتحول عن الانفجار لتحطيم البيت الذي يعيش فيه.

قصدت من كل هذا أنه يجب علينا أن نسبق التطور إذا أردنا أن نوفر الفقر والألم لعشرات الألوف من العمال والمزارعين والموظفين وسائر الأجراء في الدولة. أجل يجب أن نسبق التطور وأن نطوّر لبعيد إذا أردنا أن لا نزيد الحقد والتفسخ والحرب المستترة وأن يعيش لبنان طويلاً ويبقى موحداً سالماً. كل هذه الأفكار والمشاريع لا يمكن أن يتحقق إلا قسم ضئيل منها في ظل النظام الرأسمالي القائم. وهذا القسم لا يتحقق إلا إذا كانت الدولة تنظر إلى أن لبنان أصبح في الوقت الحاضر مركز الجاسوسية الدولية ومركزاً لاشعاع جميع الأفكار التقدمية والشيوعية منها نظراً لوضعيتها الخاصة وثقافة أهله. كل هذه الأفكار والمشاريع لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت الدولة صالحة سليمة تحسن التنفيذ لا آلة مقلقلة على ذاتها لا يعرف لها نظام ولا يعرف لها قانون، كأنها تحكم بغير النظم الحديثة. إن قضية الدنادشة التي أشار إليها حضرة الزميل حميد بك فرنجية ليست إلا مسطرة مجسمة عن مئات المساطر التي تجري في كل يوم وفي كل فترة في لبنان.

يجب أن يعيش لبنان تحت ظل القانون وأن نقول: يجب أن لا نسيطر علينا ملكاً.

إليك مسطرة ثانية هي زراعة الحشيش والمخدرات في لبنان. يجب أن نضع حداً لها نظراً لما تلحقه بسمعة لبنان في الخارج، إذا كان الذين يزرعون المخدرات لا ينجحون لوطنهم، التي تجعل من لبنان أحد مساطر زراعة المخدرات وتهريبها للخارج بكميات وافرة وخاصة إلى مصر.

يجب أن نضرب بشكل خاص على أيدي الوسطاء والمصلحين والرجعيين ويجب أن تزول الاقطاعية روحاً كما جرى سنة ١٨٦٤ عندما صادرت الدولة العثمانية إملاك الاقطاعيين في لبنان. فلماذا تريد الحكومة أن ترجع سيطرتهم الماضية؟ وفي الواقع، قاعدة تاريخية، عندما تعم الفوضى الدولة وعندما لا يطبق القانون، يلجأ كل شخص إلى شخص آخر ليحميه وبذلك يبرز روح الاقطاعية من جديد، بينما جميع الدول تتقدم بخطى واسعة نحو الحضارة والمجد اللذين يؤمنان راحة الفرد وكرامة الدولة.

لماذا تريد الحكومة في عصر الذرة أن يدخل لبنان وحده بين الدول العربية في عصر القرون الوسطى؟ إن في هذه السياسة خطراً على كيان لبنان وراثته، واللبنانيون يريدون كيانهم عزيزاً مكرماً، يريدونه كمرقد عنزة يلجأون إليه في محتهم. ولا ترتضيه الأكثرية ما سيؤول إليه في المستقبل من زلمية متحكمة ومن أوضاع اجتماعية ظالمة للهيئات الشعبية الأساسية كالعامل والفلاح ورجال الطبقة الوسطى ومن فوض نادر وجودها حتى في أميركا الجنوبية. وكيف تريدون أن تكون للدولة هيبة إذا كان لا يوجد هناك ملاك للدولة وهو أساس البناء، ولا تكون لنا وزارة داخلية صحيحة؟ والتشكيلات الإدارية الأخيرة كانت فضيحة وهي خير برهان على ما أقول. هذا قليل من كثير مما سأبحثه عند درس كل وزارة على حدة. أقول ذلك دون أن أبخس معالي وزير المالية جهوده الخاصة في تنظيم وزارة المالية.

الرئيس: انتهينا من طالبي الكلام في تقرير المقرر العام، فهل يريد المجلس أن تؤجل الجلسة لنهار غد؟
إميل لحود: تجتمع اللجنة المالية غداً.

الرئيس: أرجو من رئيس اللجنة المالية أن لا يعين جلسات في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس من كل أسبوع لأننا تأخرنا في درس الموازنة.

إميل لحود: السبت والجمعة لا يكفيان لدرس الموازنة في اللجان.

الرئيس: إذن تكون جلسات المجلس في أيام الاثنين والأربعاء والخميس من كل أسبوع. والآن نعود لطرح الاقتراحات: لدى الرئاسة اقتراح مقدم من السيد كمال بك جنبلاط يقول فيه:

حضرة رئيس المجلس النيابي المحترم

أمل طرح اقتراحي هذا على التصويت:

يقبل المجلس النيابي بمبدأ المناقشة بجميع الاستجابات والسؤالات الواردة والتي سترد على المجلس النيابي في الدورة الاستثنائية الحالية على أن يقرر المجلس النيابي جلسات خاصة لذلك من كل أسبوع.

كمال جنبلاط.

وأظن أن المادة ١٨٣ من القانون الداخلي تقول: عندما يكون المجلس في عقد لدرس الموازنة لا يقبل جلسات خاصة إلا إذا قرر خلافاً للنص. لذلك أطرح اقتراح الزميل كمال جنبلاط على المجلس. الكلمة للسيد كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط: طلبت أن يعين جلسة في كل أسبوع للاستجابات والسؤالات. هذا إذا شاء المجلس أن يوفر على النواب هذه الأبحاث أثار درس الموازنة.

الرئيس: عندما ينتهي المجلس من درس الموازنة، يصبح للغائب ملء الحق بأن يتكلم ما يشاء.

لتتل المادة ١٨٢

(فتلا الكاتب المادة ١٨٢ التالية):

المادة ١٨٢ - «لا يجوز قبول أي استجواب كان أثناء المناقشة في الموازنة العامة أما إذا رأى المجلس لزوماً لذلك فيعين يوماً خاصاً في الأسبوع للاستجواب».

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجية

حميد فرنجية: أظن من الوجهة القانونية أن هناك شيئاً آخر يتعارض وطلب حضرة الزميل كمال بك جنبلاط ألا وهو الدستور. وأذكر أنه لا يجوز أثناء درس الموازنة أن تستجوب الحكومة. وهذا التعديل حصل سنة ١٩٢٨ بعد أن تعدل الدستور وأصبحنا بمجلس واحد. ولكن هذا لا يعني أن تكمل أفواه النواب.

وأطلب من الرئاسة عندما يقدم لها سؤال أو استجواب، أن تسأل الحكومة أولاً عما إذا كانت تقبل بذلك. ولا أظن أن الحكومة تتهرب من الاستجواب أو السؤال وعندئذ نطرح القضية على المجلس. فمع محافظتنا لنص الدستور نكون قد استعملنا حقنا النيابي.

الرئيس: إن المادة الدستورية التي نوه بها حضرة الزميل قد عدلت وأصبح للغائب الحق في أن يتقدم باستجواب في أية دورة.

حميد فرنجية: أطلب من الرئاسة أن يطرح الاستجواب على المجلس في أي وقت.

الرئيس: إن هذا الطلب لا يتعارض مع المادة ١٨٢ من النظام الداخلي. أما إذا شاء المجلس أن يعدل المادة فما عليه إلا أن يتقدم عشرة نواب بطلب تعديلها وأن يجوز طلبهم على ثلثي المجلس. عندها يمكن تعديل المادة.

إن المادة ١٨٢ تسمح للمجلس بتقديم اقتراح مثل اقتراح كمال بك جنبلاط. فإذا شاء المجلس أن يخصص جلسة للاستجواب فله ملء الحق بأن يقرر ما يشاء رغم درسنا الموازنة. وإلا فالنظام الداخلي أعطى مهلة شهر في الأمور الداخلية.

والآن لقد شرحت لكم النصوص مفصلاً ولم تعد محل نقاش. من يقبل بتخصيص جلسة تعقد نهار الاثنين القادم في الساعة الرابعة من بعد الظهر لبحث الاستجوابات المقدمة من السيد كمال جنبلاط.

إميل لحود: يختلف الاقتراح عن طلب الرئاسة

الرئيس: الكلمة للسيد كمال جنبلاط

كمال جنبلاط: لما تمتعت الرئاسة في بعض مواقف عن أن تشير إلى استجوابي، عندها رأيت من واجبي أن أتقدم بهذا الاقتراح لأن الاستجواب حق صريح للنائب، تقدمت به بشكل عام ليقره المجلس أيضاً بشكل عام.

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجية.

حميد فرنجية: لنحصر البحث في استجواب كمال بك جنبلاط. ويجوز أن نصوت على قبول استجوابه

الرئيس: الكلمة للسيد أديب الفرزلي

أديب الفرزلي: إن الغاية التي أوجدها الشارع من عدم قبول الاستجواب أثناء درس الموازنة هي غاية رفيعة جداً. ولكنه استثنى ذلك في أحوال طارئة هامة تتعلق بسلامة البلاد. وورد هذا المنع في القانون الداخلي لأن كل استجواب ينتهي بطرح الثقة وربما أدى هذا الاستجواب إلى حجب الثقة فتشل حركة ميزانية البلاد وتعم الفوضى. لذلك استدرك الشارع هذا الأمر.

ولكن عندما أجاز النظام الداخلي للمجلس أن يقرر قبول أو رفض الاستجواب افترض الشارع أنه يستحيل على المجلس أن ينظر إلا بقضية هامة تتعلق بالبلاد والوطن وكأني بالمادة تمنع قبول الاستجواب أثناء درس الموازنة. وهذا الاستدراك يقصد منه السماح للنواب بأن تطرح عليهم قضية قبول مبدأ الاستجواب أو رفضه، ولا يمكن الأخذ به باعتبار أن المجلس يقرر مبدأ الاستجواب حفظاً لكرامة المستجوب.

ولما كانت هناك مهلة شهر فإني أقترح أن لا يصار إلى بحث الاستجوابات إلا في حالة الانتهاء من درس الموازنة. لأنه إذا عيبت الرئاسة جلسة خاصة في الأسبوع القادم لبحث الاستجواب وأدى هذا البحث إلى حجب الثقة فماذا يحصل بحالة الموازنة؟ لهذا السبب استدركت الأمر وطلبت تأجيل البحث بالاستجوابات لبعد الانتهاء من درس الموازنة.

الرئيس: لقد عدل الزميل كمال بك جنبلاط اقتراحه ليتل

(فتلا الكاتب الاقتراح التالي):

يقبل المجلس النيابي بمبدأ المناقشة في استجواباتي وسؤالاتي الواردة

كمال جنبلاط

الرئيس: كان الاقتراح الأول قد طرح للتصويت ولكنه تنافى مع فكرة الزميل أديب بك الفرزلي فطلب عدم طرحه. الكلمة للسيد حميد فرنجية.

حميد فرنجية: أظن أن هنالك قضية قانون يجب بحثها: في وقت من الأوقات سمح الدستور أن تستجوب

الحكومة في أي وقت كان، وقد منع النائب من الاستجواب أثناء درس الموازنة. ولكن بقي هذا المنع في النظام الداخلي وهو يتعارض مع الدستور طالما تبقى الكلمة الأخيرة للمجلس وله وحده أن يقول ما هي أهمية الاستجواب. ولا يمكن والحالة هذه قبول نظرية حضرة الزميل أديب الفرزلي.

كان طلبي للحكومة وللرئاسة أن تعمل بصورة إدارية لكي يصل الاستجواب للمجلس وهذا يقول كلمته فيه إن بالقبول أو بالرفض. وأرجو من الرئاسة أن لا تؤخر استجواباً لكي يتمكن كل فرد منا أن يستعمل حقه كاملاً وعندها يعين المجلس أهميته. وإن تطلب الرئاسة إلى لجنة تشريعية النظر في القانون الداخلي الذي يخنق المناقشات فتصبح بدون جدوى. ولا أريد أن أذكر عطوفة الرئيس بالظروف التي نشأ فيه هذا النظام وكان القصد منه خنق الأصوات وطمس الحقائق وعدم محاسبة الحكومات. أرجو أن يعدل النظام الداخلي وأن تترك الكلمة الأخيرة لهذا المجلس إذا يحسب نفسه ممثلاً للأمة وممثلاً لنفسه بنفسه.

الرئيس:

منذ سنة ١٩٤٣ وأنا رئيس لهذا المجلس ما عدا ثلاثة أشهر، وكنت رفيقاً لي فيه منذ بداية هذا العهد وتعلم أنني ما تأخرت يوماً عن طرح استجواب إلا بعد مرور ٢٤ ساعة عليه مع أن النظام الداخلي يعطيني ملء الحق بأن أخره شهراً، وكنت أعمل بإدارتي وفقاً لرغباتكم ولكنني فوجئت بالاستجواب الأخير المقدم من حضرة الزميل كمال بك جنبلاط وكنت قد عينت جلسة لبحث تقرير مقرر العام على الموازنة وهذا يتعارض مع نص المادة ١٨٢ وقد تلوتها عليكم. ولا تمكني والحالة هذه مخالفة هذا النظام. أما إذا شاء المجلس أو حضرة الزميل حميد بك فرنجية أن يعدل النظام الداخلي الذي يراه حضرة الزميل اليوم متنافياً مع العصر فما عليه إلا أن يتقدم إلى المجلس بطلب تعديله.

وليس للجنة التشريعية أي حق بالتعديل بل للمجلس أن يقترح التعديلات التي يريدتها. وبصفتي أحد أفراد هذا المجلس فإني أوافقكم على التعديل، أما الآن فلا أتمكن من استعمال صلاحياتي بأمور كيفية لذلك أقفل باب المناقشة وأبدأ بالتصويت على الاقتراح السيد أديب الفرزلي إذا كان لم يزل مصراً عليه وإلا أعود لطرح اقتراح السيد كمال جنبلاط على المجلس حتى إذا قبله فإني مستعد لأن أطبق رغبات المجلس.

أديب الفرزلي: أرجع عن اقتراحي

الرئيس: من يقبل باقتراح السيد كمال جنبلاط وقد تلي عليكم فليرفع يده

(أقلية)

الرئيس: سقط اقتراح السيد كمال جنبلاط. كذلك ورد للرئاسة اقتراح من السيدين أحمد الحسيني وإميل لحود ليتل.

(فتلا الكاتب الاقتراح التالي):

يتمنى المجلس على الحكومة إعادة النظر في قضية دوام الموظفين وإعادته إلى النظام السابق.

أحمد الحسيني وإميل لحود

الرئيس: من يقبل بهذا الاقتراح فليرفع يده
(أقلية)

الرئيس: سقط الاقتراح. ورفعت الجلسة على أن تعقد في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في أول شباط سنة ١٩٥٠ لمتابعة المناقشة في الموازنة بصورة عامة.
(في تمام الساعة السابعة مساء)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

رفعت قزعون

نظر وصدق

مدير مجلس النواب

الإمضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد اسبر

الجلسة الخامسة

المنعقدة في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع

في ٦ شباط سنة ١٩٥٠

فهرست

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الأوراق الواردة

٣ - مناقشة موازنة سنة ١٩٥٠ بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٦ شباط سنة ١٩٥٠ برئاسة عطوفة صبري بك حمادة وعضوية السيد رفعت قزوعون أمين السر وتغيب السادة: حبيب أبو شهلا - الدكتور ملكون هيربيديان - موسى فريخ - جبرائيل المر - كميل شمعون - وديع نعيم - أمين نخلة - سليم الخازن - يوسف الزين - محمد الفضل - عادل عسيران - مايز المقدم - سليمان العلي - يوسف ضو - نصوص الفاضل - عدنان الجسر - هنري فرعون - واعتذر السادة: رشيد بيضون - الدكتور يوسف حتي - نصار غلمية - إبراهيم عازار - يوسف كرم - الدكتور يوسف فضول.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة ووزير الداخلية - جبران نحاس نائب رئيس الوزارة ووزير الاقتصاد الوطني والبريد والبرق ووزير العدلية والأنباء بالوكالة - حسين العويني وزير المالية - فيليب تقلا وزير الخارجية - أحمد الأسعد وزير الأشغال العامة - الدكتور الياس الخوري وزير الصحة والإسعاف العام - بهيج تقى الدين وزير الزراعة.

الرئيس: فتحت الجلسة لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر، لتتل الأوراق الواردة.

(فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية):

١ - برقيات من جب جنين، بر الياس المرج يؤيدون بها مشروع النائب رفعت بك قرعون المتعلق بالقروض الزراعية.

٢ - برقية من صيادلة صيدا يؤيدون بها نقابة الصيادلة اللبنانية.

٣ - برقية من لجنة منطقة القويطع الكورة يطلبون بها نصف مليون ليرة من الثمانية مليون المرصدة للمشروع الإنشائي.

الرئيس: والآن نعود لمناقشة الموازنة بصورة عامة. الكلمة للسيد عبدالله اليافي.

عبد الله اليافي: أيها السادة لا أريد أن أطيل الكلام بمناقشة الموازنة بصورة عامة فلقد سبقني زملائي الذين تكلموا في الموضوع إلى وضع أصابعهم على النقاط الحساسة منه. ولكن أرى لزماً علي أن أشكر الحكومة، وقد يقال إننا الآن في موسم شكر، أرى لزماً علي أن أشكرها على أمر حققته وطالما كنت طالبت به مراراً في السابق وهو أنها أتتنا هذا العام بفدلكة عن الموازنة ذكرت فيها حالة البلاد الاقتصادية والصناعية وموازينها التجارية. ومن مطالعة ودرس هذه الفدلكة تظهر جلياً الغاية الصحيحة من طلبي إذ على ضوءها تبحث جدوى الضرائب التي يجب أن تفرض من جديد أو التي يجب أن تخفض. وكذلك نستطيع أن نقدر باب الواردات تقديراً صحيحاً وأن نوافق على باب النفقات بالنسبة لها. ومما لفت نظري في هذه الفدلكة التي وزعتها علينا الحكومة الفقرة الآتية:

الحالة الاقتصادية: «كانت سنة ١٩٤٨ مرحلة انتقال حقيقية لبلدان الشرق الأوسط من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم. فإن التنافس الدولي في الميدان التجاري قد ظهر أثره في أسواق هذه البلدان في بحر تلك السمة فتهددت من جرائه الأسعار، وانكمشت الأرباح ومنيت الصناعات الوطنية بأزمة قوية»

إذا كنت في السابق قد طلبت فذلكات لموازنات الدولة فلكي نضع كلتا الحلول والعلاجات لما يطرأ على اقتصاديات البلاد وتجارها. وهذه الفدلكة تدل على أن البلاد قد صدمت باقتصادياتها وبارت تجارتها والنتيجة المنطقية لمثل هذه الحالة كانت تحتم على الحكومة أن تأتي بميزانية تتفق مع هذا الانكماش الاقتصادي الذي أشارت إليه بينما هي أتت بميزانية معاكسة وليس أدل على ذلك من ارتفاع أرقام الميزانيات المتتابع فموازنة سنة ١٩٤٦ كانت تبلغ ٦٢ مليوناً فإذا هي تزيد إلى ٦٧ مليوناً في سنة ١٩٤٧ ثم إلى ٧٥ في سنة ١٩٤٨. وفي سنة ١٩٥٠ تتقدم الحكومة بموازنة، رغمًا عن الوضع الاقتصادي الذي يوجب الحيلة والحذر، تبلغ أرقامها ٧٨ مليوناً بدلاً من أن تنكمش هذه الموازنة نتيجة انكماش الأرباح وخطورة الحالة الاقتصادية كما اعتزمت الحكومة في فذلكتها. هذه هي الملاحظة الأولى التي أريد أن أبني عليها الملاحظة الثانية.

قلت إن الميزانية قد بلغت ٧٨ مليوناً بينما كان يجب أن تكون أقل من ذلك. ولكن مع الأسف لن تقف موازنة سنة ١٩٥٠ عند هذا الحد من الأرقام وأنا واثق وأنتم معي في ذلك إنه إذا بقيت حالة الاعتمادات الإضافية هذه السنة على نحو ما كانت عليه في السنوات السابقة فإن ميزانية سنة ١٩٥٠ ستصبح بفضل هذه الاعتمادات أكثر من ٨٠ مليوناً وهنا أريد أن أتساءل إلى أي مدى والوضع كما شرحته الحكومة في فذلكتها يمكن البلاد أن تتحمل هذه المصارفات؟ وما هي التدابير التي تفكر فيها الحكومة لوضع حد لهذه الاعتمادات الإضافية؟ الحالة واحد من أمرين فإما أن تكون اللجنة تقدر التقديرات على غير حقيقتها أو أنها تقدرها في محلها ولكن بعض الدوائر وقد اعتادت الاسراف والتبذير تكره الحكومة بعملها هذا على طلب الاعتمادات الإضافية. في كلا الحالين يجب علينا أن نجد مخرجاً من هذا المأزق ودواء لهذه الحالة. قد تقولون إن الاعتمادات تعرض على اللجنة لدرسها وعلى المجلس للموافقة عليها وهي على هذا الشكل تحفظ كرامة المجلس والنواب والاعتمادات لا تصرف بدون موافقتها. ولكن لهذه الاعتمادات وجه آخر وهو الارتباط الذي يجبر الحكومة على الدفع فيما بعد فالحكومة عندما تتقدم باعتماد إلى المجلس تكون قد ارتبطت به مسبقاً مع أصحاب المصلحة وبذلك يصبح المجلس مقيداً بتصديقه فإذا لم يعطها ما تطلب أخرج موقفها. إذن يجب علينا أن نجد حلاً لهذه القضية وفي ظني إنه لا يمكننا أن نضع حداً للاعتمادات إلا إذا أشركنا مع المسؤولية السياسية للوزير مسؤوليته المدنية وقد سبقتنا بعض الدول في هذا المعنى وأذكر منها فرنسا فقد سنت في سنة ١٩٢٢ قانوناً يعرض مسؤولية الوزير المدنية عند تجاوزه الاعتماد المرصد في الميزانية لأن فرنسا كانت تشكو مما نشكو منه وقد ورد في إحدى مواد هذا القانون ما يأتي: «إذا كانت الميزانية قد نظمت فلا يجوز لوزارة ما أن تتعدها إلى أزود منها إلا إذا وافق مراقب ربط المصارفات عليها مسبقاً فإذا لم يوافق فللوزير أن يتجاوز ذلك ولكنه يربط مسؤوليته المدنية بالاعتماد الذي صرفه وتجاوز فيه الميزانية. لقد وضعوا هذا النص لوضع حد لتدفع الاعتمادات الإضافية في بحر السنة المالية. على أن نزاهة النقاش والبحث توجب علي أن أقول أن قانون سنة ١٩٢٢ لم يطبق عملياً في فرنسا بعد سنه وليس السبب في ذلك إن المجلس لم يوافق عليه أو إن الوزراء قد تهربوا منه ولكن لأن هذا القانون لم يعين المحكمة أو المرجع القضائي الصالح الذي يقضي على الوزير مدنياً إذا تجاوز الميزانية ولذلك ظل هذا القانون حبراً على ورق فلا مجلس الشورى الفرنسي له صلاحية البت بالأمر ولا المحاكم العادية أمكنها التنفيذ وإدانة الوزير. ولكنه يمكننا نحن أيها السادة إذا كنا راغبين حقيقة بوضع حد للاعتمادات الإضافية أن نشترع مادة كمثال الواردة في قانون سنة ١٩٢٢ الفرنسي وأن نحدد جهة الاختصاص القضائية التي تحكم على الوزير. وإذا كنا لا نريد أن نتخذ هذا التدبير فإني أقول وأعتقد إنكم تشاركوني في ذلك، إن قضية الاعتمادات الإضافية

لن تقف عند حد ما وإنه ما من ميزانية يستفيد بها الوزراء وإن سبل الاعتمادات الإضافية سوف يستمر رغمًا على الفذلكة التي تقول بالضائقة الاقتصادية وبالانكماش في الأرباح ووجوب اتخاذ الحذر والحيلة ضد ذلك.

إني أيها السادة وزراء كنتم أم نواباً أضعكم أمام مسؤولياتكم فعليكم أن تقدروا هذه المسؤوليات وتحملوها وإلا فالميزانية سوف تصعد إلى أكثر من ثمانين مليون ليرة إذا لم نجد حلاً لقضية الاعتمادات الإضافية. وهذا ما أردت أن ألفت نظركم إليه.

الرئيس: الكلمة للسيد إبراهيم حيدر

إبراهيم حيدر: إني أريد أن أطمئن عبدالله بك اليافي إلى أن قضية الاعتمادات تنتهي عندما يتم إنشاء المرفأ في سوريا.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود رئيس اللجنة المالية.

إميل لحود: أيها السادة، إن الموازنة الموضوعة لهذه السنة والتي تناقشت فيها اللجنة المالية وكادت أن تنتهي من تصديق باب النفقات البالغ ٧٨ مليون ليرة، موزعة بخطوطها الكبرى بالصورة الآتية: موظفون ومنهم الأمن العام والدرك والمعلمون والقضاة، ومهما أسهبنا بذكر أسمائهم حتى لا تبان النسبة الكبرى لما يتناولون، يتناول ٤٢ مليون ليرة بما فيهم الجيش إذ يتناول مع لوازمه وإنشاءاته ١٥ مليون ليرة والدرك أكثر من خمسة ملايين والشرطة نحواً من ثلاثة والأمن العام مليون ليرة والمعلمون من ثلاثة إلى أربعة ملايين ولكن الجميع يستغرقون ٤٢ مليون ليرة من الموازنة العامة. وكذلك تستغرق المصاريف الهالكة، التي سأشدد على بعض منها لانقاصها وذلك ممكن إذا حسنت النية وضيققت الإدارة. هذه المصاريف تبلغ ١٣ مليون من الليرات تنفق منها الدولة على السيارات والنقل والانتقال ٢,٥ وعلى الإيجارات أكثر من مليون وعلى التشريفات والنفقات السرية والدعاية والمآدب وغيرها نحواً من مليون ونصف وما يزيد وتصرف مليون على الإنارة ومصاريف شتى وماء وغيرها بحيث يبقى للمشاريع النافعة كالأعمال المائية وشراء الملح والبريد والبرق ٢١ مليون ليرة.

ولقد شدد المجلس النكير في الماضي على تركيب هذه الموازنة بهذا الشكل ووافقت الحكومة على ذلك وعم الرأي على أن هذا التوزيع لا يمكن أن يدوم. وما كانت الحكومة تعد كل سنة بالحد من انفاق دراهم المكلف اللبناني بصورة واسعة على الموظفين وقد برت نوعاً ما بهذا الوعد فلم نعد نرى هذا السيل من الموظفين الجدد. ولكن هناك كثيراً من المصاريف الهالكة ما تأتينا من أجلها بالاعتمادات الإضافية. ويتساءل عبدالله بك اليافي كيف السبيل لوضع حد لها لو كانت الاعتمادات الإضافية ترد على مواضع وبنود كأشياء طارئة ومستعجلة لا تتمكن الحكومة معها

من تدبر أمرها بالرجوع إلى المجلس سلفاً لكان الأمر عادياً ولكن الأمر يجري على غير ذلك وعلى أمور لا هي طارئة ولا مستعجلة. يمكن للحكومة أن تأتي إلى المجلس بشيء لم يرد ذكره بالموازنة ولكن الواقع كان غير ذلك وأعطى مثلاً على قولي: لقد صدق المجلس من مدة غير طويلة على اعتماد مؤتمر نسائي دولي وقدره (١٣٠) ألف ليرة ولا بد لي هنا باستغراب من ذكر شيء وهو أنه لدى طرح هذا الاعتماد على اللجنة استغربنا واستغربت الحكومة كيف ألزمت نفسها بهذا المبلغ ولم تدر اللجنة كيف وبأي شكل وعلى من صرف؟ فطلبت إلى الحكومة تكليف وزارة الخارجية بإرسال بيان مفصل عن طريقة انفاقه. قدم معتمد من الخارجية إلى اللجنة ولم يعرف كيف يقدم البيان المطلوب فاستمهل فأمهل وأرجئت جلسة اللجنة. وإذا بنا نفاجاً بأن المجلس قد أقر الاعتماد دون أن تقره اللجنة أو تصنع له تقريراً. إن الموازنة تصدق وقد تنقص النفقات ولكن أمري الصرف لا يتقيدون بما لديهم فيتعدون باب النفقات فتضطر الحكومة لطلب الاعتمادات. فالدواء هو أن يكون كل وزير صارماً وحازماً وجازماً وأن ينبه على موظفيه بأن الانفاق على هذا البند كذا فقط فيتدبرون الأمر به. وإذا تعذر هذا الدواء فآخر العلاج الكي وليجرب مجلسكم أن يرد اعتماداً إضافياً واحداً.

هذه الثمانية والسبعون مليون من الليرات كيف تؤمنها الدولة؟ أتساءل هذا السؤال لأخلص منه إلى رجاء حار وإلى ملاحظة قد نرقب وقائعها بعد قليل من الزمن. يحصل لنا من الجمارك بين ٢٧ و ٣٠ مليون ليرة ومن التبغ من ثمانية إلى ١٢ مليون ومن المواد الملتهبة من ١٠ إلى ١١ مليون ومن ضريبة الدخل من ١٠ إلى ١١ مليون هذا وحتى الآن لقد أمانا في الماضي ٦٤ مليون ليرة وأما الأربعة عشر مليون الباقية فقد أمانها من مختلف موارد الدولة ولكن هل يمكننا أن ندوم على هذه الطريقة؟ أعتقد إنكم جميعكم توافقوني على إنه من المستحيل ولا أقول من المتعذر أن تأتينا الجمارك بعد الثلاثين مليون التي كنا نعتمد عليها في الماضي. ومن المستحيل ولا أقول من المتعذر أن تعطيك يا معالي الوزير ضريبة الدخل بالاثني عشر مليون ليرة التي أخذتها بالماضي والتي تشكر عليها وزارتك ويشكر مأمورك ولكن مهما بلغ من حذق متحذقي ضرائبك وجباتك فلن تتمكن من تحصيل هذا المبلغ لأن الأمر فوق استطاعتك ولن تأتي من ستة إلى سبعة ملايين. إذن واردات الجمارك انكشيت والدخل قد انكش واستنكش وارداته لأننا إذا أبقينا ضرائبه على حالها فالتهريب سيقى قائماً على قدم وساق وباب ادريس وغيرها إذا شرفتم معي لزيارة هذه المناطق لرأيتهم إن للتهريب وكلاؤه وعملاؤه ومهربوه لأنك لا تستطيع أن تكلف علبة «اللاكي ستريك» ٢٠ قرشاً وتبيعه بمائة وأربعين وأن تمنع مع ذلك التهريب فالمستهلك يفضل أن يشتريها وسيشتريها مهربة بستين وسبعين قرشاً ولذلك ستنكش ضريبة التبغ وتقل وارداته.

ولن نستطيع أن نبقي ضريبة المواد الملتهبة على ما هي عليه الآن إذ أن الصفيحة تكلف ٢٦٠ غرشاً وأصبح ثمنها بعد التدني الأخير ٦٤٠ غرشاً أي ما يعادل ضعفي أكلافها وفي البلدان المجاورة ثمنها أقل مما هو عليه عندنا وهنا يبدأ التهريب وتقل موارد الخزينة من هذه المواد.

إذن لا بد لك يا معالي وزير المالية، وأنت وزير مالية حصيف، من خفض ضريبة البنزين ولا بد من التدني في أجور النقل لأننا قادمون إلى موسم اصطيف رأسمالنا فيه رخص الأسعار وليس هواؤه العليل وماءه السلسيل وحدائقه الغناء. وأنا أوجه الكلام إلى معاليك ليسمع غيرك لا تتكل على احتياطيك لأنه مستغرق بما أنت مجبور على تجميده والذي ستفق منه بموجب قوانين استثنائية على المشروع الانشائي أتكمل على واردات ستبلغ ٥٠ أو ٦٠ مليوناً ويجب منذ الآن أن تقتنع وتقعن زملاءك بأن موازنة في لبنان تتعدى ٧٠ مليوناً هي مستحيلة. هذا إذا أردتم أن لا تزيدوا الضرائب.

ففي كل سنة يقول الخطباء هنا وفي مثل هذا الوقت ونصفق لهم إنه يجب أن نقلل من الضرائب غير المباشرة لأنها تصيب الفقير والغني على السواء ولكي تكون عادلة يجب أن تكون أكثر الضرائب مباشرة هذا ما يقوله الخطباء عند درس الموازنة وعندما ننصرف يتلاشى التصفيق والتهنئة. ودليلي على ذلك، أقوله للمرة الرابعة، إن الحكومة عملت واجبتها من هذا القليل وأنا مضطر للإقرار بذلك. لقد تقدمت الحكومة بمشاريع هي كل ما يمكن أن تعمله اليوم في إكمال المشاريع المباشرة أتنا بمشروع قانون ضريبة الدخل فطبقت ثم أتنا بمشروع ضريبة على الأراضي فهو راقد هنا بسلام وبمشروع الشرفية وهذا أيضاً راقد هنا بسلام. فلماذا إذن نصيح ونصر على وجود ضرائب مباشرة وعندما يتقدم المشروع إلينا ننام عليه. لقد قيل إن ضريبة الأراضي إرهاب للفلاح وهذا القول من باب ذو الرماد في العيون. إن هذه الضريبة لا تطال الفلاح الصغير بل تطال مالك الأرض وإذا كان المالك فلاحاً صغيراً فلا تطاله أيضاً. وهذا القانون موجود في اللجنة وإذا تفضلتم بدرسها فإنكم ترون أن فيه استثناءات واعفاءات تعفي الفلاح من فرض ضريبة على الأدوات والبذار وعلف الأبقار وما يكفل معاشه. أما إذا كنتم تقصدون أن تحملوا الملاك الكبير باسم الفلاح الصغير فهذا شيء آخر.

أدرسوا القانون وارفضوه أو عدلوه كما شئتم وليعمل المجلس واجبه كما عملت الحكومة واجبها بتقديم هذا المشروع إليه. يجب أن يدرس المشروع فيما أن يقره المجلس أو أن يعدله أو أن يرفضه ولا يمكن للدولة أن تركز الدخل في الخزينة إلا على أساس هذه الضريبة وهي ضريبة فيها العدل كل العدل. أما الضرائب الحالية فهي الجور كل الجور. وهناك ضريبة التركات وإني أعجب كيف لا تطبق وقد وضع مبدأ هذه الضريبة بقانون سنة ١٩٤٧ وهي تقضي بأن تدفع التركات المنقولة رسماً معدله كمعدل الرسم على التركات غير المنقولة على أن تضع الحكومة مرسوماً بطرق تنظيم هذه الضريبة وبقيت الأمور واقفة عند هذا الحد.

بالله قولوا لي لماذا علي يرث وعلي لا يرث؟ لماذا عندما يرث زيد قطعة أرض ومسكن تأتي الحكومة وتضمن هذا الإرث ليدفع عنه الوارث رسم الانتقال؟ وأما ذلك الذي يرث ١٥٠ ألف ليرة ذهب في البنك و١٠٠ ألف ليرة ثمن سهم في شركة و ١٠٠ ألف ليرة مجوهرات ونصف مليون ليرة مفروشات فماذا لا يدفع ضريبة على هذه المتروكات؟ هل هناك ابن ست وابن جارية؟ وارث غير المنقول يدفع ضرائب ووارث المنقول وهو أسهل وأيسر تحقيقاً لا يدفع للدولة شيئاً؟ ألا ترون بعد تقديم هذا المشروع إلى المجلس إن الحكومة عملت واجبها وإن المجلس لا يصدق ولا يعدل ولا يرفض.

وهناك ضريبة الشرفية على الأراضي التي أفادت من مشاريع الري التي أنشأتها الحكومة والتي صرفت عليها الملايين. لقد وضعت الحكومة مشروع قانون بهذه الضريبة يفرض رسماً على الأراضي المنتفعة من مشاريع الري لتمكين من متابعة إنشاء مشاريع أخرى نعم البلاد، وأرسلت هذا المشروع إلى المجلس وهو لا يزال نائماً فيه.

لا يمكن أن نتكل على موارد ٨٠ ميون ليرة. إن مواردنا ستتبدل ٢٥٪ عما هي عليه الآن. فإما أن نستدين لسد العجز وهذا مبتدى الانتداب المالي فالسياسي، وإما أن نقتصد بما لا يؤثر الاقتصاد فينا وهذا شيء ميسور: ليخفض اعتماد سيارتنا وبذل إيجارنا للدوائر الرسمية، إذ نعلم أن سراي البرج كانت تتسع لخمسة وزارات، أما اليوم فإننا نرى كل كاتب في غرفة فسيحة كغرفة رئيس مجلس النواب وأمامه مكتبة فخمة وفي كرسيه طنفسة فخيمة ولكن لا توجد في ديوانه أعمال بل استبدلها بالزخرف والتشريفات. ونرى المأمورين يتجولون في السيارات الرسمية ويستخدمونها لهم ولعيالهم على السواء. من هذه البنود وأمثالها يمكننا أن نخفض موازنة الواردات وأرجو أن تخفض الضرائب غير المباشرة كي تمنعوا التهريب وأرجو أن ندرس القوانين الثلاثة التي أتيت على ذكرها والتي تم درسها في اللجان كي تتمكن الحكومة من الاستناد إلى أي ضريبة مباشرة والاستغناء عن بعض الضرائب غير المباشرة. وأرجو أخيراً أن يكون عندكم كل الوعي وكل النيات الحسنة في درس هذه المشاريع الثلاثة.

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجية.

حميد فرنجية: إني أؤيد مائة مائة ما جاء في كلام حضرة الزميل إميل بك لحود ولن أعود إلى البحث من الوجهة المالية، ولكن لي ملاحظة بسيطة، وأنا القديم في هذا المجلس والسياسي القديم أيضاً، أريد أن أبدأها: هنالك أمور لا أفهمها ففي سنة ١٩٣٩ كان لبنان كما هو اليوم ومنذ عهد الاستقلال حتى اليوم وعدد الدرك يرتفع بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ فهل ترون أنه يؤدي واجبه اليوم أكثر من الماضي وهل إن الأمن مؤمن أكثر من السابق.

لنعد إلى الشرطة حيث كان عليها أن تستلم الأمن والسير في بيروت، وأن تستلم الأمن في زحلة وفي طرابلس وفي صيدا فإذا بها تلغى في زحلة وصيدا وطرابلس وتنزع منها مهمة المحافظة على حركة السير في بيروت ومع ذلك يزداد عددها. فأسألكم: هل تؤدي الشرطة مهمتها وواجبها كما كانت تؤديهما بالماضي؟ وما هو العدد الذي كان يستخدمه الفرنسيون قبل الحرب في هذه البلاد من رجال الأمن العام. رغم وجود أشخاص فرنسيين إلى جانبهم، وما هو العدد اليوم؟ البارحة أخذنا مهمة المحافظة على السير من الشرطة وسلمناها إلى شرطة البلدية ولا أعلم من يدفع لهؤلاء. فإذا كانت البلدية فهذا الأمر لا يبرر الغاية وفوق ذلك عينا ٢٠٠ شرطي فماذا تعملون هؤلاء؟ وأخلص إلى القول بأنه عندما يطالب بالإدارة الحسنة وبأن يعمل كل واحد واجبه فيتعاون الجميع على العمل، القاضي يسهل عمل الشرطي وهذا يمكن القاضي من القيام بوظيفته عندها يتمكن من اختصار هذا الجهاز الكبير في الدولة.

لقد تحدثنا في الماضي عن تجديد الطرق المتبعة إن في الشرطة أو في الدرك وكنت أطلب من الحكومة أن تأتي بأخصائيين، بعد أن أصبح كل شيء اليوم اختصاصاً، لكي يتمكن الشرطي أو الدركي من القيام عدة مرات بواجبه. وكانت النتيجة أن أرسلت بعثات للتخصص في الخارج دون أن نرى نتيجة لهذا التخصص ولا أدري من يختار الأشخاص لإرسالهم، وكل يوم ترسل بعثات.

فلو قام كل منا بواجبه وتضافرت الجهود لما أمنا القضاء فقط ولا الإدارة بل أمناً أيضاً الاقتصاد بالنفقات.

الرئيس:

الكلمة للسيد رفعت قزوعون

رفعت قزوعون: أيها السادة، إن ما جاء به حضرة الزميل إميل بك لحود لهو على جانب عظيم من الخطورة إذ إن البلاد، إذا استمرت على هذه الحالة، فلا بد من الأخذ بملاحظات حضرة الزميل.

وإني أتساءل عما يقصد حضرة الزميل حميد بك فرنجية من كلمته. فهل يقصد الاختصار في الدرك أو الشرطة أم أتى بذلك على سبيل المثل؟ أما أنا فمن الذين يطلبون الاختصار في كل دوائر الدولة ما عدا الدرك والشرطة إذ إن الاختصار في هذين الصنفين لا يعود علينا بفائدة كبرى.

حميد فرنجية: (مقاطعاً) هذا عكس ما أطلب

رفعت قزوعون: (متابعاً) أنا من الذين يطلبون زيادة العدد والراتب للدرك والشرطة لأننا لا نزيد عدد الجيش ولا نقوم بالخدمة الجبرية، ولأن الشرطة والدرك هما الدعامة الأولى في استتباب الأمن. هذه نظريتي فيما يتعلق بهذين الصنفين وإني من مؤيدي الاقتصاد في سائر دوائر الدولة.

الرئيس: لقد انتهينا من درس موازنة سنة ١٩٥٠ بصورة عامة. ورفعت الجلسة على أن تعقد في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٨ شباط سنة ١٩٥٠ لمتابعة درس أبواب الموازنة. (في تمام الساعة السابعة مساء)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

رفعت قزعون

نظر وصدق

مدير مجلس النواب

الإمضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد اسبر

الجلسة السادسة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع

في ٨ شباط سنة ١٩٥٠

فهرست

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الأوراق الواردة

٣ - تلاوة سؤال النائب السيد وديع نعيم المتعلق بمشروع ايكوشار

٤ - مناقشة وتصديق أبواب موازنة سنة ١٩٥٠

أ - موازنة رئاسة الجمهورية

ب - موازنة رئاسة مجلس النواب

ج - موازنة رئاسة مجلس الوزراء

عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٨ شباط سنة ١٩٥٠ برئاسة عطوفة صبري بك حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين رفعت قزوعون ويوسف ضو. وتغيب السادة: حبيب أبي شهلا - الدكتور ملكون هيريديان - كميل شمعون - يوسف الزين - محمد صفى الدين - ندره عيسى الخوري - هنري فرعون.

واعتذر السادة: الدكتور يوسف حتي - نصار غلمية - مايز المقدم - سليمان العلي - يوسف كرم - شبلي العريان.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة ووزير الداخلية - جبران نحاس نائب رئيس الوزارة ووزير الاقتصاد الوطني والبريد والبرق ووزير العدلية والأبناء بالوكالة - حسين العويني وزير المالية - فيليب تقلا وزير الخارجية - أحمد الأسعد وزير الأشغال العامة - الدكتور رثيف أبي اللمع وزير التربية الوطنية - الدكتور الياس الخوري وزير الصحة والإسعاف العام - بهيج تقي الدين وزير الزراعة.

الرئيس: فتحت الجلسة لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

١ - برقية من شركة كهرباء قاديشا تلفت بها نظر المجلس إلى أن مشروع السيد معاصري محجف بحقوقها الراهنة.

٢ - برقية من وكلاء المعلمين يطلبون بها درس ملاكهم وزيادة رواتبهم.

٣ - برقية من الطلاب اللبنانيين المجتمعين في المفوضية اللبنانية في باريس.

١ - عريضة من رابطة الحقوقيين الديموقراطيين في لبنان يحتجون بها على أساليب التعذيب التي يقوم بها محققو الشرطة والأمن العام وعلى إطلاق الرصاص على المواكب الشعبية المسالمة.

٢ - عريضة من منكوبي الحرب يطلبون بها التعويض عليهم.

سؤال من النائب السيد وديع انطون نعيم يتعلق بمشروع ايكوشار ومشروع ايكلي. الخ...

الرئيس: تحال جميع الأوراق الواردة إلى مراجعتها المختصة.

الرئيس: نعود الآن لجدول الأعمال ولنبدأ بدراسة أبواب الموازنة. الباب الأول: رئاسة الجمهورية - فصل وحيد. ليتل تقرير اللجنة المالية عليه

(فتلا الكاتب التقرير التالي):

تقرير لجنة المالية

على الباب الأول من موازنة سنة ١٩٥٠

رئاسة الجمهورية

اجتمعت لجنة المالية في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩ برئاسة معالي الأستاذ إميل لحود وحضور أكثرية أعضائها ومثل الحكومة معالي وزير المالية وحضرة مدير المالية العام، وحضرة مدير عام غرفة رئاسة الجمهورية ودرست الباب الأول رئاسة الجمهورية، فوافقت على بنوده الآتية بدون تعديل:

٧٣٧٥٥	البند الأول مخصصات رئيس الجمهورية
٥٠٢٤٥	البند الثاني موظفو الرئاسة
٧٧٥٠٠	البند الثالث لوازم ونفقات إدارية
٢٥٠٠٠	البند الرابع فرش قصر الرئاسة
٨٠٠٠	البند الخامس إعانات
٢٠٠٠٠٠	البند السادس نفقات سرية وتشريفات
٤٣٤٥٠٠	مجموع الباب الأول

ل. ل. وقد حققت الحكومة في هذه السنة توفيراً في موازنة هذا الباب عن السنة السابقة (١٩٤٩) بلغ / ٢٨٥٣٥ /

واللجنة ترحو مجلسكم الكريم التصديق على موازنة رئاسة الجمهورية كما وافقت عليها.

بيروت في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٥٠

مقرر لجنة المالية العام

عدنان الجسر

الرئيس: البند الأول: مخصصات رئيس الجمهورية / ٧٣٧٥٥ / ل. ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يداً

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند الأول. الكلمة للسيد كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط: لي ملاحظات على مخصصات الرئاسة

الرئيس: إذا كان يريد حضرة الزميل البحث فيما يختص بالبند الأول فالمجلس صدق عليه وفرغ منه أما إذا

كان يريد البحث بغيره فلا مانع.

كمال جنبلاط: أريد أن أتكلم في البند الثالث.

الرئيس: البند الثاني: موظفو الرئاسة واعتماده / ٥٠٢٤٥ / ليرة لبنانية وقد ورد بدون تعديل. من يقبل به

فليرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند الثاني. البند الثالث: لوازم ونفقات إدارية الكلمة للسيد كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط: لي بعض ملاحظات على اللوازم والنفقات الإدارية: ١ - إيجار قصر الرئاسة. إن الاعتماد المرصد لهذه الفقرة باهظ جداً وكلنا يعلم من هو صاحب هذا القصر ومن هو المستأجر والإيجار جرى على أساس القانون القديم. لذلك أطلب إيضاحاً من الحكومة عن سبب زيادة هذا المبلغ وكان يجب أن يكون ٧ آلاف بدلاً من ١٨ ألف ليرة.

رئيس الحكومة: مقاطعاً - قل لي ما هي المادة من القانون القديم تستند إليها.

الرئيس: إن بدل الإيجار في هذه السنة هو نفس الإيجار للسنة الفائتة دون زيادة.

كمال جنبلاط: متابعاً - وهناك الفقرة الثانية: مفروشات. ففي كل سنة نأتي على ذكرها في الموازنة فلو جمعنا المبالغ المرصدة لهذه الفقرة في السنوات السابقة لبلغت حتى اليوم ٢٦٥ ألف ليرة وكان بإمكاننا أن نبني قصراً جميلاً للرئاسة بهذه القيمة. فهل يريد المجلس أن يصدق كل سنة هذا الاعتماد. ففي سنة ١٩٤٥ خصص ١٣٥ ألف ليرة وفي سنة ١٩٤٦ ٣٠ ألف ليرة وزيد أيضاً عشرة آلاف ليرة للسنة نفسها وسنة ١٩٤٧ ٢٥ ألف ليرة وفي سنة ١٩٤٨ ٢٥ ألف ليرة أيضاً وسنة ١٩٤٩ ٦٠ ألف ليرة وهل يريد المجلس والحكومة أن نصدق في السنة الحالية على ٢٥ ألف ليرة وهل يرى ذلك ضرورياً. أليس من الأفضل أن تبني الحكومة قصراً للرئاسة وأن يفرش لنخلص من هذه الوضعية.

إني أقترح أولاً حذف الاعتماد المخصص لفرش قصر الرئاسة وتخفيض اعتماد الإنارة والتدفئة وتخفيض اعتماد البرقيات والتلفونات من ١٥ ألف ليرة إلى ٣ آلاف ليرة. ففي سنة ١٩٣٩ ضمن هذا المجلس وقف المرحوم ميشال زكور باسم الكتلة الدستورية في عهد المرحوم حبيب باشا السعد وطالب بتخفيض اعتماد قدره ٤٠٠ ليرة لبنانية ونحن اليوم أمام موازنة شخص واحد تبلغ أرقامها أكثر من موازنة ٥٥ نائب، إذ إن الرئاسة تستغرق ٤٣٤ ألف ليرة بينما مجلس النواب بالمقارنة يستغرق ٣٣٨ ألف ليرة.

لذلك أطلب من المجلس الكريم تعديل هذه الأرقام خصوصاً ما يتعلق بالنفقات السرية التي سنأتي على ذكرها.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود

إميل لحود: أولاً تكلم حضرة الزميل كمال بك جنبلاط عن قضية إيجار قصر الرئاسة. ومن الجميل أن يكون تكلم لكي يأتي الجواب بالأرقام مظهراً إن الموازنة، ولا أقول الحكومة، أتت على شكل هو أقل مما يجيزه القانون لمالك قصر الرئاسة. أذكر ويذكر كمال بك أيضاً إن بدل إيجار قصر الرئاسة كان ١٥ ألف ليرة بهيئته السابقة أي قبل التصليحات والترميمات التي أدخلت عليه وذلك على نفقة

المالك. وأريد أن يعرف ذلك المجلس والرأي العام. وتحدثت الألسن والنمامون وقالوا إن الدولة تنفق من مال أفراد الشعب، فهذا افتراء محض ولدينا قيود في وزارة المالية تشهد على أن الدولة لم تنفق غرماً واحداً على ترميم قصر الرئاسة وبفضل هذا الترميم جعل هذا البيت صالحاً لمقر الرئاسة الأولى. وأنا أعلم إن مالكة أنفق عليه ما يزيد على ٥٠ ألف ليرة من ماله الخاص وقبل صدور قانون الأجور سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٤٧ وأجاز لمالك كل بيت يعود تاريخ إصداره لسنة ١٩٣٩ أن يزيد ٢٠٪ على بدل الايجار الأساسي. فكان من حق مالك قصر الرئاسة أن يطلب زيادة ٢٠٪ كي يصبح الايجار ٢١٦٠٠ ليرة لبنانية. والواقع إن هذا المالك لم يطلب الزيادة القانونية ولا الحكومة قررت الزيادة، ومن الرجوع إلى القيود يتضح إن هذا الإيجار باقٍ بدون زيادة مع العلم بأنه يحق للمالكه أن يطلب الزيادة.

هذا بخصوص الايجار. أما الأمر الثاني فإن حضرة الزميل كمال منح بين بندين مختلفين. هناك فقرة بعنوان مفروشات من أصل البند الثالث واعتمادها ٤ آلاف ليرة وهذه موجودة في كل دوائر الدولة وهي فقرة من بند لا تعني إنها لمشتري مفروشات كما عنها حضرة الزميل لأنها لا تكاد تكفي، وآسف لأن اضطر إلى هذا البحث، بخلاف الصحون وإصلاح رجل كرسي. ويرى حضرة الزميل كمال جنبلاط في الموازنة إن البند الرابع بعنوان فرش قصر الرئاسة، دُونَ في السنة الماضية ٨٠ ألف ليرة وجاءتنا الحكومة في هذه السنة بمبلغ ٢٥ ألف ليرة أي دون السنة الماضية.

يقول حضرة الزميل إنه بإمكان الحكومة أن تبني قصراً جديداً لرئاسة الجمهورية بهذه الاعتمادات. وأنا أجيب بأن قضية البناء شيء والمفروشات شيء آخر، ومن المسلم به أن يكون متناسباً مع مقام الرئاسة الأولى في بلد مستقل. كان من حقنا وواجبنا أن يكون عندنا قصر ملك الدولة بغير الشكل الذي هو فيه اليوم، وإذا كنا نأخذ من الخزينة مبلغ ٢٥ ألف ليرة لنجعل هذا القصر في شكله الظاهر في داخله، فليس إكراماً للرئيس بل إكراماً للبنان كي يستقبل موفدين الدول الأجنبية بما أمكن من اللياقة. ولا أعتقد أن مبلغ ٢٠٠ ألف ليرة التي أنفقت تكفي لفرش بيت كويتي أو كويتي يا كمال بك وليس فيها مغالاة لفرش قصر رئيس دولة.

إن الفرش يبقى ملكاً للدولة وإذا شئت يمكنك أن ترى بعينيك ما إذا كان الفرش الموجود في قصر الرئاسة يقابل القيمة المخصصة له أم لا، وبذلك نكون قد قطعنا الطريق.

الرئيس: الكلمة للسيد إبراهيم عازار

إبراهيم عازار: إني أخجل عمن أثار هذه القضية وأخجل أن أثيرها مجدداً، وأرى أن ما قاله حضرة الزميل إميل

بك لحود كافياً. ولكن ألفت نظر حضرة الزميل كمال بك جنبلاط إلى أن قضية إيجار قصر الرئاسة جرت حسب الأصول وهناك لجنة في وزارة المالية قامت بتخمينه، وإني أحيله على بنود الموازنة ليرى إن دوائر الدولة احتاجت إلى دور استأجرتها بمبالغ أكبر من ١٨ ألف ليرة وهي أصغر بكثير من قصر الرئاسة. أما فيما يتعلق بإصلاح بعض مفروشات القصر فإني أخجل عمن أثار هذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجية

حميد فرنجية: أسف أن يثار هذا البحث وأن يدافع وأن يهاجم. وقلت منذ زمن يجب أن يبقى ولو مقام واحد فوق كل مشاكساتنا. وإني أطلب إلى المجلس الكريم أن يصوت على هذا الباب دفعة واحدة.

الرئيس: يطلب السيد رفعت قزعون قفل باب المناقشة. من يقبل بقفل باب المناقشة فليرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قفل باب المناقشة البند الثالث: لوازم ونفقات إدارية. واعتماده /٧٧٥٠٠/ ليرة لبنانية وقد ورد بدون تعديل، من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث. البند الرابع: فرش قصر الرئاسة واعتماده /٢٥٠٠٠/ ل.ل. وقد ورد بدون تعديل من يقبل به كما ورد فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الرابع. البند الخامس: إعانات واعتماده /٨٠٠٠/ ل.ل. وقد ورد بدون تعديل. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الخامس، البند السادس: نفقات سرية وتشريفات واعتماده /٢٠٠٠٠٠/ ل.ل.

كمال جنبلاط: أطلب من الرئاسة الكلام في بند النفقات السرية.

حميد فرنجية: (مقاطعاً) لقد وافق المجلس على قفل باب المناقشة في هذا الباب.

الرئيس: لقد طلب السيد كمال جنبلاط الكلام أولاً والسيد حميد فرنجية ثانياً، فالأول يعارض والثاني يؤيد لذلك أعطي الكلام لحמיד بك أولاً ثم أعطيه لكمال بك ثانياً.

حميد فرنجية: سيدي الرئيس، إني أتوجه بكلامي إلى حضرة الزميل كمال بك جنبلاط وأقول له إنه لا يمكن أن نضع مقام الرئاسة موضع مهاترات ولا يمكن أن نقول ولو تلميحاً إن في رئاسة الجمهورية

شيئاً يعاب بالقضايا المالية وهو يعلم كل هذه النصوص. وأذكر المجلس الكريم بأن الوزراء الذين يتصرفون بالأموال السرية لا يتمكنون من البقاء في مراكزهم دقيقة واحدة فيما إذا خفض قسم من هذه الأموال السرية. إن هذه القضية تقوم على الأمانة وإذا أجاز لنا الدستور أن نتصرف بالوزير ونقول له إننا نسحب منك الثقة فلا يجوز لنا أن نقول ذلك لرئيس الدولة.

يطلب حضرة الزميل إلى المجلس أحد أمرين إما أن يخفض هذا الرقم وقد يماشيه المجلس في طلبه فنكون أتينا عملاً منكرًا في عرف الدستور وإما أن يكتفي بالاتهام وهذا لا يجوز بالنسبة لمقام الرئاسة. أنا لم أطلب قفل باب المناقشة في هذا الباب إلا ليكف عن المناقشة في الأموال السرية، وأطلب من الرئاسة أن تسأل المجلس رأيه في قفل باب المناقشة.

الرئيس: لا يجوز طرح قفل باب المناقشة ما لم ينته طالبو الكلام من كلامهم. الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود: أنا مبدئياً على رأي حضرة الزميل حميد بك فرنجية القائل بأنه لا يجوز قطعياً، لا رعاية لمقام الرئاسة بل رعاية للمجلس ولكرامة كل لبناني، أن نفتح المناقشة في هذا الباب. وأود، وهو حب داخلي، لو إن المجلس أتاح هذه المناقشة في هذا البند، لكن أظهر وقائع وقيود تقنع كمال بك جنبلاط ولا يكون من ورائها هذا الإيهام وهذا التسميم للرأي العام حول نفقات كهذه. وأنا من الذين يعلمون الكثير عن هذه النفقات ولكن لا أسمح لنفسني بأن أبرهن عنها ما دام المجلس لا يرغب البحث بها.

الرئيس: الكلمة للسيد كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط: أنا أبحث مبدأ النفقات السرية. إن هذه النفقات وضعت في سبيل الاضطلاع بأساليب الحكم في كل دولة برلمانية. وأجيب للحكومة أن تخصص لها نفقات سرية بشكل خاص على أن تنفقها بمعرفة رئيس الجمهورية ولا يجوز في البلدان الديمقراطية صرف غرش واحد ما لم يقف رئيس الجمهورية على طريقة صرفه. ويمكنكم أن تراجعوا في ذلك مؤلفات علماء القانون «أوجين بيير» لهذا السبب منع على رئيس الجمهورية أن يكون له نفقات سرية إذ ليس من صلاحية المجلس والحكومة أن يطلعا على هذه النفقات لأنهما دونهما مقاماً وإن رئيس الجمهورية ليس برئيس حزب وأننا نرفعه عن ذلك بل هو يمثل الألف في لبنان. لذلك سأقدم باقتراح بإلغاء النفقات السرية.

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجية

حميد فرنجية: أؤكد للمجلس الكريم إن النفقات السرية لم توجد في عهد الرئيس الحالي فقط بل كانت في عهد الرؤساء السابقين وكان حضرة الزميل في هذا المجلس وكنت من المعارضين فيه وكان معروفاً أن لا يُبحث بأمور رئيس الجمهورية، وطرحت القضية سنة ١٩٤٣ على البحث وكنت آنذاك رئيساً

للجنة المالية، فطلب حضرة الزميل عبدالله بك اليافي أن يصوت على هذا الباب برمته دون مناقشة. وسرنا على هذه الخطة حتى اليوم.

أنا لا أدافع عن شخص، الشخص يتبدل، ولكن أدافع عن مقام ويجب أن لا يقال يوماً إننا شككنا بالرجل الذي كان رئيساً للدولة.

الرئيس: ورد للرئاسة اقتراح من السيد كمال جنبلاط بإلغاء البند السادس من الباب الأول. من يقبل به فليرفع يده

أقلية

الرئيس: سقط الاقتراح. البند السادس: نفقات سرية وتشريفات واعتماده

/٢٠٠,٠٠٠/ ل. ل. وقد ورد بدون تعديل من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند السادس وانتهينا من موازنة الباب الأول - رئاسة الجمهورية. الكلمة لدولة رئيس الوزراء.

رئيس الوزارة: أريد أن أسأل هذا الرجل لماذا لم يعارض بهذا الموضوع يوم كان وزيراً؟

الرئيس: الكلمة للسيد جورج زوين

جورج زوين: إن كرامة البلاد والمجلس لا تقبل بمطارحات وكلام من شأنها أن تمس بكرامة المقام الأول في الدولة.

أنا لا أقبل أن نسمع هذه المهاترات عن مقام كبير هو أرفع وأشرف من كل المبادئ. لقد كان رئيس الجمهورية في أيام الانتداب رئيساً وهمياً كما هو اليوم. لذلك أرجو أن لا يدون هذا الكلام في المحضر.

الرئيس: والآن ننتقل إلى درس موازنة الباب الثاني مجلس النواب ليتل تقرير لجنة المالية.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير لجنة المالية على الباب الثاني - مجلس النواب،

من موازنة سنة ١٩٥٠

اجتمعت اللجنة المالية في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في ٢ كانون الأول سنة ١٩٤٩ برئاسة معالي الأستاذ إميل لحود وبحضور عطوفة رئيس مجلس النواب ومعالي وزير المالية ومديرها العام

وباشرت بدرس موازنة الباب الثاني. مجلس النواب. فطلب عطوفة رئيس المجلس بمناسبة المناقشة بالبند الأول (تعويضات الرئيس والأعضاء) نقل اعتماد تعويض سيارة الرئاسة من البند الثالث الفقرة الخامسة وقدره /٣٦٠٠/ ل. ل. إلى البند الأول وقد وافقت اللجنة على نقل هذا الاعتماد فأصبح البند الأول معدلاً: /٣٤١٨٠٠/ ل. ل. بدلاً من /٣٣٨٢٠٠/ ل. ل.

وأثناء دراسة البند الثاني من هذا الباب لاحظت اللجنة وجود زيادة في ملاك موظفي المجلس (المساعدين والحجاب. قدرها /٣١٠٠/ ل. ل. عائدة لخادم وخادمة مع وجود نفقات خدمة ملحوظة في البند الثالث، ولما كان لا يوجد في ملاكات مجلس النواب والدولة وظائف مماثلة فقد قررت اللجنة إلغاء هاتين الوظيفتين على أن تؤخذ نفقات الخدمة من البند الثالث المرصد فيه الاعتماد العائد لهذه المخصصات وبذلك يصبح الاعتماد العائد لهذا البند بعد تعديله (٩١٠٠٠) ل. ل. بدلاً من /٩٤١٠٠/ ل. ل.

وفي البند الثالث - لوازم ونفقات إدارية، حذفت اللجنة من الفقرة الخامسة مبلغ /٣٦٠٠/ ل. ل. تعويض سيارة الرئاسة وقد نقل إلى البند الأول كما تقدم ذكره وحذفت أيضاً مبلغ /٤٠٠٠/ ل. ل. من الفقرة السابعة - منح وإعانات - وبذلك يصبح البند معدلاً «٧٦٤٠٠/ ل. ل. بدلاً من /٨٤٠٠٠/ ل. ل.

أما البندين الرابع والخامس فقد وافقت عليهما اللجنة بدون تعديل. وعند البحث بالبند السادس - نفقات اشتراك البعثة اللبنانية في الاتحاد البرلماني الدولي - اتخذت اللجنة مبدأ عاماً هو الاقتصاد ما أمكن في الاعتمادات المخصصة للرحلات والوفود إلى الخارج رغبة في اقتصار عدد الوفود إلى الحد الأدنى مبتدئة بموازنة المجلس نفسه فأُنزلت هذا البند إلى /٢٥٠٠٠/ ل. ل. بدلاً من /٤٠٠٠٠/ ل. ل.

وبذلك تصبح البنود العائدة لهذا الباب كما صدقتها اللجنة كما يلي:

- البند الأول - معدلاً - تعويضات الرئيس والإمضاء ٣٤١٨٠٠ ل. ل. بدلاً من ٣٣٨٢٠٠ ل. ل.
- البند الثاني - معدلاً - موظفو مجلس النواب ٩١٠٠٠ ل. ل. بدلاً من ٩٤١٠٠ ل. ل.
- البند الثالث - معدلاً - لوازم ونفقات إدارية ٧٦٤٠٠ ل. ل. بدلاً من ٨٤٠٠٠ ل. ل.
- البند الرابع - غير معدل - استقبالات رسمية ١٥٠٠٠ ل. ل.
- البند الخامس - غير معدل - تبريد قاعات المجلس وتنسيق الصوت ٥٠٠٠٠ ل. ل.
- البند السادس - معدل - نفقات اشتراك البعثة اللبنانية في الاتحاد البرلماني الدولي ٢٥٠٠٠ بدلاً من ٤٠٠٠٠ ل. ل.

فيكون مجموع الاعتماد العائد لهذا الباب /٥٩٩٢٠٠/ ل. ل. بدلاً من ٦٢١٣٠٠ أي يوفر /٢٢١٠٠/ ل. ل. ويسر اللجنة بهذه المناسبة أن تشني على ما يبذله موظفو المجلس من نشاط وغيره في عملهم راجية من عطوفة الرئيس أن يشملهم بعطفه.

واللجنة ترجو من مجلسكم الكريم التصديق على هذا الباب كما عدلته .

بيروت في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٥٠

مقرر المالية العام

عدنان الجسر

الرئيس : البند الأول تعويضات الرئيس والأعضاء وقد عدلته اللجنة فأصبح (٣٤١,٨٠٠) ليرة من يقبل به
كما عدل فليرفع يده

أكثرية

الرئيس : قبل البند الأول البند الثاني موظفو مجلس النواب وقد عدلته اللجنة فأصبح (٩١٠٠٠) ليرة بدلاً
من (٩٤١٠٠) ليرة .

محمد العبود : لقد وصلت إلى المواضيع الحساسة لأنني كنت قد انتقدت الرقم العالي الذي وصلت إليه موازنتنا
وبينت أسباب ذلك وكنت رجوت من الحكومة أن تتروى ببحث اقتراحاتي أثناء درس الموازنة
وهي تنصب على اضطراب زيادة النفقات للإنارة واللوازم وغيرها وهذا لا يجوز بعد أن انتهت
الحرب وكذلك اعترض على زيادة الموظفين والترقيات غير القانونية .

إميل لحود : لقد قصدنا في اللجنة أن نبدأ بأنفسنا في المجلس حتى يكون عملنا مع باقي الدوائر معقولاً،
وهكذا حذفنا وظيفتين وجدتا في موازنة مجلس النواب .

الرئيس : لكي لا يعلق بالأذهان إن الوظيفتين من الوظائف الكبيرة أصرح أنهما لخادم وخادمة . فمن يقبل
بالبند الثاني كما عدلته اللجنة فليرفع يده .

أكثرية

الرئيس : قبل البند الثاني . البند الثالث : لوازم ونفقات إدارية وقد عدلته اللجنة فأصبح (٧٦٤٠٠) ليرة
فمن يقبل به كما عدل فليرفع يده

أكثرية

الرئيس : قبل البند الثالث - البند الرابع : استقبالات رسمية (١٥٧٠٠) ل . ل . فمن يقبل به كما ورد
فليرفع يده .

أكثرية

الرئيس: قبل البند الرابع البند الخامس تبريد قاعات المجلس وتنسيق الصوت (٥٠٠٠٠) ل. ل. من يقبل به كما ورد فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الخامس البند السادس: نفقات اشتراك البعثة اللبنانية في الاتحاد البرلماني الدولي وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده (٢٥٠٠٠) ل. ل. فمن يقبل به فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند السادس

جورج زوين: أنا أقترح مع أنه لا يجوز لنا ذلك اقترح على الحكومة أن تزيد معاشات النواب وتعويضاتهم لأنها قليلة وفي سوريا أصبح تعويض النائب ألف ليرة.

الرئيس: في كل مجالس العالم شرطة مجلس النواب ولقد ارتأت الحكومة الحاق شرطة المجلس هذه السنة بالمجلس. على كل لا توجد زيادة فعوضاً من أن يأخذوا رواتبهم من الداخلية يأخذونها من المجلس لذلك تقترح الحكومة إضافة بندين بهذا الصدد على موازنة مجلس النواب. البند السابع جديد: رواتب مفرزة شرطة المجلس وقدره (٢٨٨٦٠) ل. ل. فمن يقبل به فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند السابع البند الثامن جديد البنية وتجهيزات مفرزة شرطة المجلس (٥٢٦٥) ل. ل. فمن يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثامن وبذلك ننتهي من موازنة الباب الثاني مجلس النواب. الآن نتقل إلى درس الباب الثالث موازنة رئاسة مجلس الوزراء. ليتل تقرير اللجنة عليه فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير لجنة المالية

على الباب الثالث - رئاسة مجلس الوزراء

من ميزانية سنة ١٩٥٠

اجتمعت لجنة المالية في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في أول كانون الأول سنة ١٩٤٩ برئاسة معالي الأستاذ إميل لحود وحضور دولة رئيس مجلس الوزراء ومعالي وزير المالية وباشرت بدرس الباب

الثالث من موازنة سنة ١٩٥٠ - رئاسة مجلس الوزراء - وقد وافقت عليه اللجنة كما سيبين أدناه

الفصل الأول - رئاسة مجلس الوزراء

البند الأول: مخصصات رئاسة مجلس الوزراء ٢٩١٨٧ ل. ل. بدون تعديل

البند الثاني: موظفو رئاسة مجلس الوزراء - وافقت اللجنة على حذف الفقرة ٤، الموظفون الملحقون برئاسة الوزارة واعتمادها الأساسي ١٠٩٨٠ ل. ل. مع ما يتبعها من غلاء معيشة وتعويض عائلي مجموع ذلك ٢٣٨٧٥ ل. ل. وذلك لأن اللجنة اتخذت مبدأ إلغاء كل اعتماد لا تكون الوظيفة المخصص لها ضرورية أو ظاهرة على أن تعتمد الحكومة لإلحاق هؤلاء الموظفين بمراكز أخرى يكونون أكثر نفعاً فيها.

فيصبح هذا البند بعد التعديل ٦٤١١٣ ل. ل. بدلاً من ٨٧٩٨٨ ل. ل.

البند الثالث: لوازم ونفقات إدارية ٣١٠٠٠ ل. ل. بدون تعديل

البند الرابع: إعانات ٧٥٠٠ ل. ل. بدون تعديل

البند الخامس: نفقات سرية ٢٥٠٠٠ ل. ل. بدون تعديل.

البند السادس: نفقات أعياد واستقبالات رسمية ٢٠٠٠٠ ل. ل. بدون تعديل.

فيكون مجموع الفصل السادس بعد التعديل ١٧٦٨٠٠ ل. ل. بدلاً من ٢٠٠٦٧٥ ل. ل.

الفصل الثاني - هيئة تفتيش الدولة

البند الأول: موظفو هيئة تفتيش الدولة ٢٢١٧٥ ل. ل.

البند الثاني: لوازم ونفقات إدارية: طلبت الحكومة تعديل بعض فقرات هذا البند بزيادة اعتماداتها لأن هذه المصلحة أنشئت حديثاً وقد وافقت اللجنة على التعديلات الآتية:

الفقرة ٣ - مطبوعات ولوازم مكتبية من ٥٠٠ ل. ل. إلى ١٠٠٠ ل. ل.

الفقرة ٤ - نقل وانتقال من ٤٠٠٠ ل. ل. إلى ٩٠٠٠ ل. ل.

الفقرة ٥ - ملابس الحجاب من ٦٠٠ ل. ل. إلى ١٢٠٠ ل. ل.

الفقرة ٦ - نفقات شتى من ٥٠٠ ل. ل. إلى ١٠٠٠ ل. ل.

وبذلك يصبح مجموع هذا البند ١٤٤٥٠ ل. ل. بدلاً من ٧٨٥٠ ل. ل. أي بزيادة ٦٦٠٠ ل. ل.

فيكون مجموع الفصل الثاني ٣٦٦٢٥ ل. ل. بدلاً من ٣٠٠٢٥ ل. ل.

وبذلك يكون مجموع الباب الثالث ٢١٣٤٢٥ ل. ل بدلاً من ٢٣٠٧٠٠ ل. ل أي بتخفيض / ١٧٢٧٥ / ل. ل. عن مشروع الحكومة.

واللجنة ترجو مجلسكم الكريم التصديق على موازنة رئاسة مجلس الوزراء كما عدلتها.

بيروت في أول شباط سنة ١٩٥٠

مقرر اللجنة المالية العام

عدنان الجسر

الرئيس: الفصل الأول. رئاسة مجلس الوزراء البند الأول: مخصصات رئاسة مجلس الوزراء (٢٩١٨٧) ل. ل. من يقبل به كما ورد فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول البند الثاني: موظفو رئاسة مجلس الوزراء وقد عدلته اللجنة فأصبح (٦٤١١٣) ل. ل. الكلمة لرئيس اللجنة المالية

إميل لحود: إن اللجنة المالية قد حذفت من هذا البند رواتب موظفين لا عمل لهم ملحقين بالرئاسة حديثاً مبلغ الاعتماد ٢٣٨٧٥ ليرة لبنانية ولكن بما أن الموازنة لم تصدق حتى الآن وقد دفع لهؤلاء راتب شهرين وقد يدفع لهم راتب شهر ثالث فإني أقترح تطبيقاً لواقع الحال إضافة راتب أربعة أشهر.

إبراهيم عازار: أنا من الذين عارضوا بتعديل هذا البند إذ إن هذا العمل يعود للحكومة لذلك أطلب أن لا يصدق التعديل وإن يبقى البند كما ورد.

رفعت قزعون: أقترح أن يكون الحذف عن ستة أشهر فقط ويبقى الاعتماد لستة أشهر حتى يتسنى للحكومة أن تنظر بالأمر.

الرئيس: إذن من يقبل بهذا التعديل أي إبقاء اعتماد لستة أشهر فقط لهؤلاء الموظفين وبذلك يصبح مجموع البند (٧٦٠٥٣) ل. ل. فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني البند الثالث لوازم ونفقات إدارية وقدره (٣١٠٠٠) من يقبل به كما ورد فليرفع يده.

أكثرية

- الرئيس: قبل البند الثالث البند الرابع: إعانات (٧٥٠٠) ل. ل. من يقبل به كما ورد فليرفع يده.
أكثرية
- الرئيس: قبل البند الرابع البند الخامس نفقات سرية (٢٥٠٠٠) ل. ل. من يقبل به كما ورد فليرفع يده.
أكثرية
- الرئيس: قبل البند الخامس البند السادس نفقات أعياد واستقبالات رسمية (٢٠٠٠٠) ل. ل. من يقبل به
كما ورد فليرفع يده
أكثرية
- الرئيس: قبل البند السادس. الفصل الثاني هيئة تفتيش الدولة. البند الأول موظفو هيئة تفتيش الدول
(٢٢١٧٥) ل. ل. من يقبل به كما ورد فليرفع يده
أكثرية
- الرئيس: قبل البند الأول البند الثاني لوازم ونفقات إدارية وقد عدلته اللجنة فأصبح (١٤٤٥٠) ل. ل.
فمن يقبل به كما عدل فليرفع يده.
أكثرية
- الرئيس: قبل البند الثاني وبذلك ننتهي من درس موازنة رئاسة مجلس الوزراء. ترفع الجلسة على أن تعقد
في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٣ شباط سنة ١٩٥٠ لدرس ما تبقى من
أبواب الموازنة.
(في تمام الساعة السابعة مساء)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

رفعت قزعون

نظر وصدق

مدير مجلس النواب

الإمضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد اسبر

الجلسة السابعة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع

في ١٣ شباط سنة ١٩٥٠

فهرست

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الأوراق الواردة

٣ - متابعة درس موازنة سنة ١٩٥٠

١ - موازنة وزارة المالية

٢ - موازنة وزارة الخارجية والمغتربين

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٣ شباط سنة ١٩٥٠ برئاسة عطوفة صبري بك حمادة وعضوية كل من السيد يوسف ضو أمين السر والسيد رشيد بيضون أمين السر بالوكالة. وتغيب السادة: حبيب أبي شهلا - موسيس دركالوستيان - الدكتور ملكون هيريبيديان - خليل أبو جودة - يوسف الزين - سليمان العلي - محمد العبود - هنري فرعون - رفعت قزعون - أديب الفرزلي. واعتذر السادة: الدكتور يوسف حتي - نصار غلمية - يوسف كرم - شيلي العريان.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة ووزير الداخلية - جبران نحاس نائب رئيس الوزارة ووزير الاقتصاد الوطني والبريد والبرق ووزير العدلية والأنباء بالوكالة - حسين العويني وزير المالية - فيليب تقلا وزير الخارجية - أحمد الأسعد وزير الأشغال العامة - الدكتور الياس الخوري وزير الصحة والاسعاف العام - سيج تقي الدين وزير الزراعة مجيد أرسلان وزير الدفاع الوطني.

الرئيس: فتحت الجلسة لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

- ١ - برقية من لجنة طلاب الحقوق تشجب بها المادة ٣٦ من مشروع التنظيم القضائي الجديد وتطلب إلغائها.
- ٢ - برقية من نقابة أطباء الأسنان يسترحمون بها إرجاع اعتماد العشرة آلاف ليرة الذي رصدته وزارة الصحة.
- ١ - عريضة من نقابة عمال كافة المطابع والصحف تتعلق بوجهة نظر النقابة بخصوص مشروع الضمان الاجتماعي.
- ٢ - عريضة من نقابة أصحاب الامتيازات الكهربائية الوطنية توضح بها النقاط التي تكلم بخصوصها النائب السيد إميل لحود في جلسة أول شباط سنة ١٩٥٠
- ٣ - عريضة من مزارعي الموز في صور يطلبون بها التعويض عليهم بسبب النكبة التي حلت بمزروعاتهم من جراء الصقيع.
- ٤ - عريضة من الطلاب اللبنانيين في فرنسا يشرحون بها الحالة الاقتصادية السيئة التي يتخبطون فيها.
- ٥ - عريضة من طلاب الحقوق في بيروت يشجبون بها كل مشروع لتحديد عدد المحامين.
- ٦ - عريضة من أهالي النبطية يحتجون بها على انقطاع التيار الكهربائي في بلدتهم.

الرئيس: الكلمة للسيد وديع نعيم

وديع نعيم: أطلب تلاوة عريضة المتضررين في صور من جراء الثلوج

الرئيس: لتتل العريضة. ألخ...

الرئيس: الكلمة للسيد إبراهيم عازار

إبراهيم عازار: أريد أن أسأل الحكومة عن حالة الطلاب اللبنانيين في الخارج: إن الطلاب الذين يدرسون في الخارج نوعان، منهم من أرسل رسمياً على نفقة الحكومة وقد أجاب دولة الرئيس عن هذه الفئة. ولكن أسأل الحكومة عما إذا كانت لديها إحصاءات رسمية عن عدد طلابنا بالخارج وعن حالتهم المادية، وهل يتابعون دروسهم وهل من يراقب أعمالهم؟

إني أطلب من الحكومة وجوب مراقبة طلابنا في الخارج وأريد أن أعرف ما هو عددهم جميعاً.

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجية

حميد فرنجية: أرجو من وزير الزراعة أن لا ينسى أثناء درسه الأضرار اللاحقة بالموز بساتين الموز والحمضيات في الشمال.

وزير الزراعة: سندرس في كل المناطق.

الرئيس: الكلمة للسيد عادل عسيران

عادل عسيران: لقد نشرت جريدة «كل شيء» خطاباً مسهباً لوزيرنا المفوض في واشنطن الأستاذ شارل مالك، ألقاه في هيئة الأمم المتحدة وهاجم فيه الشيوعية فأريد أن أسأل الحكومة عما إذا كان هذا الخطاب يمثل وجهة نظر الحكومة اللبنانية أم لا. إذا كان الخطاب لا يمثل وجهة نظر الحكومة بكاملها فأني الفقرات تعتبرها الحكومة تمثل وجهة نظرها؟ وإذا كان يمثل وجهة نظر الحكومة فكيف نوفق بين خطاب وزيرنا المفوض وبين تصريح دولة رئيس الوزارة عن حياد سياسة الحكومة تجاه الشرق والغرب؟

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: سألني عادل بك عسيران سابقاً عن التظاهرات التي قامت في ساحة الدباس وقال: «هل نحن مرتبطون مع الشرق أو مع الغرب» فقلت له لا صلة بين هذا وذاك وإنما نستوحي سياستنا من مصلحة لبنان.

أما خطاب الوزير شارل مالك فهو يمثل وجهة نظر الحكومة تماماً. وهل يستنتج منه أننا مرتبطون بجهة معينة؟ أريد أن أطمئن عادل بك إلى أننا نحن في سياستنا العامة مرتبطون بسياسة هيئة الأمم المتحدة. هذه سياستنا وقد حققناها في كافة المتجمعات والمؤتمرات. أما سياستنا العربية فمرتبطة بميثاق الجامعة العربية. هذه خطتنا وسياستنا وعندما نرتبط بسياسة أخرى فإنني سأبلغ عادل بك ذلك.

الرئيس: لقد انتهينا من نصف الساعة الأولى، لننتقل لدرس جدول الأعمال ولتتل تقرير اللجنة المالية على موازنة الباب الرابع. وزارة المالية.

(فتلا الكاتب التقرير التالي):

تقرير لجنة المالية على الباب الرابع - وزارة المالية

من مشروع موازنة سنة ١٩٥٠

اجتمعت لجنة المالية في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في الثاني من كانون الأول سنة ١٩٤٩ برئاسة معالي الأستاذ إميل لحود وحضور معالي وزير المالية ودرست الباب الرابع من مشروع موازنة سنة ١٩٥٠ - وزارة المالية - فوافقت عليها على الصورة الآتية:

الباب الرابع - وزارة المالية

الفصل الأول - إدارة المالية. الخ. . .

فاللجنة ترحو من مجلسكم الكريم الموافقة على هذه الموازنة كما عدلتها.

بيروت في ٨ شباط سنة ١٩٥٠

مقرر المالية العام

عدنان الجسر

الرئيس:

موازنة وزارة المالية معروضة للبحث بصورة عامة الكلمة للسيد كميل شمعون.

كميل شمعون: بمناسبة درس موازنة وزارة المالية، أرجو من معالي وزير المالية، إذا أمكن، أن يدلي ببعض التفاصيل عن ريع اليانصيب الوطني وعن كيفية انفاقه وإلى أية رقابة يخضع وهل صحيح أن ما أنفق من أصل هذا الريع مبالغ طائلة على غايات لا تمت بأية صلة للمشاريع الخيرية والعامة؟ ألم يكن بوسع وزارة المالية أن تدخل ريع اليانصيب في إيرادات الموازنة العامة وأن تخضعه لمراقبة هذا المجلس؟ قد يقال إن اليانصيب الوطني قد أنشئ بموجب قانون مدة وجيزة. ألا يجوز تعديل هذا القانون لا سيما ونرى مصلحة اليانصيب تستمر سنة بعد سنة. وطالما تستمر الحالة على هذا الشكل فأعتقد أنه من مصلحة الخزينة أن تدخل ريع اليانصيب في إيرادات الموازنة العامة وأن تخضعه لرقابة هذا المجلس. وأرجو من معالي وزير المالية أن يدلي ببيان مفصل عن هذه القضية في هذه الجلسة أو في جلسة أخرى قادمة.

الرئيس:

الكلمة للسيد كمال جنبلاط

كمال جنبلاط: أكرر طلبي، وهو طلب الشعب اللبناني بأسره، بإنشاء هيئة مراقبة على مصروفات الدولة تؤلف من قضاة وغيرهم من رجال مستقلين تمام الاستقلال عن السلطة التنفيذية ليمكنوا من مراقبة مصروفات الدولة كما هي الحال في بلاد العالم كأمركا مثلاً، لأن الشعب لا يطمئن للطريقة التي تنفق بها أمواله إلا بإنشاء هذه الرقابة وبعد إنشاء ديوان المحاسبة.

٢ - إقرار ما أجمع هذا المجلس عليه في جلسة ماضية وهو تصديق قانون «من أين لك هذا». لقد اتخذ المجلس والحكومة قراراً حول إلى اللجنة العدلية بوضع هذا القانون خلال أسبوعين، وها قد مضى عليه شهران ولم نر هذا المشروع يدرس في المجلس.

تكرمت اللجنة وطلبت مني وضع مشروع «من أين لك هذا» فوضعت في أسبوع وقدمته لرئيس اللجنة العدلية. إن مصر خطت خطوة موفقة في هذا السبيل، لقد أقر مجلس الوزراء المصري مشروعاً يتناول جميع مدراء الشركات وغيرهم من الذين يتقاضون رواتب عامة. وعندما يصبح لنا مشروع «من أين لك هذا» وديوان محاسبة ومشروع مراقبة مصارفات الدولة، يمكن للشعب أن يطمئن إلى مصير أمواله. وهذا بقطع النظر عن أية قضية شخصية تتعلق بنزاهة الوزراء.

٣ - أطلب أن يطلع المجلس على جميع الموازنات الخارجة عن الموازنة العامة كالتلفون والمصالح المشتركة وغيرها، قلما توجد في بلاد العالم موازنات منفصلة، وإني أطلب من الحكومة الجواب على هذه الملاحظات.

رئيس الوزارة: أعيد وأكرر أن قضية من أين لك هذا قد بحثناها هنا معكم ثم أرسلت إلى اللجنة لذلك أرجوك أن لا تعيد شيئاً يتعلق بالحكومة قبل أن تجلو القضية أنت مع زملائك وأنت نائباً.

ثانياً - إن مسألة المراقبة المالية قد أرسلت قوانينها إلى المجلس وهي موجودة فيه منذ مدة وأنا لا ألوم المجلس فهو حر في أن يناقش ويدرس ما يشاء ساعة شاء.

ثالثاً - لقد ذكرت التلفزيون فموازنة التلفزيون قد أرسلت إلى المجلس وهي ترسل كل سنة ولقد نوقشت في العام الماضي وستدرس في هذه السنة أيضاً. هذا جوابي على ما ورد من ملاحظات.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود

إميل لحود: أبدأ أولاً يا سيدي بقضية موازنة التلفزيون فإنها تخضع لرقابة المجلس وقد أرسلتها الحكومة في السنة الماضية ودرستها اللجنة وأقرها المجلس بقانون وفي هذه السنة أرسلت وبقي أن تدمج في الموازنة العامة أو لا تدمج وقد أكون من رأي كمال بك في هذا ولكن متى انتهت هذه المصلحة من عهد الانشاء لكن موازنة المصالح المشتركة لا يمكن درسها من مجلس نواب سوريا ولا مجلس نواب لبنان لأنها مشتركة ومجلس المصالح المشتركة هو الذي يدرسها إذ لا يمكن التوفيق بين ما يدرسه مجلس سوريا وما يدرسه مجلس لبنان فيما لو حصل اختلاف. بقيت مسألة اليانصيب إن هذه بالفعل لم تدخل حتى الآن تحت رقابة المجلس ومن المستحسن بل من الواجب أن يحصل فيما يتعلق باليانصيب ما حصل بمصلحة التلفزيون على الأقل أي أن ترسل لدرسها وإقرارها ولو تعذر دمجها.

الرئيس: الكلمة للسيد جورج زوين

جورج زوين: أسأل الحكومة فيما إذا كان عدم إيجاد ديوان المحاسبة هو مخالفة دستورية أم لا؟ لأن الدستور قد نص على ذلك. قيل إن هذا القانون قد أرسل إلى المجلس فإذا كان في المجلس يوجب درسه لأن عدم وجوده مخالفة دستورية ولا يجوز بالنسبة لسمعتنا ولسمعة الحكومة أن يصرف ٨٠ مليون ليرة من غير مراقبة وتحقيق في فواتير صرفها لا يجوز أن نبقي سبيلاً للشك. لقد كان المير جميل يقول في أيام الفرنسيين إن الفرنسي لا يرضى بهذا القانون أما اليوم ونحن مستقلون فيجب أن ننشئ ديوان للمراقبة لا يؤثر عليه المجلس ولا الحكومة حتى نرفع الشك من نفوس الذين يشكون بإخلاصنا إذ إن من حقهم أن يطالبوا بأن تكون حساباتنا صحيحة. أنا لا أقول إن هنالك شيئاً يستوجب الشبهة ولكن يجب وضع حد لهذه القضية.

أما من ناحية المصالح المشتركة فهذه ليس لها قوانين وعندما ألفت هيئة المصالح المشتركة قلنا إن القوانين التي تسنها يجب أن تخضع للمجلس للموافقة عليها وقيل لنا إن هذا ما سيحصل ولكننا لم نر شيئاً حتى الآن ولم تقدم لنا هذه الهيئة التي لا نعرف أولها من آخرها شيئاً. بناء عليه أطلب أن يدون هذا الكلام في المحضر بطوله وعرضه نحن لسنا أميين من هيئة المصالح المشتركة لأنها لم تجبنا ولم تقدم لنا شيئاً نحن نطلب الانفصال وهذا شأننا ولا نريد أن نكون مزرعة ويستثمرنا الغير.

الرئيس: الكلمة للسيد كمال جنبلاط

كمال جنبلاط: إن جواب الحكومة على النقاط التي أثرتها لا يقنعني ولا يقنع أحد لسبيين هما:

١ - إن عمل الحكومات البرلمانية في كل بلد مؤسس على التعاون الدقيق بين الحكومة والمجلس ومن هذا التعاون تخرج القوانين.

٢ - إن كل حكومة تحترم نفسها، عندما تتبنى قانوناً، تسعى في المجلس تحت طائلة طرح الثقة، في سبيل إقراره وعدم إقراره وإذ ذاك تكون الحكومة قد رفعت المسؤولية عنها في سبيل فيما يتعلق بالمشروع الذي يطالب به. هكذا يفعلون في العالم وفرنسا أكبر شاهد على ذلك. فهذه المشاريع لا يمكن أن تتصل الحكومة من مسؤوليتها وأعيد المسؤولية عليها وسأطالبها بها ولن أطلب اللجنة.

الرئيس: الكلمة للسيد كميل شمعون

كميل شمعون: توجد مشاريع قوانين تدرج في جدول أعمال كل دورة تفتح ولا تدرس فإما أن الحكومة لا تلاحقها أو أن اللجان لا تدرسها. ومن هذه القوانين قانون تنظيم دوائر الدولة الذي ما زال نائماً منذ ثلاث سنوات وكذلك قانون المحاسبة وقانون ضريبة الأراضي وغيرهم من القوانين الهامة. لهذا أرجو من أعضاء الحكومة واللجنة العدلية أن يهتموا لإنجاز هذه القوانين لأنه لا يمكن تحسين إدارة الدولة ولا يمكن ضبط حساباتها ما لم يوجد ديوان للمحاسبة وهناك قضية ثانية تتعلق بالتلفون. نعم إن الحكومة قد أتت بموازنته في العام الماضي ولكنني أقول إن موظفي التلفون هم من موظفي الدولة والتلفون إدارة حكومية فلماذا لم تدخل الحكومة هؤلاء في إطار دوائر الدولة فتخضعهم لما يخضع له سائر الموظفين؟ عندما بني الأونسكو جاءت مصلحة التلفون تلتزم كل شيء حتى بعض المصالح الخشبية وهذا لا يجوز. لذلك أرجو من الحكومة أن تعد الأشياء اللازمة لإدخال هذه المصلحة بالموازنة العامة وكذلك أن تدخل اليانصيب الوطني في صلب الموازنة.

حميد فرنجية: لي كلمة تتعلق بما جاء في كلام الزميل كميل شمعون. إن مصلحة التلفون لم تلتزم شيئاً في

الأونسكو إنما قامت بعمل لأشغال الحكومة اضطررنا لإدخاله بأسرع ما يمكن وبشكل يغنيها عن الملتزمين العاديين لأن لديها معملاً خاصاً بها.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء: أعيد الكرة وأقول إن الحكومة نفسها تقدر ما هي القوانين التي تتحمل مسؤوليتها وتعلق عليها الثقة وهي حرة في ذلك. أما قانون من أين لك هذا الذي أشار الزميل إلى أن مصر قد وضعت فإنه لم يصدق بعد فمصر قد وضعت وأمامه عراقيل كثيرة وعلى كل لم يصدق. أما قانوننا فلقد وضع هنا ووافقت الحكومة عليه معكم. أما فيما يتعلق بمصلحة التلفون فقد صدق المجلس على قانون يقضي بأن تنظم هذه المصلحة بصورة خاصة نظراً لطابعها الاستثماري ونحن نعمل بموجبه حسبما ارتأيتم أنتم.

الرئيس: الكلمة للسيد إبراهيم عازار

إبراهيم عازار: أريد أن أذكر المجلس الكريم بمناسبة ما تقدم به كميل بك شمعون إن هذه القوانين قد درست منذ ثلاث سنوات فلقد أتى بقانون المحاسبة العامة إلى المجلس ثم أعيد إلى الحكومة فدرسته ولم تحله مجدداً إلى المجلس إلا من أسابيع إذن لم ينم ثلاث سنوات وكذلك قانون التنظيم الإداري قد درس وأعطت اللجنة ملاحظاتها عليه وأعيد إلى الحكومة وإعادته إلى المجلس مجدداً. إذن لم ينم في اللجنة ثلاث سنوات أيضاً.

الرئيس: الكلمة للسيد وديع نعيم

وديح نعيم: لقد تجنبت الكلام عن المشاريع التي ذكرت ريثما أكون قد راجعت ملفات اللجنة إنما فيما يتعلق بقانون من أين لك هذا فهو مقسوم لشقين الأول يتعلق بتعيين لجنة للتحقيق في أمور خصصها هذا المجلس وهذا قد درسته اللجنة ووضعت تقريراً عنه وهو لدى المجلس أما الشق الثاني المتعلق بقانون من أين لك هذا فلقد استحصلنا على عدة مشاريع منه مع مشروع كمال بك جنبلاط جمعت وأرسلت لتدرس من قبل اللجنة التشريعية ولم تعد بعد.

الرئيس: كل منكم يعلم إننا بصدد درس الموازنات بصورة إفرازية ولقد أعطي لكم حق الكلام بصورة عامة ثلاثة أيام وتناقشتم وبحثتم ما شئتم. والآن لا يمكننا البحث إلا بصورة خاصة. أما القوانين فلها أصول وبعضها موجود لدى اللجان وبعضها درس أما فيما يتعلق بما قاله الزميلان كمال بك جنبلاط وكميل بك شمعون فما عليهما وهما أعضاء في اللجان إلا أن يحضروا اجتماعاتها ولو مرة بالشهر ويحضروا زملاءهم على الدرس فتدرس المشاريع وتصدق كما يريدان. أما قانون من أين لك هذا فهو خارج عن البحث الآن لأننا بدورة استثنائية ولم يرد ذكره بمرسوم فتح الدورة. أما موازنة التلفون وغيرها فعندما نصل إليها ندرسها ونناقشها. ولكننا الآن بصدد

درس موازنة وزارة المالية وأرجوكم أن تتقيدوا ببحثها ولقد وزع عليكم تقريرها منذ ٢٤ ساعة. والآن ننتقل إلى التصويت على البنود. الفصل الأول. إدارة المالية. البند الأول. الموظفون. وقدره (١٣٤٠٧٤٠) ل.ل.

من يقبل به كما ورد فليرفع يده

أكثرية. أ.ل.ل.

الرئيس: قبل البند الرابع. البند الخامس - مصلحة المساحة الفنية - وقدره (٧١٨٤٠٠) ل.ل. الكلمة للسيد كمال جنبلاط

كمال جنبلاط: أسأل عن مصير هؤلاء. هل أدخلوا في ملاك الدولة أم لا؟

ولماذا أبقوا خارج الملاك؟ كما أني أطلب إدخالهم ضمنه.

إميل لحود: إن عمال المساحة غير مأموري الدوائر العقارية فمأمورو المساحة على نوعين واحد يختص بالتخمين والتحديد وهذا ينتهي بانتهاء عمله وقد أخذوا من الأساس موقتين والباقيون يتبعون جوهر الموضوع ومثبتون.

جورج زوين: لقد ثبت بعض هؤلاء ولم يثبت البعض الآخر فلماذا هذا التفاوت.

الرئيس: من يقبل بالبند الخامس كما ورد فليرفع يده.

أكثرية. أ.ل.ل.

الرئيس: لقد انتهينا من درس موازنة وزارة المالية والآن نبدأ بدرس الباب السادس - وزارة الخارجية والمغتربين. ليتل تقرير اللجنة المالية عليه.

(فتلا الكاتب التقرير التالي):

تقرير اللجنة المالية على الباب السادس

وزارة الخارجية والمغتربين

من مشروع موازنة ١٩٥٠

اجتمعت اللجنة المالية في الساعة ١٢/٣ من يوم الثلاثاء الواقع في ١٣ كانون الأول ١٩٤٩ برئاسة معالي الأستاذ إميل لحود وحضور صاحبي المعالي وزير المالية ووزير الخارجية، ودرست موازنة الباب السادس - وزارة الخارجية والمغتربين من مشروع موازنة سنة ١٩٥٠ فوافقت عليها على الصورة الآتية:

الباب السادس - وزارة الخارجية والمغتربين

الفصل الأول - الإدارة المركزية

البند الأول - موظفو الإدارة المركزية: وافقت اللجنة على إبدال لقب رئيس الدائرة في الديوان بسكرتير مفوضية ورئيس دائرة بكنصل ورئيس قلم بملحق مفوضية وذلك في دائرة الشؤون السياسية ورئيس دائرة بكنصل في قسم الشرق وجامعة الدول العربية ورئيس قلم بملحق مفوضية بقسم الغرب، وإضافة كلمة المعاهدات على عنوان الفقرة ٧ التي تصبح: دائرة الأمم المتحدة والمؤتمرات والمعاهدات وإلغاء الفقرة ١٢ مستشار قانوني بتعويض مقطوع قدره ٦٠٠٠ ل ل لعدم الحاجة إليه نظراً لوجود محامي الدولة ودائرة الشريع.

وبذلك يصبح الاعتماد العائد للبند الأول ٣٤٥٩٠٠ ل ل بدلاً من ٣٥١٩٠٠ ل ل. أ. الخ. . .

الفصل الثاني - السلك الخارجي

البند الأول: الهيئة الدبلوماسية: وافقت اللجنة على إبقاء وظيفة سكرتير للذكر وإلغاء الراتب (١٢٠٠) ل ل وذلك في الوفد لدى الأمم المتحدة وأضافت فقرة ٢٢: مفوضية الهند والباكستان باعتماد قدره ٤٤٣٧ ل ل تفصيلها كما يلي: ٢٢ مفوضية الهند والباكستان. أ. الخ. . .

وبالتالي يصبح مجموع الباب السادس - ٤٠٩٨٠٨٤ ل ل بدلاً من ٣٩٢٠٧٠٠ ل ل.

فاللجنة ترجو من مجلسكم الكريم الموافقة على هذا الباب - وزارة الخارجية والمغتربين - كما عدلته.

بيروت في ١٠ شباط سنة ١٩٥٠

مقرر اللجنة المالية العام

عدنان الجسر

الرئيس: الكلمة للسيد عبدالله اليافي

عبد الله اليافي: أريد أن أسأل الحكومة واللجنة المالية عن الأسباب الداعية لإبدال لقب رئيس دائرة في الديوان بسكرتير مفوضية ورئيس دائرة بكنصل ورئيس قلم بملحق مفوضية. وسؤالي هذا له غاية: من المعلوم أن موظفي السلك الدبلوماسي يؤخذون بالامتحان ومن المعلوم أيضاً أنه يوجد في الإدارة المركزية أشخاص لم يؤدوا الامتحان. فهل يا ترى هذا التبديل يهدف إلى التخلص من اجراء الامتحان لبعض موظفي وزارة الخارجية؟

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الخارجية

وزير الخارجية: إن المقصود من إبدال هذه الألقاب كان عكس ما ظن حضرة الزميل عبدالله بك اليافي. لقد وضع نظام جديد بما يتعلق بالتعيين في السلك الخارجي على أساس الامتحان. ولكن هذا النظام فرض علينا أن نبدل قاعدة لا تزال معمولاً بها وهي إنه عندما يعاد الموظف في السلك

الخارجي إلى الإدارة كان يصنف براتب أدنى مما كان يتقاضى تطبيقاً لقاعدة الامتحان وفي هذا التصنيف مساس بحقهم المكتسب. لذلك رأينا إنه يجب تعديل هذا النظام وإبقاء رواتبهم على ما كانت عليه في الخارج. وهناك نظام آخر بتبديل الموظفين بمعنى أن لا يبقى الموظف في الخارج دون أن يعود للبنان فلو طبقنا القاعدة الأولى لوجب تصنيفهم في الداخل كي لا يفقدوا أساس رواتبهم لذلك رأينا أن نحفظ بعض المراكز في الإدارة حتى إذا عاد قنصل إلى بيروت يبقى قنصلاً في المركز.

الرئيس: الكلمة للسيد عبدالله اليافي

عبد الله اليافي: إني أهنيء الحكومة على هذا التدبير، ولكن أريد أن تؤكد لنا الحكومة أن لا تكون نتيجة هذا التدبير أن يرسل للخارج من لم ينجح في الامتحان ثم يعاد بلقب قنصل.

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجية

حميد فرنجية: أريد أن أبدي رأياً مخالفاً لرأي حضرة الزميل عبدالله بك اليافي استناداً على بعض الأمور التي جرت:

١ - عندما أنشئت وزارة الخارجية أو بالأحرى عندما أعلن الاستقلال وسعينا لإرسال بعثات للخارج وضعت هذه الوزارة فحصاً للمرشحين وطلبت من الذين يودون الانخراط في هذا السلك أن يتقدموا للامتحان. وبالفعل تقدم أناس لهذا الامتحان ونجح من نجح ولكن ثبت أن الذين نجحوا لم يتفوقوا على الذين أخذوا بالاختبار أو على الذين تمرسوا بالوظيفة مدة طويلة وتعودوا على النظام القديم.

وأذكر على سبيل المثال إن الذين تقدموا للامتحان عينوا برتب مختلفة، فمنهم من عين قنصلاً من الدرجة الأولى براتب ٢٥٠ ليرة ومنهم من لم يعينوا إلا بملحقين من الدرجة ٢ أو ٣ أي براتب ١٢٥ ليرة أو الفئتان نجحت في الفحص ويحملان نفس الشهادات ولكن اختلفت الأمور باختلاف الوزير الموجود.

إني أحذر الحكومة والمجلس من أمر بسيط يتعلق بالفحص: لا يجوز أن يرسل للخارج كل من نجح بالفحص فقط، ووزارات الخارجية في العالم تجري امتحاناً فريداً في نوعه، لا يقوم على أساس العلم فقط بل على أساس المعاملة مع الناس وحسب الظروف التي يوجد فيها ومعرفة ماذا يعمل هذا الموظف فيما لو وجد في حالة معينة أو في حالة أخرى. وإني على ما أعلم أن وزارة الخارجية جربت أن تقوم بهذا الامتحان وقامت به فعلاً وهو لا يستند على العلم في مواد معينة فقط بل يستند أيضاً على ثقافة عامة وأذهب إلى أبعد من ذلك وأقول: يجب أن يكون امتحان لا

يرتكز على الثقافة فقط بل يركز على رد فعل عند الشخص فيما لو وقعت عليه حال من الأحوال.

وإذا سمح لي فإني أذكر حادثة من هذا النوع على سبيل المثال: تعرفت إلى شاب في إحدى الدول موظف في السلك الخارجي، وعرفني به من امتحنه وهذا يحمل اسماً كبيراً في بلده. سأله الفاحص: ماذا يجب أن يكون دور الطبقة الأرستقراطية في هذا البلد وهو بلد ديمقراطي محض؟ فأجابه الشاب على الفور: بعملها لا يمكن أن يكون شيئاً ولكن بالمثل الذي تعطيه يمكن أن يكون كثيراً.

إني أطلب من المجلس الكريم أن لا يقيد وزارة الخارجية بأصول ضيقة بل هناك حالات شخصية لا تقوم على $2+2=4$ فقد نرسل فلاناً إلى عمل الفلاني فينجح ولا ينجح في محل آخر. أطلب منكم أن تفكروا بأمر واحد وهو: هل يمكن أن نأخذ وزراءنا المفوضين ونغربهم من جديد ونرسل أياً كان لأي مركز كان؟ هل يمكن أن نرسل شارل مالك إلى بغداد وفلاناً إلى باريس وهل وهل...؟ أقول كلا! فمن الوجهة الخارجية يجب أن يكون لوزير الخارجية كل المتسع ويجب أن نكون على علاقة وثيقة مع جيراننا ومع من تربطنا بهم لا أقول مصالح بل عواطف، ويجب أن نكون على تماس مع الدول الأجنبية التي تقرر مصير العالم. وزد على ذلك، في هذا الوضع الشاذ، حيث يوجد عدد من اللبنانيين يوجد عدد يماثله منتشر في مشارق الأرض ومغاربها، إذن على الممثل الديبلوماسي، وفقاً للحالة التي يوجد فيها، يجب أن يمارس عمله عربياً سياسياً عالمياً كما إن عليه أن يلم بأبسط الأمور إذا دعت الظروف. وهذا لا يجري في العالم أن يهتم الممثل بأمور جالية تتألف في بعض الأحيان من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ شخص.

إني أرجو المجلس الكريم، من الناحية الإدارية، أن يبقى وزارة الخارجية بمعزل عن هذا التضيق. ولا أقول إن لا تطبق القوانين، ولكن لا نطبق بهذه الدقة التي تطلب تطبيقها في الداخل لأنه لو كانت وزارة الخارجية بلغت الخمسين أو الستين عاماً من عمرها لطلبت أنا أن تتقيد بالقوانين، ولكن علينا أن نختار الحسن لنرسله يمثلنا في الخارج، والحسن لا يأتي، في أغلب الأحيان، بواسطة الامتحان.

إني أطلب المعذرة من معالي وزير الخارجية على ما سألمح إليه: يجب أن يكون مركز الوزير في متناول الجميع وأن لا يأتي لوزارة الخارجية إلا من يصلح لها. وقد يأتيها شخص لا يكون غنياً ولا يمكنه أن يتحمل نفقتها. ولا أستحي إذا قلت إنني حين كنت وزيراً للخارجية في العام الماضي، وأرجو المعذرة من زميلي فيليب بك تقلاً، طلبت أن يخصص وزير الخارجية بمبلغ من المال حتى أستطيع أن أحمل مصارفات وزارة الخارجية. وكتبت لوزارة المالية تقريراً بهذا الشأن

قلت فيه: حين تقرير هذا المبلغ لن أستفيد منه ولكن وزير الخارجية سيضطر للتقصير إذا كان فقيراً.

وإني أطلب أن يعطي وزير الخارجية ما يكفيه وأطلب أيضاً من معالي وزير الخارجية الحالي أن يجدد هذا الطلب وأن يبدي رغبته في ذلك إذا شاء لأنه لن يستفيد منه شخصياً.

الرئيس: الكلمة للسيد عادل عسيران.

عادل عسيران: أذكر إني منذ ثلاث أو أربع سنوات اقترحت على المجلس السابق أن يضع في موازنة وزارة الخارجية اعتماداً لإنشاء دائرة لدراسة الشؤون العربية ووافق المجلس على اقتراحي وقرر مبلغاً لهذه الغاية. أما في هذه السنة فلم أجد في الموازنة العامة اعتماداً مخصصاً لهذا الموضوع مع أننا أحوج ما نكون لأن نعلم كل ما يحصل في البلدان العربية بعد دراسة علمية صحيحة وسياسية مستوفية.

يتمخض العالم العربي في الوقت الحاضر بحركات كثيرة نعلمها جميعاً وقد مرت أيضاً في الماضي حوادث كثيرة لم ندرسها الدرس الكافي. لنأخذ مثلاً قضية فلسطين التي أود أن أذكرها فقط لأثبت وجهة نظري فيما يتعلق بهذه الدائرة. إن الدول العربية منفردة أو مجتمعة قد ارتكبت خطأ فظيلاً في معالجة قضية فلسطين وهذا عائد لعدم الوقوف على الحالة الحقيقية في فلسطين أو لأن الدروس لم تكن مستوفية وأظن إنه لو درست الحكومات العربية الحالة في فلسطين دراسة كافية لربما كانت أحجمت عن الحرب وما كانت أقدمت على ما أقدمت عليه لو كان لديها العلم الكافي ولا ما كانت اضطرت لأن تتحمل هذه الخسارة ومسؤولية تشريد اللاجئين.

خذوا مثلاً أيضاً قضية الاتحاد السوري العراقي. نحن هنا لنا موقف رسمي وكلنا يطلب أن يكون لبنان سيداً مستقلاً في كل شؤونه ولكننا نتعاون مع جيراننا لتأمين سيادتنا ومصالحنا. ولكن قد يضطر لبنان أن يقف من هذا الاتحاد ليس حيادياً بل معادياً ولا أن لا يؤيد الاتحاد القطرين السوري والعراقي ولكني أقول إنه من الواجب أن تدرس فكرة الاتحاد بين سوريا والعراق دراسة صحيحة وأن نحضرها تحضيراً كافياً حتى إذا طلب من لبنان إبداء رأيه وتقرير موقفه من هذا الاتحاد يمكنه أن يقرر موقفه منه على ضوء دراسة صحيحة وليس على أهواء ونزعات شخصية لبعض أشخاص ولا أن نكون محكومين للرأي العام الذي لا يكون لديه الاطلاع الكافي على هذا الاتحاد ولا لبعض الصحف التي تفعل ذلك مأجورة أو غير مأجورة.

خذوا أيضاً فكرة الضمان الجماعي. إنها فكرة يؤيدها الكثيرون في مصر وغيرها ولبنان أيضاً وهي لو طبقت بإخلاص لكان من الممكن أن تخدم هذا البلد خدمة جلي ولكنها فكرة ارتجلت ارتجالاً ويمكن لكل فريق أن يفسرها على هواه ويمكن أن تكون لمصلحة هذه البلاد أو لا ولكن عندما تكون لدينا دراسة صحيحة للموضوع يمكننا أن نقرر موقفاً مفيداً للمستقبل. وبالإضافة

إلى ذلك إن حياد لبنان وموقفه من الدول العربية وإلمامه بشؤونها تمكنه من أن يدرس هذه الأمور، نوعاً ما، دروساً بعيدة عن كل تأثير ومركزه العلمي في العالم العربي يؤهله لأن يقوم بهذه الدراسة بطريقة علمية ربما فضلت في كثير من النواحي على الطريقة التي تتبعها بعض البلدان العربية. لذلك أردت أن أعيد على مسمع الحكومة أهمية هذا الموضوع وضرورة إنشاء هذه الدائرة وإيجاد الأشخاص المؤهلين لها من الوجهة السياسية والعلمية لكي لا نفاجأ، والعالم يتطور تطوراً سريعاً، فنضطر في كثير من الأحيان أن نغير ونبدل في مواقفنا. فإذا كنا درسنا هذه الأمور دراسة صحيحة فيمكننا أن نتخذ الموقف الأفضل لمصلحة هذا البلد ويمكننا أيضاً أن نعطي المشورة لبقية البلدان العربية على أساس العلم والدرس لا على أساس الهوى ومصلحة الأشخاص هذا ما أردت أن ألفت نظر الحكومة إليه وأرجو منها أن تعتمد حالاً إلى تقرير هذه الدائرة ورصد مبلغ من المال لهذه الغاية.

الرئيس: الكلمة للسيد جورج زوين

جورج زوين: قد أقتنع بما سمعت من الزملاء وقد لا أقتنع إنما أقول إن على وزارة الخارجية واجباً ليس فقط في تحسين علاقاتنا مع الدول بل عليها واجب نحو لبنان الخارجي المنتشر في سائر الأنحاء الأميركية. إن الحكومة لم تتعرض إلى حالة المغتربين الحقيقية لأن لها وزراء مفوضين يشتغلون بالسياسة مع بقية الدول وليس لهم الوقت الكافي للاجتماع بالمغتربين الذين ما زالوا يمدون البلاد بأموالهم ويحنون إلى وطنهم حتى الآن لم تتعرف الحكومة إلى هؤلاء وأنا أقول لها أن توجد الفناصل حيث يوجد مهاجرون لبنانيون وهم مشتتون في كل بقعة من بقاع العالم وأنهم يعطونا أضعاف ما ننفق عليهم.

بناء عليه أوجدت الحكومة في وزارة الخارجية مديرية للمغتربين فأنا أسأل معالي الوزير متى طالبت هذه المديرية بحق هؤلاء وكم روجعت بخصوص الأملاك التي سجلت باسم غيرهم في دوائر المساحة وهم غائبون فلم تدقق في إعادة ما سلب منهم. لذلك أقول إن إخواننا المغتربين لم يحصلوا على شيء من حقوقهم المهضومة. وكنت لفت نظر الحكومة إلى وجوب تعيين ممثلين لها في كل بلد توجد فيه جالية لبنانية ولا يمكن لقنصل واحد في الولايات المتحدة أن يطلع على كافة أحوال المغتربين في تلك البلاد. ويجب أن تكون مديرية المغتربين على اتصال دائم بهؤلاء.

لقد أثار حضرة الزميل عادل بك عسيران قضية اتفاق سوريا والعراق ومن المعلوم إن لبنان له سياسة شريفة عرفوها وامتدحوها هي سياسة الحياد والدعاء للاتفاق كما شأؤوا بشرط أن يبقى استقلالنا خارجاً عن هذا الاتحاد.

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجية

حميد فرنجية: ليسمح لي المجلس الكريم بأن أعود إلى الكلام ثانية بهذا الموضوع إذ في المرة الأولى قد تدخلت

بحث الناحية الإدارية لوزارة الخارجية ولكن كلمة الزميل عادل بك عسيران تضطرنى لأن أتطرق للناحية السياسية من الموضوع إذا لما عرضه من نقاط سياسية بقدر ما يسمح لي إبداءه من رأي لذلك سأعرض لأمر لم نتعود بحثها علانية وكنت أفضل أن تبحث في جلسة سرية حتى يتمكن كل منا من إبداء رأيه ولتتمكن وزير الخارجية من إعطاء رأيه وعرض ما يعرفه بصراحة مبيناً السبب الذي جعله يسير بسياسته على هذا النمط.

لقد قيل إن لبنان يجب أن يكون حيادياً ولقد صرحت منذ ثلاث سنوات إن لبنان لا يعنيه إلا خير هذا الشرق العربي عامة ولا يأتلف مع أحد ولا يخدم سياسة أحد ولا يهدف إلا مصلحة الجميع. وبالأمر القريب سمعنا أخباراً من اتحاد العراق وسوريا إلى ضمان جماعي إلى غير ذلك من القضايا السياسية الهامة. فإذا بنا نطالب بأن نبقي على الحياد مكتوفي الأيدي. وإني أسف للبلاغ الأخير الذي أصدرته وزارة الخارجية وقرأته في الصحف وبه تظهر الوزارة ضعفاً ما كنا نريده لها وتبدو كأنها مكتوفة الأيدي فما معنى هذا الحياد؟

وزير الخارجية: لم يصدر أي إبلاغ عن وزارة الخارجية وكل ما نشر عن لسانها غير صحيح.

حميد فرنجية: إذن أعود عن كلامي هذا وأهنيء معالي وزير الخارجية وأشكره على هذا التصحيح. ما معنى

الحياد لدولة؟ أنا أعلم أيها السادة أن تقف دولة كبلجيكا على الحياد إذ إن هنالك موثاق دولية لها بنودها وعقوباتها فيما لو اجتاحت هذا الحياد فهذا ما لا أفهمه فيما لو هدد كياننا مباشرة أو غير مباشرة. يقولون ما لكم وللمشاريع تتعضون إليها ولكن نقول إن نقول إن هذه المشاريع قد رأيناها اليوم ورأيناها بالأمس ورأينا من يقوم عليها ورأيناها يحمل قسطاً كبيراً منها على عاتقه ولا يجوز أن يلقي على لبنان منها إلا الجزء اليسير. فلو أخذنا قضية فلسطين وأعطى دولة رئيس الوزراء معلوماته عنها ابتداء من اجتماع بلودان، ومعلوماتي عن اجتماعات اللجنة السياسية، حصلنا على النتيجة التي حصلنا عليها في الماضي، إذ وافق المجلس بجلسة سرية على سياستنا.

والآن أعود إلى قضية الحياد. لقد رأينا أن استقلالنا يؤيد ويقدم طالما قامت في سوريا حكومات قوية تستند إلى الشعب وتعرف قيمة ما تعمل وطالما قامت بسوريا رجالات دأبها خير الجميع قبل اهتمامها بالشارع. ولكننا رأينا بعض الحكومات تتعرض لنا ولاستقلالنا عندما ترى مصلحتها الانتخابية وعندما يطلب إليها الشارع ذلك. ويذكر دولة الرئيس إن في سنة ١٩٤٤ في اجتماع عقدناه في سوريا وكانت حكومتها يومئذ ضعيفة، يذكر دولته أننا كنا نتباحث بقضايا القمح والاقتصاد ولم يكن بيننا أي خلاف سياسي وإذ بنا نفاجأ بطلب بسيط!! الأفضية الأربع.

عندما أتكلم عن مخاطر الاتحاد لا أفكر دقيقة واحدة بإخواننا العراقيين. أقول ذلك بكل صراحة.

ولكنني أفكر إننا لم نلق عقبة واحدة يوم كان في الحكم أحد الأشخاص وأذكر اسمه لأنه قد توفي وهو المغفور له سعدالله الجابري. ولكن عندما قامت الحكومات التي لا تستند لأية شرعية عادوا يتكلمون بالكيان اللبناني وإني أذكر لدولة الرئيس قولاً هو الحقيقة؛ لقد قال عدة مرات إنه لو تهدد كيان هذا البلد لتهدد الاستقلال من هنا حتى خليج العجم. لا نقول هذا على سبيل التهديد ولكن نقول للناس ذلك حتى يتوعوا لما يقولون وحتى لا يفسحوا لأحد أن يطلب معونة لأن المعونة ستؤدي له حتماً فيما لو طلبها، ذلك لأن مصلحة غيرنا تجبره على تقديمها.

قل لماذا مشيتم لجهة الضمان الجماعي وقد ارتجل الضمان ارتجالاً؟ لقد كان لي الشرف في أن أسأل رأيي في مجلس الوزراء الذي كان يضم فوق أعضائه الحاضرين كل من حمل مسؤولية خارجية في هذا البلد. ولقد أجمع الحاضرون على القبول بالضمان الجماعي. لا نكاية لزيد ولا خدمة لعمر، بل لأن الضمان لا يبيت إلا قصداً واحداً هو التضامن وحده. وإني آسف أن يأتي الضمان الجماعي كجواب لمشروع اتحاد سوريا والعراق ولكنهم لو فكروا بالضمان قبل قضية فلسطين لما رأينا الجيش المصري يطوق ولا ينجد. نحن لا نتعرف هنا إلا على مصلحة الجميع وأرجو من اللبنانيين أن يزونا هذا الأمور وأن يكفوا عن بعض الطلبات التي تهددنا. وإذا قيل لي يجب أن تتم هذه الأمور فأقول عندما تصبح عامة. ولو نظرتم إلى التاريخ لرأيت إن الوحدة الإيطالية قد تمت بعد ألف سنة وإن الوحدة الألمانية قد طال أمد تحقيقها أكثر.

وإني أذكر الجميع أنه يجب علينا أن لا نتكلم في قضايا الخارج إلا بكل ترو ووعي. وإني أقول إنني خدمت المصلحة العامة للعرب وسأخدمها ما تم لي ذلك ولكن المثل يقول: ابدأ بنفسك ثم بأخيك: ولهذا أقول إذا تضاربت مصلحة بلادي ومصلحة العرب فإني أفضل بلادي ولا أفضل بعد بلادي أحداً على العرب: أرجع إلى قضية لها نفعها السياسي. لقد كان بودي لو بقيت بهذه الكرسي أن أطلب إلى هذا المجلس اعتمادات لإنشاء مفوضية لبنانية في الشام. وليس ذلك لفكرة التباعد، فلقد رأينا الفراغ الذي يتركه عدم وجودها، فلقد حدثت أحداث كبرى في دمشق ولم نكن نعلم عنها شيئاً غير ما نستعلمه من المفوضيات العربية الموجودة هناك. وهناك شيء أهم، وآمل أن لا يحدث في سوريا شيء جديد من نوع ما حدث فيها. ولكن مهما كان الأمر فالمفوضية توضع لدرس كل الأمور وللاهتمام بكل ما يهم بلادها في البلد الموجودة فيه. وهي، وشخص المفوض بنوع خاص، تتلقى الصدمات الأولى عندما يحصل اختلاف بين بلدين. وإني أذكر مثلاً هو أننا في عدة مرات كنا نجتمع ولا نتفق حتى اضطر في بعض الأحيان رئيسا الجمهوريتين للاجتماع. فلو وجدت المفوضية لدرست هذه الأمور من جميع نواحيها ولرجعت إلى حكومتها تطلب إليها تقرير المصير، وعندها فقط يتحرك الوزراء للاجتماع في شتورة. ولا يجوز أن نبقى على هذا الحال فوزير الزراعة يلتقي بوزير الزراعة بشتورة ووزير

الاقتصاد يجتمع بوزير الاقتصاد في شتورة وهلم جرا. وهكذا لا نجد أحداً حتى ولا مجلس الوزراء يستطيع أن يعلم ما هي حالة العلاقات السورية اللبنانية بأجمعها وفي أي حال تجب الشدة لنشتد ومتى يجوز التساهل لتساهل.

لقد طلبت إنه لا يرى لهذا الإنشاء مغزى التباعد السياسي. وإني قلت من هذا المركز في الماضي وكنت مسؤولاً مباشرة لأنني في الحكم، قلت لهم في اجتماع لن ينسوه عندما درسنا قضايا القمح: أنا لا أفهم أن تكون سوريا مريضة ولبنان سليماً ولا أفهم أن يكون لبنان مريضاً وتبقى سوريا سليمة؟؟ إذن لقد قرنتهم بنا في كل الأدوار ولكن لا يجوز أن نبقي على الحال التي نتخبط بها الآن، لقد كنت أريد أن أقول هذه الكلمة عندما سألت دولة الرئيس إلى أين صارت العلاقات مع سوريا؟ إنما الآن في رجاء أخير هو أن يطلب معالي وزير الخارجية إلى المجلس تقرير إنشاء هذه المفوضية.

الرئيس: الكلمة للسيد عادل عسيران

عادل عسيران: لقد دخل حضرة الزميل حميد بك فرنجية ببحث موضوع سياسي شيق تبسط فيه وبين لنا وجهة نظره فيما يتعلق بسائر النواحي وبعض الأمور التي بحثتها وكلنا يشترك في سماع كلمات وآراء حميد بك لما فيها من نضج وإخلاص ورغبة لتحقيق المصلحة المجردة. إلا إنني أود بعد أن عقب على كلامي أن أضع التوكيد على بعض النقاط وهي إنني عندما بحثت هذا الموضوع وتطرقت لبعض الأمور فذلك لكي أحيط الموضوع إن الغاية من سؤالي هي اقتراح إنشاء دائرة خاصة للدرس تسمى دائرة الشؤون العربية والناحية السياسية التي تطرقت إليها كانت من أجل توضيح الموضوع والأسباب التي تدعون لهذا الاقتراح. أنا لم أبدأ رأياً بالضممان الجماعي أو فلسطين أو اتحاد سوريا والعراق ولقد يكون رأيي معروفاً بهذه الأمور كلها إلا أنه من الأفيء والأصح للبنان أن تكون لديه دائماً دراسة علمية للمواضيع كما تفعل سائر الدول وأن يدرس متوخياً الحقيقة حتى يتمكن بعدئذ من اتباع المصلحة فقط هذا ما أحببت أن أوضحه.

الرئيس: الكلمة للسيد ندره عيسى الخوري.

ندره عيسى الخوري: لقد أثار جورج بك زوين حكمة عن المغتربين وقال إن الحكومة لا تتعرف عليهم. فالحكومة تهتم بهم وما إنشاء المفوضيات والقنصليات إلا من أجلهم. إنما لي ملاحظة هي أن نحصل على جواب الحكومة فيما يختص باهتمامها بمال المغتربين وكلنا يعلم أنهم أغنياء وكذلك: نرجو الحكومة أن تعلن موقفها فيما يتعلق بمنحهم الجنسية وإدخالهم في عداد اللبنانيين وهذا من حقهم.

الرئيس: والآن ننتقل إلى التصويت على بنود موازنة وزارة الخارجية والمغتربين. الفصل الأول. الإدارة المركزية. البند الأول. موظفو الإدارة المركزية وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده (٣٤٥٩٠٠)

ل.ل بدلاً من (٣٥١٩٠٠) ل.ل، فمن يقبل به كما عدلته اللجنة فليرفع يده

الرئيس: قبل البند الأول. البند الثاني لوازم ونفقات إدارية وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده (٢٠٥٤٠٠)

ل.ل بدلاً من (١٩٧٩٠٠) ل.ل، فمن يقبل به كما ورد معدلاً فليرفع يده

أكثرية. أ.خ. . .

الرئيس: قبل البند الثامن. البند التاسع (جديد) استملاك أراضي وقدره (١٠٤١١٨) ل.ل ولقد وافقت عليه اللجنة. الكلمة لمعالي وزير الخارجية.

وزير الخارجية: كان مجلس الوزراء قد اتخذ قراراً بتاريخ ١١ تشرين الأول سنة ١٩٤٧ باستملاك الأراضي اللازمة لتوسيع المدفنين العسكريين ببيروت وطرابلس ولقد تم الاتفاق بين الدوائر العقارية والمقاصد الإسلامية على ثمن هذه المقابر والآن أصبح على الحكومة واجب وهو أن تدفع ما تعهدت به لأصحاب الأملاك وبدلاً من أن نأتي باعتماد إضافي بالمبلغ فضلنا أن نأتي به في الموازنة.

الرئيس: من يقبل بالبند التاسع - جديد - فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند التاسع جديد - والآن الفصل الثاني - السلك الخارجي. الكلمة لمعالي وزير الخارجية.

وزير الخارجية: كنت قد وجهت كتاباً للرئيس أطلب به نقل اعتماد خمسة آلاف ليرة وهي نفقات الموظفين المحليين في واشنطن إلى البند السابع. وإني ألفت نظره لطرح اقتراحي هذا.

الرئيس: سأطرح اقتراحك عن التصويت على البند. الكلمة للسيد حميد فرنجية.

حميد فرنجية: أطلب أولاً من معالي الوزير إذا كان له ما يقوله بشأن إنشاء مفوضية لبنانية بدمشق أن يقوله الآن.

ثانياً لي إيضاح على كلمة ذكرتها ويجب أن أعطيه وهو إن الشخص الذي طالبنا بالأقضية الأربعة من سوريا لم يكن مسلماً وإن الجواب أتاه من لبناني مسلم.

إميل لحود: لا أرى ما يمنع من إجابة طلب حميد بك لا من الناحية المالية ولا من الناحية السياسية ففي دمشق مفوضات عربية ولسوريا مفوضيات لدى الدول العربية.

وزير الخارجية: المسألة ولا شك مسألة مبدئية فما من شيء يمنع وجود مفوضية لنا في دمشق وحميد بك يعرف أننا ندرس هذه القضية وسأجتمع به كعادي وأستشير على ضوء المصلحة نطلب هذه القضية أولاً.

حميد فرنجية: أطلب أن يقرر الوزير ذلك قبل أن ننتهي من درس الموازنة.

الرئيس: والآن البند الأول - الهيئة الدبلوماسية وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده (١٣٣٠٥٨٥) ل.ل. ثم

يقترح معالي وزير الخارجية تعديله أيضاً فيصبح (١٣٢٥٠٨٥) ل.ل.

فمن يقبل به كما يقترح معالي وزير الخارجية تعديله فليرفع يده.

أكثرية. أ.خ. . .

الرئيس: قبل البند الثامن. وبذلك ننتهي من درس موازنة الباب السادس وزارة الخارجية والمغتربين ولقد

ورد على الرئاسة من السيد عادل عسيران اقتراح برغبة يحال إلى الحكومة وهذا نصه:

اقتراح برغبة

أقترح أن يرصد في ميزانية وزارة الخارجية مبلغ مائة ألف ليرة لإنشاء دائرة تسمى دائرة الشؤون العربية

عادل عسيران

وزير الخارجية: يجب أن أجب أنه يوجد في الدائرة قسم خاص يتعلق بدرس قضايا الشرق وأرى أن ذلك كافياً ولا حاجة بنا لإيجاد موظفين جدد.

الرئيس: والآن ترفع الجلسة على أن تعقد في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ١٥ شباط سنة ١٩٥٠.

(في تمام الساعة الثامنة مساء)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

يوسف ضو

نظر وصدق

مدير مجلس النواب

الإمضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد اسبر

الجلسة الثامنة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع

في ١٥ شباط سنة ١٩٥٠

فهرست

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الأوراق الواردة

٣ - متابعة درس موازنة سنة ١٩٥٠

١ - موازنة وزارة الداخلية

٢ - موازنة الدفاع الوطني

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ١٥ شباط سنة ١٩٥٠ برئاسة عطوفة صبري بك حمادة، وعضوية كل من السيد رفعت قزعون أمين السر، والسيد إبراهيم عازار أمين السر بالوكالة. وتغيب السادة: حبيب أبي شهلا - موسى فريج - خليل أبو جودة - وديع نعيم - أمين نخلة - يوسف الزين - عادل عسيران - مايز المقدم - سليمان العلي - ندره عيسى الخوري - يوسف ضو - نصوح الفاضل - شبلي العويان - هنري فرعون. واعتذر السادة: رشيد بيضون - موسيس دركالوستيان - الدكتور يوسف حتي - نصار غلمية - يوسف كرم - محمد العبود. وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة ووزير الداخلية - حسين العويني وزير المالية - فيليب تقلا وزير الخارجية - أحمد الأسعد وزير الأشغال العامة - الدكتور الياس الخوري وزير الصحة والإسعاف العام - بهيج تقي الدين وزير الزراعة - الأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع الوطني.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة:

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة.

(فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية):

- ١ - برقية من طرابلس يطالبون بها بالوحدة الاقتصادية مع سوريا.
- ٢ - برقيتان من البترون يسترحمون بهما التعويض عليهم بسبب تلف مزروعاتهم من جراء الصقيع.
- ٣ - برقية من لاجيء بنت جبيل يطلبون بها المساعدة والعطف عليهم.
- ١ - عريضة من أهالي قرية بنهران - قضاء الكورة يسترحمون بها شق طريق لقريتهم وإيصال مياه الشفة إليها.
- مرسوم رقم ١١٤٢ تاريخ ٨ شباط سنة ١٩٥٠ مشروع قانون يختص بفرض امتحان على المحامين المتدرجين لدى الانتهاء من مدة التدرج
- مرسوم رقم ١١٤٧ تاريخ ٨ شباط سنة ١٩٥٠، مشروع قانون قاضي بتعديل المادة الثانية من القانون الصادر بتاريخ ١٥ حزيران سنة ١٩٤٩.
- مرسوم رقم ١١٤٨ تاريخ ٨ شباط سنة ١٩٥٠، مشروع قانون قاضي بتعديل الرواتب التي تصفى على أساسها معاشات تقاعد الجنود والرقباء وصف الضباط.
- مرسوم رقم ١١٤٩ تاريخ ٨ شباط سنة ١٩٥٠، مشروع قانون قاضي بتحديد موازنة إدارة الهاتف الملحقه بالموازنة العامة عن سنة ١٩٥٠.
- مرسوم رقم ١١٥٠ تاريخ ٨ شباط سنة ١٩٥٠، مشروع قانون بإجازة إبرام الاتفاقيات الأربع الموقعة في جنيف في ٨ كانون الأول سنة ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، ومعاملة أسرى الحرب، وتحسين حالة الجرحى والمرضى ومن عرفت بواخراهم في البحر، وتحسين حالة الجرحى والمرضى في القوات المسلحة المحاربة.

الرئيس: تحال جميع الأوراق الواردة إلى مراجعها المختصة. الكلمة للسيد جورج زوين.

جورج زوين: أريد أن أطلب بمناسبة تأخرنا بدرس الموازنة، أن نمتنع عن الأبحاث العامة وأن نباشر بدرس الموازنة منذ بدء الجلسة.

الرئيس: الرئاسة مستعدة لذلك. الكلمة للسيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: لطالما خطبنا بالقضية الزراعية ولطالما سمعنا الحكومة تعد. إلا أننا نلفت نظرها إلى أن حالة الفلاح المتأرجحة بين المطالب والوعود تجعل منه رجلاً ضائعاً. نطلب أن تبت الحكومة بالأمر إما سلباً أو إيجاباً. ولقد عرفت أن موسم الموز قد عطل بلفحة البرد وأن الحكومة أخذت تهتم بالأمر فمع اهتمامنا به نعلن للحكومة أن منطقة البقاع هي أيضاً بنفس الحاجة ومن لبنان. وإني أوجه لمعالي وزير الزراعة كلمة عن مشتل شتورا الذي قررت الحكومة استملاكه وهو تسعة

دونمات في شتورا تصلح للبناء وليس للمشتل وبالرغم من أن الحكومة تملك أراض واسعة كثيرة في البقاع وأنسب منه فلقد دفعت ٢٠٠ ألف ليرة ثمن هذه الأرض وما زال صاحبها يدعي ويطالب بالزيادة ولقد حكمت له محكمة زحلة بذلك. فإذا نحن عدلنا عن هذا نكون قد أعدنا المبلغ للخزينة ولم نتخسر شيئاً. إن الوزارة قد دفعت الثمن عن حسن نية ولهذا أتوجه إلى معالي وزير الزراعة طالباً إليه، وهذا ممكن قانوناً، الرجوع عن هذا الاستملاك أو بالأحرى أخطار صاحب الأرض بأن يقبل الثمن أو يفسخ البيع ولا مانع بخسارة إذا لزم الأمر أن أهالي البقاع ينظرون لهذا الاستملاك بدهشة واستغراب ولهذا أتوجه إلى الوزارة راجياً تدبير الأمر بحكمتها.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الزراعة

وزير الزراعة: فيما يتعلق بالشق الأول من كلام الزميل أديب بك الفرزلي لا أرى فائدة من العودة لبحث ما قامت به الحكومة ولقد أعطينا بياناً عما قمنا به من دروس فنية وعسى أن نأتيكم بنتيجة عملية وليس بوعود.

أما قضية الاستملاك فإنها تتلخص في أن الحكومة قد استمكت أرضاً بشتورا فاعترض المالك فحكمت له المحكمة بالثمن المومي إليه، استأنفت الحكومة الحكم والدعوى قيد النظر. أما فيما يتعلق بالرجوع عن الاستملاك فإننا سنرى المصلحة منه وما هي الامكانيات القانونية للرجوع وعندما ننتهي من درس هذه القضية نجيب المجلس عنها.

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجية

حميد فرنجية: في الجلسة الماضية طلبنا من الحكومة أن تهتم بالمزارعين وأن تهتم بما أصاب الحمضيات وأظن أنه ليس بوسع الحكومة أن تساعد مساعدة فعالة كل من أصيب بضرر ولكن هناك طريقة غير مباشرة يمكن أن تخفف وطأة هذه المصيبة وهي أن تعمل وزارة الزراعة بالاتفاق مع المالية لتأجيل القروض الزراعية ولو بالمناطق التي أصيبت. وإني أظن أنه ليس بوسع الخزينة أن تتحمل كل ضرر وقع على الفلاحين ولكن يعمل في مثل هذه الحالة إلى قرض المزارع أو إمهاله لدفع ما أخذه سابقاً. لذلك أرجو من وزير الزراعة والمالية أن يتشاورا بالأمر وأن يتقدما إذا أمكن بمشروع لتمديد آمد هذه القروض.

الرئيس: والآن تنتقل إلى جدول الأعمال فنبداً بدرس موازنة وزارة الداخلية. ليتل تقرير اللجنة المالية عليها.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير لجنة المالية على الباب الخامس - وزارة الداخلية من مشروع موازنة سنة ١٩٥٠

اجتمعت اللجنة المالية من الساعة الرابعة من بعد ظهر كل من يوم الاثنين الواقع في ١٢/٥/١٩٤٩ والجمعة الواقع في ١٢/٩/١٩٤٩ برئاسة معالي الأستاذ لحدود وحضور معالي وزير المالية وحضرة مدير الداخلية ومعاونين حضرات قائد الدرك العام ومدير الشرطة، ومدير الأمن العام، وباشرت بدرس الباب الخامس - وزارة الداخلية. وبعد المناقشة وافقت عليها على الصورة الآتية:

الباب الخامس - وزارة الداخلية

الفصل الأول - الدوائر الإدارية. إلخ...

فاللجنة ترحو من مجلسكم الكريم المصادقة على هذا الباب كما وافقت عليه بعد تعديله.

بيروت في ٨ شباط سنة ١٩٥٠

المقرر العام للجنة المالية

عدنان الجسر

الرئيس: موازنة الداخلية مطروحة للبحث بصورة عامة. الكلمة للسيد كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط: أيها السادة لقد نوهت بشكل عام في حديث سابق عن ضرورة زيادة رواتب الموظفين الصغار وأخص منهم الدرك وأفراد الجيش والشرطة. وهناك نفقات غير لازمة على الإطلاق في صلب الميزانية سأعطيها كما وردت يمكن الاستفادة منها لهذه الغاية. لقد ورد للإعانات (١٨٧٠٠٠٠) ل.ل. وللنفقات السرية والتشريفات ٦٦٨ ألف ليرة وللدعاية والنشر والمؤتمرات ونفقات المؤسسات الدولية مبالغ طائلة يبلغ مجموعها كلها (٦٧٨٥٨٦٨) ل.ل. من ضمن هذا المبلغ لا يوجد منح مدرسية إلا ١٩٥ ألف ليرة إذن نحن بعيدون جداً عن المليون ونصف المليون حتى وربع المليون الذي قيل إنه خصص لها ولقد راجعت شخصياً بعض هذه الأرقام فرأيت أيضاً أنها غير صحيحة، فالدولة تحت عنوان مصارفات شتى تصرف (١٣٠٤٥٠) ل.ل. تنفق بين ألف وألفين أما النفقات السرية والتمثيل فهي تبلغ المليون ولم أجهد نفسي ببحث بقية الأرقام. فإذا اعتمدنا فقط البيان الذي ورد بفذلكة الحكومة نرى أنه بإمكاننا تخفيض هذا المبلغ على الأقل خمسة ملايين ليرة دون أن تتضرر إحدى الدوائر على الإطلاق. وإني طالما أن الحكومة رفضت إقرار مشروع من أين لك هذا ومراقبة المصروفات وبما أن المواطن لا يطمئن للصرف، أطلب أن يخصص مبلغ أربعة ملايين ليرة من مجموع هذه المبالغ لزيادة رواتب الدرك والشرطة وأفراد

الجيش إذ لا يمكن للجندي البسيط أن يقوم بما يجب عليه وراتبه لا يزيد عن ١٤٠ ليرة. وفروا للموظف الصغير امكانيات العيش يمكنه أن يقوم بما يتوجب عليه. وفروا للقاضي امكانيات العيش يمكنه أن يتحرر نوعاً ما. أنا أعرف أنه ليس باستطاعة النائب أن يطلب الزيادة ولذلك أطلب إلى الحكومة أن تتبنى مطالبي.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة.

رئيس الوزارة: لقد سمعتم في الجلسة الماضية كمال بك جنبلاط نفسه يرجو الحكومة بأن تضيف مبالغ على البعثات واليوم يأتي ويطلب رفعها لأن الاعانات التي طلب رفعها هي لهذه الغاية. والخمسة عشر ألف ليرة التي قال إن المعارف تكتفي بها غلط فالمعارف تعطي البعثات أكثر من مائتي ألف ليرة. وأعود إلى قضية نفقات التمثيل فهذه النفقات اشتراكنا بالمؤتمرات الدولية ومن جملتها جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة وهذا عمل يجب علينا أن نقوم به في الخارج. أما الجيش فعندما استلمناه من السلطة المنتدبة أضفنا على الرواتب شيئاً معيلاً كما أضفنا معدل التقاعد ولقد كنت أريد يا سيدي أن تدافع عنهم عند بحثك للحزب القومي السوري؟ هذا هين، ولكن هذه هي «الديما كوجية».

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود رئيس اللجنة المالية

إميل لحود: أريد هنا أن أبين وقائع وأرقام حتى لا يستقر في ذهن المجلس أن المنح تقف عند حد ٢٠٠ ألف ليرة أو ١٥ ألف. إني ألفت نظركم إلى أن الاعانات التي تدفعها الحكومة في سبيل التعليم تبلغ نحواً من سبعمائة ألف ليرة أولاً في الباب الثامن الفصل الرابع البند الثالث ٤٥ ألف ليرة لتعليم الطيران. ثانياً في باب التربية الوطنية الفصل الأخير إعانة ومنح للمدارس الخاصة ١٧٥ ألف ليرة وفي ذات الباب منح إعاشة للتلاميذ مائة وألف ليرة ثم منح في الفصل الأول للمدارس اللبنانية في الخارج ٢٠ ألف ليرة وبعدها مساعدات للطلاب كانت ٦٠ ألف وصارت مائة ألف وللتعليم العالي ٢٥ ألف وللبعثات العلمية ٢٠٠ ألف وفي الزراعة ١٢٠ ألف ولقد خصص بالاقتصاد ٢٥ ألف وبذلك يصبح المبلغ كما ذكرت وأكثر. هذا هو المبلغ بالتفصيل وما قصدت به إلا إيراد الوقائع.

كمال جنبلاط: أتأسف أن يجاب على غير الموضوع في كل خطوة. لو كان بإمكان رئيس الوزارة أن يجيب على استجواباتي ولو كان يقدر أن يجيبني لكان عليه أن يجيب عن الحزب القومي.

رئيس الوزارة: مقاطعاً - أنا أستطيع أن أجيبك ولكن المجلس قد ردها.

كمال جنبلاط: متابعاً - هذا عجز على كل أقول للزميل لحود إنه لا يوجد ما قصدته في بياني فالمنح التي أريدها هي التي تعطي للبعثات التي ترسل للتخصص لأن البحث دار في الماضي حول هذه القضية

وليس حول منح الإعاشة والاعانات وغيرها. أنا أقصد فقط البعثات للخارج وهذا ما قصده يوم ذكرت نصف العلم أو العلم الناقص. أما سائر ما ورد في مشروع الحكومة فهو لا يقنعني فهناك مليون ونيف للسيارات وربع مليون للتمثيل وهناك اعانات تتراوح بين ستة وعشرة آلاف في كل بند ويبلغ مجموعها حوالي (١٤٣٧٠٠٠) ل.ل.ل. وإني على يقين أنه بإمكاننا إنقاص هذا المبلغ لو كنت في الحكم.

رئيس الوزارة: مقاطعاً - كتعهدك يوم كنت بالوزارة وخسرت يومئذ الدولة ١٦ مليون ليرة.

كمال جنبلاط: متابعاً - أنا أعطيتها للفقير وليس لبعض الجيوب ولا للرؤوس الكبيرة والشركات ولمن تعلم. أما الخسارة فوجودكم في الحكم أكبر خسارة معنوية.

الرئيس: الكلمة للسيد كميل شمعون.

كميل شمعون: ليست نقطة البحث هنا إنما هي فيما إذا كان راتب الدركي والشرطي يكفيه لمعيشته مع عائلته؟ ليست هذه النقطة جديدة ولقد أثرتها بسؤالين إذ قد طلبت من الحكومة منذ عشر أشهر أن تدون بموازنة سنة ١٩٥٠ أرقاماً تؤمن زيادة أساس راتب نفر الجيش والدركي والشرطي زيادة لا تقل عن خمس ليرات على أن يتناولوها كافة السلم حتى أعلى رتبة، لأنني أعتقد أن ٣٥ ليرة للدركي وغيره من أفراد قوى الأمن لا تكفي لسد حاجاتهم وعوزهم وتأمين عملهم الواجب عليهم. والمجلس يعلم والحكومة معه ما هي مسؤوليات هؤلاء وما هي واجباتهم وإني اليوم أكرر هذا الطلب من الحكومة إذا كان تحقيقه ممكناً.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود: هنا اختلف البحث فقد كان البحث لماذا لم تعط الحكومة مبالغ للبعثات فبينما أن هذه المنح لا تخلو عن حد أنها مساعدات من الخزينة في سبيل العلم والآن يمزج بين أمرين أمر ما تدفعه الحكومة للعلم وأمر ما تدفعه للأمن العام والشرطة وغيرهم وأنا لا أريد أن يستقر بالأذهان أن أحداً غير النائبين المتكلمين في المجلس يأبى أن يكون لهؤلاء تأمين معيشتهم فنحن أسبق منهما لذلك.

الرئيس: الكلمة للسيد إبراهيم عازار

إبراهيم عازار: لكي يقال لنا ما هي الواجبات التي تترتب على الجندي والدركي فإننا نعلم أنهم سياج البلاد وكنا في الماضي طلبنا زيادة رواتبهم وتعهد لنا وزير المالية بذلك وأنا أضمر صوتي إلى صوت من طالب بالأمر وأرجو الحكومة بإلحاح إذا أمكن زيادة هذا الآن ولو اضطررنا للنقل من بند إلى بند.

الرئيس: الكلمة للسيد عبدالله اليافي

عبد الله اليافي: حضرة الرئيس - أنا أريد أن أتكلم قليلاً في ميزانية دائرة الشرطة هذه الميزانية التي هي كسائر

الميزانيات ولقد لفت نظري في تقرير المالية أن اللجنة قد عمدت فيها شطباً وتنزيلاً بأمور لا أرى شخصياً وجوباً لها. أرى أنه أنزل من ميزانية الشرطة الألبسة والتجهيزات ٢٥ ألف ليرة وأنزل أيضاً الاعتماد العائد لصيانة السيارات والدراجات وشراء الدراجات، وأنزلت أيضاً نفقات مدرسة الشرطة وحذف البند العائد لإرسال بعثة من الشرطة. أنا أسأل فيما إذا كان هناك من لزوم لهذا التخفيض وهل أن هذا الطلب كان ارتجالياً؟ إما أن يرد هذا الطلب عفواً فهذا ما لا أفهمه، فإما أن يكون هنالك احتياج له أولاً وأنا أعرف كمحامي أن رجال التحري عندما يعهد إليهم أمر مطاردة مجرم كثيراً ما يعتمدون لأخذ سيارات ويطلبون من المدعي الشخصي أن يسلفهم مالا لهذا العمل هذا هو الأمر الواقع فكيف نوفق بين هذه المصاريف وانزال الاعتمادات. ومن جهة ثانية أعلم أنه توجد في كل بلاد مدرسة للشرطة وأعلم أنه يعهد لبعض رجال الشرطة الراقين بأعمال خارج بلادهم. كنت أفهم أن يعتمد لهذا التخفيض في الأمن العام ولكنني رأيت أن اللجنة قد زادت فيها وأرجو أن لا يفهم من كلامي أنني أعارض هذه الزيادة ولكن أقول يجب أن تعزز دائرة الشرطة وأرجو المجلس والحكومة إذا كانت هذه الاعتمادات ضرورية أن تبقوها لا سيما ما كان منها يختص بشراء السيارات والدراجات.

رئيس الوزارة: عدنا فبحثنا هذا الأمر مع أعضاء اللجنة المالية واتفقنا على أن نطالب بإعادة القسم الأكبر من هذه الاعتمادات أثناء طرحها للتصويت وستسمعون من حضرة رئيس اللجنة المالية إيضاحات بهذا الشأن.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود: إجابة على ما تفضل به حضرة الزميل عبدالله بك اليافي ولكي لا يفهم أن اللجنة المالية أثناء درسها موازنة وزارة الداخلية كانت متحيزة للأمن العام ضد ما يسمى شرطة. الواقع غير ذلك وسأشرح للمجلس الكريم الدواعي لتخفيض بعض الاعتمادات العائدة لدائرة الشرطة.

١ - فيما يتعلق بخفض اعتماد البند الثالث: ألبسة وتجهيزات. أقول. إنه غير خفي أن ثمن الجوخ قد تدنى على أثر تدني الليرة الاسترلينية. بناء على هذا التدني رأينا أنه ورد في الموازنة اعتماد لهذا البند قدره ٣٠٠ ألف ليرة فجعلنا تخفيضاً قدره ٢٥ ألف ليرة مماشاة للسعر لأنه ما كان يكلف ٣٠٠ في العام الماضي يكلف اليوم ٢٧٥ والدليل على ذلك وللمقارنة، نرى في موازنة الدرك البند الثالث أيضاً: الملابس واعتماده ٤٢٠ ألف ليرة قد بقي كما كان في السنة الماضية رغم زيادة ٢٠٠ دركي على العدد الأصلي. والأمر الثاني نقل وانتقال وصيانة السيارات والدراجات لقد خفضت اللجنة هذا البند لأنه عند درسها هذه الموازنة كان مدير الشرطة غائباً في أوروبا فطلبنا من ممثليه أن يفسر لنا وجوه الانفاق فقليل إذ ذاك ليس المراد شراء سيارات بل

شراء دراجات فقط. لذلك أجرينا التخفيض على أساس هذا الجواب الذي أعلن في اللجنة من قبل مديرية الشرطة.

وبعد عودة المدير من غيبته الحاجة إلى شراء سيارات إذ طلبت الحكومة زيادة هذا الاعتماد لهذه الغاية فلا أعتقد أن المجلس يمانع بذلك نظراً لانفاقه في وجه مفيد.

أما نفقات مدرسة الشرطة فقد خفضتها الحكومة بعد البحث وسؤال مديرية الشرطة عن مدى نتائج هذه المدرسة فتبين أنه لا يوجد فيها لا نظام ولا استعداد لفتحها ولا بناء مخصص لها. من أجل هذا خفضنا هذا الاعتماد. أما إذا تبين أن هناك استعداداً لفتحها فلا أظن أن المجلس يمانع في إعادة الاعتماد إلى ما كان عليه.

بقيت مسألة إرسال بعثة من رجال الشرطة للتخصص في أوروبا. وإن مثل هذا البند لم يدرج لا في موازنة الدرك ولا في موازنة الأمن العام وأنا لا أمانع في إرسال مثل هذه البعثات إلى الخارج ولكن رأيت اللجنة أن الشرطة تفردت في هذا البند فحذفته وإذا كان للحكومة طلب بهذا الشأن فاللجنة تترك البت بهذا البند للمجلس الكريم.

الرئيس: الباب الخامس - وزارة الداخلية

البند الأول: الموظفون وقد عدلته اللجنة بحذف تعويض السيارة للمحافظين فأصبح اعتماده / ٦٢٣٨٠٠ ل.ل. بدلاً من / ٦٣٤٠٠٠ ل.ل.

الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: تطلب الحكومة إعادة تعويض السيارة للمحافظين وأرجو من حضرة الزميل رئيس اللجنة المالية أن يشرح للمجلس الكريم هذه القضية.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود

إميل لحود: رأيت اللجنة تمسحاً على مبدأ الحكومة أنه لا يمكن التخصيص وأن الحكومة وضعت في بند خاص بدل انتقال لذلك حذفت هذا التعويض ولكن تبين للجنة بعد ذلك أن المحافظين ينتقلون ويتكبدون مصاريف باهظة في هذا السبيل وأن بند النقل والانتقال الذي وضعت الحكومة لا يكفي وزارة الداخلية لذلك اقتنعت اللجنة بوجوب إبقاء هذا التعويض.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة.

رئيس الوزارة: أرجو من المجلس الكريم إبقاء اعتماد البند أول كما ورد من الحكومة.

الرئيس: إني أ طرح التعديل أولاً لأن اللجنة المالية عدلت هذا البند والحكومة أصرت على إعادته مثلما كان، ورئيس اللجنة المادية وافق الحكومة على ذلك ولكن النظام الداخلي يفرض طرح التعديل

أولاً فإذا سقط نعود إلى طرح اقتراح الحكومة بالرجوع إلى الأصل من يوافق على البند الأول - الموظفين. وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده (٦٢٣٨٠٠) ل.ل. بدلاً من (٦٣٤٠٠٠) ل.ل. فليرفع يده.

أقلية

الرئيس:

سقط تعديل اللجنة. والآن من يوافق على البند الأول الموظفين (٦٣٤٠٠٠) ل.ل. كما ورد بدون تعديل فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الأول بدون تعديل. البند الثاني لوازم ونفقات إدارية وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده (١١٠٠٠٠) ل.ل. بدلاً من (١١٦٥٠٠) ل.ل.

الكلمة لمعالي وزير الداخلية

وزير الداخلية:

أطلب من المجلس الكريم إعادة اعتماد هذا البند إلى أصله. نبدأ بالتصويت على تعديل اللجنة أولاً من يوافق على البند الثاني كما عدلته اللجنة وقد تلي عليكم فليرفع يده.

(أقلية)

الرئيس:

سقط التعديل، والآن البند الثاني لوازم ونفقات إدارية واعتماده (١٦٥٠٠) ل.ل. من يوافق عليه كما ورد بدون تعديل فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الثاني بدون تعديل كما ورد في الموازنة. الكلمة للسيد كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط: لي رجاء خاص من الرئاسة وذلك حفظاً لكرامة المجلس والبلاد أن يقرأ البند ورقمه لكي نتضمن من مماشاة الرئاسة في التصويت.

الرئيس:

أنا أعلم أن كمال بك من النواب الذين يدققون بالأمور وأعلم أيضاً أن الموازنة في حوزته منذ ثلاثة أشهر وهي كافية للدرس. البند الثالث نفقات سرية واعتماده (٧٠٠٠٠) ل.ل. وقد ورد بدون تعديل.

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الثالث. الفصل الأول - الدرك. البند الأول الرواتب والتعويضات واعتماده

(٥٦٩٢٧٠٠) ل.ل. وقد ورد بدون تعديل، من يقبل به فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. البند الثاني لوازم ونفقات إدارية وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده (٤١٩٧٠٠) ل.ل. بدلاً من (٤٤٤٧٠٠) ل.ل. الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: أقترح إعادة اعتماد البند الثاني إلى ما كان عليه.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود

إميل لحود: انقصت اللجنة بعد الدرس هذا الاعتماد العائد للفقرة ٦ نقل وانتقال وصيانة السيارات (٢٥٠٠٠) ل.ل. من أصل (٢٥٠٠٠٠) ل.ل. وأعتقد أنه كانت الحكومة في السنة الماضية زادت نفقات النقل والانتقال نظراً لوقوع حوادث استثنائية ونرجو أن لا تحصل هذا العام حوادث من هذا النوع. وأظن أن السيارات الموجودة في الدرك كافية واللجنة مبدئياً على الأقل، تتشبت بخفض هذا البند.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: يعلم المجلس الكريم أننا أنفقنا مبالغ طائلة في الحوادث الاستثنائية التي حصلت ولكن من يعلم أنه لا يحصل مثل هذه الحوادث في هذا العام لا سيما وأفراد الدرك يقومون بدوريات متواصلة في كافة المناطق وقادمون على انتخاب بلديات. وأنا عرفت أنه حصل اتفاق مع مدير الداخلية واللجنة المالية على إعادة اعتماد هذا البند إلى ما كان عليه. الخ...

الرئيس: قبل البند التاسع. الكلمة للسيد حميد فرنجية.

حميد فرنجية: يوجد خطأ مطبعي في تعويضات الدائرة الصحية حيث ورد طبيب أسنان واحد براتب وتعويض خاص قدره (٥١٧٢) ل.ل. وأظن أن هذا الاعتماد لأكثر من طبيب واحد. وقد علمت أنه يخصص طبيب أسنان لطرابلس والشمال. وإني أطلب تعيين طبيب أسنان لسجون هذه المنطقة.

الرئيس: هكذا ورد في الميزانية

حميد فرنجية: أسأل الحكومة هل هناك طبيب أسنان واحد أم اثنان؟ أنا أعلم أن الحالة في سجون طرابلس تستدعي وجود طبيب أسنان.

رئيس الوزارة: هناك طبيب للدرك وطبيب للسجون وذلك في فصل السجون.

الرئيس: والآن الفصل الثالث - السجون

البند الأول: حارسات السجون (٢١٣٠٠) ل.ل. وقد ورد بدون تعديل

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الأول. البند الثاني السجون (٦١٦٥٠٠) ل.ل. وقد ورد بدون تعديل

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الثاني. الكلمة للسيد كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط: فيما يتعلق بهذا البند، ألفت النظر إلى ضرورة تحسين حالة السجون ويجب أن نأتي بخير لهذه الغاية هناك اعتبارات جرت في هذا الحقل والمهم أن نصلح السجون، حيث يتكدس ٤٠ أو ٥٠ شخصاً في غرفة واحدة. ولا يخفى عليكم ما يجري في هذه الغرف من فحش يدل على سوء الأخلاق. هذا ما دفعني إلى مطالبة الحكومة بتحسين حالة السجون.

٢ - وأنا أطلب أيضاً إنشاء معتقلات سياسية للفصل بين المجرم العادي والمجرم السياسي، فالبلاد تنشد التحرر والتقدم دخل السجون مئات المعتقلين السياسيين وبضع أفراد من الصحفيين الأحرار وغيرهم، فاحتراماً للعقيدة السياسية أطلب ذلك من دولة رئيس الوزارة الذي يعتبر نفسه صاحب عقيدة سياسية، وأن ينشئ هذه المعتقلات على حدة.

رئيس الوزارة: (مقاطعاً) المهم أن أعرف ما تعتبرني أنت.

كمال جنبلاط: (متابعاً) لم تعد...!

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: على الأقل نحن منفقون مع كمال بك في هذا الموضوع، ولقد خصصت الحكومة ٤ ملايين ليرة في المشروع لبناء سجن حديث فعندما يتحقق هذا المشروع سيرى كمال بك أننا جهزنا هذا السجن بكل ما يرضيه تقديمياً وتأخيراً.

ولست أخال زميلي كمال بك يجهل أنه كلما سارت العقائد التقدمية إلى الأمام لم تعد تحتاج إلى السجون. والتقدميون في أوروبا عندما ثاروا هدموا السجون التقدمية وغير التقدمية.

الرئيس: هدموا السجون التي كانت غير تقدمية! الكلمة للسيد حميد فرنجية

أود أن أعقب بكلمة على ما تفضل به دولة رئيس الوزارة وأرجو من دولته أن يعمد إلى إصدار الأوامر بأن لا يعامل السجين السياسي كالسجين العادي، وأن لا تتكرر في السجن المهزلة التي راقت توقيف الأستاذ محمد شقير وأن يعامل السجين السياسي معاملة خاصة. إن هذا السجين

لم يقتترف إلا ذنباً سياسياً ولا أقول جرمًا بل مخالفة وهذه لا تشين بسمعة الرجل وأخلاقه .
وأطلب أن يعامل من يحكم بمخالفة سياسية بالسجن كما لو كان خارج السجن .

الرئيس : الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة : إن كل صحافي سجن ومنهم الأستاذ محمد شقير ، وضع في المستشفى وهذا أفضل محل في
حوزة الحكومة من نوع السجن . أما الحادث الذي وقع للسيد شقير فقد أعطت الحكومة الأوامر
حالا لملاقاته وطبقنا المادة الواردة في القانون وأوصلنا إليه كل الصحف والمجلات التي يسمح بها
القانون ولو متأخرا .

الرئيس : والآن نتقل إلى الفصل الرابع الشرطة :

البند الأول : موظفو الشرطة (١٦٦٨٧٠٠) ل.ل.ل. وقد ورد بدون تعديل

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية . ألخ . . .

الرئيس : قبل البند السادس . البند السابع شراء سيارات ودراجات وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده
(٥٠٠٠) ل.ل.ل. بدلا من (١٥٠٠٠) ل.ل.ل. والحكومة تطلب إعادة اعتماد هذا البند إلى ما كان
عليه مع تعديل العنوان . الكلمة للسيد إميل لحود .

إميل لحود : تطلب الحكومة إعادة اعتماد هذا البند إلى ما كان عليه مع تعديل عنوانه حيث يصبح : شراء
دراجات بخارية بمعنى أن دائرة الشرطة ليست بحاجة إلى سيارات بل إلى دراجات بخارية .

وزير الداخلية : الحكومة توافق على ما تفضل به حضرة الزميل إميل لحود وهي تطلب زيادة هذا الاعتماد
(١٥٠٠٠) ل.ل.ل. أخرى حتى يصبح (٣٠٠٠٠) ل.ل.ل.

الرئيس : من يوافق على البند السابع كما عدلته اللجنة وقد تلي عليكم فليرفع يده

(أقلية)

الرئيس : سقط تعديل اللجنة . الكلمة للسيد عبدالله اليافي .

عبد الله اليافي : نريد أن نفهم ما إذا كانت هذه الدائرة ليست بحاجة إلى سيارات .

الرئيس : من يوافق على البند السابع شراء دراجات بخارية وقد طلبت تعديله الحكومة فأصبح اعتماده
(٣٠٠٠٠) ل.ل.ل. بدلا من (١٥٠٠٠) ل.ل.ل. فليرفع يده .

أكثرية . ألخ . . .

الرئيس : قبل البند السادس . وبذلك ننتهي من درس موازنة الباب الخامس وزارة الداخلية . الآن نتقل

لدرس موازنة الباب الثالث عشر - موازنة الدفاع الوطني. ليتل تقرير اللجنة المالية عليها.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية عن الباب الثالث عشر - وزارة الدفاع الوطني من مشروع موازنة سنة ١٩٥٠

اجتمعت لجنة المالية في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الأربعاء في ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٤٩ برئاسة معالي الأستاذ لحد وحضور معالي وزير الدفاع الوطني وباشرت بدرس الباب الثالث عشر - وزارة الدفاع الوطني من مشروع موازنة سنة ١٩٥٠ وبعد النقاش وافقت اللجنة عليها كما سيبين أدناه.

الباب الثالث عشر - وزارة الدفاع الوطني

الفصل الأول - أركان الدفاع الوطني

البند الأول: الموظفون: وافقت اللجنة على إلغاء رتبة وراتب زعيم من الدرك مع ما يلحق راتبه من توابع. فأصبح البند ٢٩٩٦٣ ل.ل. بدلاً من ٤٠٤٠٠ ل.ل. الخ...

وبذلك يكون مجموع الباب الثالث عشر - وزارة الدفاع الوطني ١٥٥٩٥٦٦٣ ل.ل.

فاللجنة ترجو من مجلسكم الكريم الموافقة على هذه الموازنة كما عدلتها.

بيروت في ١٤ شباط سنة ١٩٥٠

مقرر لجنة المالية العام

عدنان الجسر

الرئيس: موازنة الدفاع الوطني. معروضة للبحث بصورة عامة. الكلمة للسيد كميل شمعون.

كميل شمعون: أيها السادة لكل حكومة سياسة تتبعها في الحقل العسكري فحكومات تقوي الجيش البري وغيرها الجيش الجوي ومنها من تقوي الجيش البحري وهذه السياسة تظهر أرقامها في الموازنة أو ببيان الحكومة. أما الموازنة المالية فمن مطالعتها لا يظهر أي اتجاه سوى بعض الزيادة بالعدد. ومن الأعمال التي أتت بها الحكومة في العام المنصرم لا يظهر أي اتجاه بل يظهر بعض الضعف والتقهر في تجهيز قواتنا العسكرية خصوصاً إذا لاحظنا أننا في عام ١٩٤٩ ومع وجود الاختراعات الجديدة قد أنفقنا مبالغ طائلة لشراء طائرات من طراز سنة ١٩٣٩ ونحن نرى أن الدولة التي قامت على حدودنا تنفق الأموال الطائلة لتقوية جيشها وتزويده بأحدث المعدات والطائرات فهل للحكومة أن تعطينا بياناً عن اتجاهها بهذه الموازنة وما تنوي أن تعمله وما عملته.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير الدفاع الوطني

وزير الدفاع الوطني: يسرني أن يكون بعض الزملاء قد أتاحوا لي فرصة لأدلي بها عما تنوي وزارة الدفاع أن تقوم به وعما قامت به. فيما يتعلق بالجيش تعلمون أيها السادة عندما استلمنا الجيش من السلطة المنتدبة، وهنا أرد على الشق الأول المتعلق بالرواتب أنه عندما استلمناه كان أساس راتب النفر يتراوح حسب الرتبة حتى صف الضباط بين ١٥ و ٣٢ ليرة فأصبح اليوم بعد أن زدنا الرواتب ينتهي بخمسة وخمسين هذا فيما يتعلق بالجنود. أما فيما يتعلق بالضباط فقد كان راتبهم ينتهي حتى ٦٥ ليرة والآن أصبح ينتهي بتسعين ليرة ولقد كان العقيد يومئذ يتقاضى ٢٠٠ ليرة أساساً لراتبه أما اليوم فقد أصبح ٢٥٠ ولدينا فوق كل هذا مشروع قانون يساوي رواتب الضباط ببعض الرواتب الإدارية سنعرضه عليكم عندما يدرس المجلس مشروع الملاكات كل هذا إلى جانب ما لمستم في الاستعراضات من تجهيزات جديدة وغيرها عزز بها الجيش. ولقد كان الجندي في الأول لا يأخذ تعويضاً عائلياً ولا نفقات انتقال وأصبح اليوم يأخذ الاثنين.

أما فيما يتعلق بما تكلم عنه الزميل كميل بك شمعون عن الطائرات فلقد اشترينا في السنة الماضية خمس طائرات للتدريب من انكلترا وهي للتدريب فقط ثم اشترينا أربع طائرات مطاردة ومقاتلة ولقد أدلينا في حينه للمجلس بوجهة نظرنا وسنطلب هذه السنة أن نزيد هذا العدد.

كميل شمعون: اعتراضى هو على الموديل

وزير الدفاع الوطني: متابعاً، لقد استندنا في الشراء على تقارير خبراء فنيين إنكليز وإفرنسيين لأنه عندما يبدأ التلميذ بالتدرج لا يمكنه سوق «سينفاير» فهو كالتلميذ العادي يجب أن يتدرج حسب الأصول هذا عدا عن حسد غيرنا لنا من جراء شرائنا لها. أما فيما يتعلق بسنة ١٩٥٠ فأعتقد أنه يوجد ٤,٥ ملايين من أصل الاثنتي عشر مليون ليرة الواردة في المشروع الإنشائي لتسليح الطيران بأحدث الطائرات. وستفتح المدرسة للتدريب إذ قد تعاقدنا مع مدرّبين إنكليز وإفرنسيين وإيطاليين وسنبدأ المدرسة في أول نيسان.

الرئيس:

الكلمة للسيد كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط: عندما تكلمت قصدت زيادة الرواتب لأن هذه المبالغ التي تصرف في غير محلها يجب أن تصرف على هؤلاء الذين يرهقون بالعمل. أما فيما يتعلق بزيادة رواتب الجيش فإني ألاحظ أن هذه الزيادة كانت لكل الموظفين على أساس غلاء الأسعار. على كل ملاحظتي كانت فقط لتصرف هذه الملايين في سبيل أنفع.

وزير الدفاع الوطني: أؤكد وأستطيع أن أبرهن لكمال بك أن زيادة الجيش هي زيادة في الملاك وعلى أساس الراتب.

الرئيس:

الكلمة للسيد حميد فرنجية.

حميد فرنجية:

سوف لا أطلب إلى معالي وزير الدفاع أن يعطينا بيانات علنية بهذا الصدد ولكن نحن قادمون على مشروع استثنائي يسمى المشروع الإنشائي وسوف نتحمل مصاريف كبيرة لا يمكننا أن نتحملها في كل عام ويقال عن هذه المشاريع عندما يجب على الدولة أن تدفع (Frais d'installation) وبعدها تأتي الدولة لدفع مصاريفها العادية فقط. إذن نحن أمام مشروع غير عادي وقد درسناه في اللجان وبدأنا بدرسه ورأينا أن اللجان توافق على كل ما طلب من اعتمادات تصرف في النواحي العسكرية. وبهذا الصدد ألفت نظر رئيس الحكومة ووزير دفاعها إلى أنه توجد الآن طرق جديدة استعملت في الحرب الأخيرة وهي طرق تجعل الدولة الصغيرة تستغني عن العدد بتقوية الفرد ولطالما رأينا فرقاً قليلة العدد يعهد إليها بخرق الجبهات والحصون ويعد أكبر منها بالاحتلال. ويعهد عادة لهذه الفرق التي قد تكون قد سلحت تسليحاً عسكرياً حديثاً بالمهام الصعبة الخطيرة. ونحن في هذه البلاد يجب أن نغير تفكيرنا بالطرق العسكرية إذ قام إلى جانبنا قائم جديد لا يؤمن جانبه ونعلم نواياه التوسعية حينما يتمكن ولكن ولله الحمد لنا حلفاء طبيعيون ولنا حليف من الطبيعة إذ إن طبيعة بلادنا تساعدنا على الدفاع ولو كان عددنا قليلاً وأقل من غيرنا إذن ألا يرى معالي وزير الدفاع أن الوقت قد حان لا لأن تأتي كل يوم بطائرة من بلد بل لأن نضع منهاجاً عاماً لتقوية الجيش حتى ولو اضطرتنا الموازنة للاكتفاء بالعدد الحالي؟ مثلاً لنا فرق خيالة. وأقول هذا إذ ليس لي أي المام بالقضايا العسكرية - لنا خيالة أفلم يحن الوقت لأن نبدل الخيل بآلات ومصفحات؟ أرى أنه يجب علينا أن نلجأ إلى القواعد العصرية حتى لا نفاجأ بهذا المضمار وحتى نقوم بجميع تعهداتنا إذا لزم الأمر أو على الأقل بالدفاع عن أراضيها وهذا واجب.

الرئيس:

الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزارة:

كل الذي تفضلت به وجيه جداً وإني أطمئن المجلس الكريم أن هيئة القيادة التي تعمل بصمت وحذر متبهاً لهذا وتعمل لإعداد المشاريع الخاصة بالملاحظات التي أشرت إلىها وستعمل على تنفيذها وإني مطمئن لاطلاعي على بعضها ويمكنني أن أقول إننا نسير سيراً نطمئن له إن شاء الله.

الرئيس:

والآن تنتقل للتصويت على البنود. الفصل الأول - أركان الدفاع الوطني - البند الأول - الموظفون وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده (٢٩٩٦٣) ل.ل. بدلاً من (٤٠٤٠٠) ل.ل.

من يقبل به كما ورد معدلاً فليرفع يده

أكثرية. ألخ...

الرئيس: قبل البند الثاني. وبذلك ننتهي من درس موازنة الدفاع الوطني. الكلمة للسيد كميل شمعون.

كميل شمعون: أرى أن اللجنة قد وافقت في البند الأول على إلغاء رتبة وراتب زعيم وهذا يعني صرف موظف بحذف راتبه. لهذا أرى أنه مهما كان الأمر لا يجوز صرف موظف كبير بهذه الطريقة إن هذا لا يرضى عنه ضمير رئيس الوزارة ولا الوزير لأن الضابط قد خدم بلاده بإخلاص كما تعلمون.

الرئيس: الكلمة لرئيس اللجنة المالية السيد إميل لحود.

إميل لحود: عندما قررت اللجنة هذا الإلغاء لم تعلم من هو الضابط بل قررت لأنها رأت الاستغناء عن هذا المركز ولو ارتأت غير ذلك لكنت اكتفت بمادة واردة بقانون الموازنة وهي تتعلق بإلغاء وظائف الذين لا يعملون شيئاً ويكتفون من الوظيفة بقبض الراتب وركب السيارات. لقد ألغى هذا المركز لأسباب فنية لا أكثر ولا أقل ولأن ذلك من المصلحة.

الرئيس: حبذا لو كان معالي كميل بك شمعون قد طلب هذا حينما درسنا البند وعرضناه للتصويت ولكن البند صدق.

وزير الدفاع: طالما أن المجلس قد صدق على البند ووافق على إلغاء الاعتماد وكنت أتمنى أن لا يحذف وتمنيت ذلك على اللجنة ريثما تأتي الحكومة بقانون خاص فإننا بما أن الزميل لحود قال إن هناك مادة في قانون الموازنة بهذا المعنى سنطلب إعادة هذا الراتب قبل تصديق الموازنة نهائياً وبصورة عامة.

الرئيس: إذن ترفع الجلسة على أن تعقد في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ١٦ شباط سنة ١٩٥٠.

(في تمام الساعة السابعة والنصف مساءً)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

رفعت قزوعون

نظر وصدق

مدير مجلس النواب

الإمضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد اسبر

الجلسة التاسعة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع

في ١٦ شباط سنة ١٩٥٠

فهرست

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة
- ٢ - تلاوة الأوراق الواردة
- ٣ - متابعة درس موازنة سنة ١٩٥٠
- ١ - موازنة البريد والبرق
- ٢ - موازنة الزراعة
- ٣ - موازنة الصحة والاسعاف العام.

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ١٦ شباط سنة ١٩٥٠ برئاسة عطوفة صبري بك حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين رفعت قزوعون ويوسف ضو. وتغيب السادة: حبيب أبي شهلا - جبرائيل المر - خليل أبو جودة - محمد الفضل - عادل عسيران - محمد علي الغطيمي - عدنان الجسر - هنري فرعون. واعتذر السادة: الدكتور يوسف حتي - نصار غلمية - يوسف كرم - موسيس دركالوستيان - يوسف الزين - مايز المقدم - ندره عيسى الخوري - محمد العبود - شبلي العريان - نصوح الفاضل - إميل الخود.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة ووزير الداخلية - جبران نحاس نائب رئيس الوزارة ووزير الاقتصاد الوطني والبريد والبرق ووزير العدلية والأبناء بالوكالة - حسين العويني وزير المالية - فيليب نقلا وزير الخارجية - أحمد الأسعد وزير الأشغال العامة - الدكتور رثيف أبي اللمع وزير التربية الوطنية - الدكتور الياس الخوري وزير الصحة والاسعاف العام - بهيج تقي الدين وزير الزراعة - الأمير مجيد ارسلان وزير الدفاع الوطني.

الرئيس: فتحت الجلسة لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

١ - عريضة من أصحاب طروش الماعز في قرية عين عطا قضاء راشيا يسترحمون بها إعفاءهم من ضريبة العدا، بسبب نكبتهم بطروشهم من جراء الصقيع.

٢ - برقية من نقابة أطباء الأسنان يطلبون بها إرجاع مبلغ العشرة آلاف ليرة المرصدة لهم في الموازنة.

٣ - برقية من أهالي الورهانية يطالبون بها بحقوقهم المكتسبة من مياه قناة الصفا.

الرئيس: لتحل الأوراق الواردة إلى مراجعها المختصة. الكلمة للسيد كميل شمعون.

كميل شمعون: سيدي الرئيس. كنت في جلسة أمس لفت أنظار المجلس والحكومة إلى أن اللجنة المالية أثناء درستها موازنة وزارة الدفاع الوطني أسقطت من الاعتمادات المخصصة لموظفي الوزارة مبلغ راتب ضابط كبير دون أن نعلم سبب ذلك وقلت إن الأصول المتبعة سواء أكانت الأسباب إدارية أو برلمانية أو مالية لا تجيز إسقاط اعتماد مخصص للمأمور أو لدائرة مقدمة للاستغناء عن هذا المأمور أو هذه الدائرة. وإنه في تاريخ مجلس النواب في هذا البلد وفي تاريخ الحكومات المتعاقبة لم يسبق أن حصل شيء من هذا النوع وبصورة خاصة لفت نظر عطوفة رئيس المجلس ودولة رئيس الوزارة وبعض الوزراء إلى أن الشخص الذي أصيب من جراء هذا التدبير كان في مقدمة الوطنيين عند المحنة الكبرى. وفي تلك الجلسة حكمت وجدان رئيس المجلس والحكومة بهذه المسألة والآن أعيد الكرة.

ورب قائل يقول إنه قد جرى التصويت على هذا البند ووافق المجلس عليه. ولكن تعلمون أيها السادة إن الموازنة هي قانون وأن التصويت لا يتم إلا بالمناداة بالأسماء. إذن لم يكن التصويت نهائياً على بنود الموازنة ويجوز في كل ظرف إذا اقتنع المجلس والحكومة أن يعاد النظر بمثل هذه التدابير. لذلك إني ألفت مرة ثانية أنظار الحكومة والمجلس وأطلب من وجدانها والأصول البرلمانية أن يصحح هذا التدبير وأن يعاد الاعتماد المخصص لهذا الضابط الكبير النشيط إلى موازنة وزارة الدفاع الوطني.

الرئيس: الكلمة للسيد أديب الفرزلي

أديب الفرزلي: أنا أذكر جيداً أن هذه النقطة قد أثيرت في اللجنة وكنت أنا الذي اقترح إثارتها. ومع الاعتراف بقيمة هذا الضابط الوطنية والعلمية وحاجة البلد إليه، رأينا في اللجنة المالية ونرجو من المجلس

الكريم أن يرى معنا أيضاً، عندما فتحنا ميزانية وزارة الدفاع، بنداً يصرف لأحد الضباط. فسألنا قائد الجيش عن العمل الذي يقوم به هذا الموظف في الوزارة فأجاب إنه لا يأتي أي عمل وهو مثل بعض الموظفين الذين نراهم لاجئين في وزارة الداخلية وغيرها. لذلك رأت اللجنة، احتراماً منها للجيش، أن لا يصرف من اعتماده لضابط ما إلا إذا كان يعمل في الجيش. وهذه ناحية سياسية أكثر منها عملية أي إنه لا يجوز أن يصرف هذا الضابط من الجيش بل قررنا حذف هذا الاعتماد من موازنة وزارة الدفاع الوطني وطالبنا أن يصار نقله إلى وزارة الداخلية أو غيرها لأننا لا نريد أن يحرم هذا الضابط راتبه إكراماً له ولمواقفه الوطنية. إلا أنني أكرر القول بأن هذه الروح في السياسة التسليمية نريد أن تبعد عن الجيش. فإذا شاء المجلس فليصوت معنا على حذف هذا الاعتماد من الجيش وأن يلحق بوزارة الداخلية لأن هذا الضابط في الأساس تابع لها وليس لوزارة الدفاع الوطني. وللمجلس ملء الحق بأن يلحقه بأية وزارة شاء.

إذن لم تحذف اللجنة هذا الاعتماد من وزارة الدفاع ضناً براتب هذا الضابط بل كان شعور اللجنة أن تبعد الروح «الغنجية» عن الجيش.

الكلمة للسيد أمين نخلة

الرئيس:

إن الروح التي بحثت فيها، في جلسة سابقة، قضية العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسوريا قد خفيت على الصحافة والأحزاب السورية في دمشق. تلقينا أمس واليوم صوت دمشق من صحافتها مما يدل على عدم تفهم الروح التي بحثت فيها المسألة الاقتصادية بين لبنان وسوريا في المجلس. وليس في هذا المجلس قط من لا يعرف أن مجلسنا لم يبحث هذه القضية الدقيقة الحساسة إلا ضمن دائرة المصلحة اللبنانية وبما لا يتنافى مع مصلحة شقيقتنا العزيزة سوريا. والجميع يعلمون في لبنان وفي سوريا المثل الذي يقول: «بحبك يا سوري مثل زندي لا». نحن هنا في هذا المجلس الذي تمثل فيه المصلحة اللبنانية قد بحثنا هذه القضية بما فيه مصلحة بلدنا وبما لا يتنافى مع المصلحة السورية التي نغار عليها بعد مصلحتنا غير الجار على الجار والشقيق على الشقيق. إنني أريد أن أرفع صوتي عالياً في هذا المجلس بهذه القضية لا لسمع زملائي وقد تناولوا هذه القضية ببحث دقيق بل لسمع من في دمشق ومن في سوريا أن الروح التي بحثت بها هذه المسألة في المجلس اللبناني قد خفيت عليهم في دمشق وفي سوريا قاطبة. وأكرر القول إننا نريد أن نحافظ على مصلحة لبنان ضمن هذه الدائرة على أن لا نتعدى على مصالح الناس.

لا عداً في مصلحة سياسية ولا عداً في مصلحة اقتصادية.

الكلمة للسيد إبراهيم عازار

الرئيس:

إبراهيم عازار: أنا عضو في اللجنة المالية وإني متأسف لتغيبني عن الجلسة التي حذف فيها اعتماد هذا الضابط

وأرى أنها بادرة خطيرة من قبل اللجان أن تعتمد على حذف اعتماد المأمورين. يقولون إن الاعتماد حذف لأن الموظف لا يأتي عملاً ولكن ألا يعلمون أن في الدوائر مئات من الموظفين لا يأتون عملاً وإذا كان المأمور لا شغل له على الحكومة إما أن تصرفه وإما أن توجد له عملاً.

أما ما تفضل به حضرة الزميل أديب الفرزلي من أنه يريد إبعاد هذا الجو عن الجيش فنحن نعلم أن هناك مأمورين كثيرين لا عمل لهم على الإطلاق فلتتصرف بهم الحكومة على هواها. أما أن تتصرف بهم اللجان فهذا تعد على صلاحية الحكومة. ليس محافظة على المبدأ بل لما لهذا الضابط من خدمات نطلب من الحكومة أن تبقي هذا الاعتماد إن في وزارة الدفاع أو في وزارة الداخلية حتى ولو صوت على البند.

الرئيس: الكلمة للسيد رفعت قزعون

رفعت قزعون: كنت أود أن يكون رئيس اللجنة المالية حاضراً في هذا الموضوع ولكن تغيبه لا يمنعنا من أن نقول إنه ليست هناك أية سابقة خطيرة فيما لو وجدت اللجنة المالية أن لا لزوم لاعتماد وحذفه. وإذا كان هناك تعد على صلاحيات الحكومة فالحكومة حاضرة وبإمكانها أن تقول ذلك للجنة ولكنها لم تقل شيئاً وهي موافقة على الحذف.

إنني من الذين يقدرّون لهذا القائد خدماته ولكن لا نريد أن يرشح إلى الأذهان أن اللجنة المالية حذفت هذا الاعتماد وهي على علم بهذا الشخص بل بالعكس إنها حذفته دون أن تعلم صاحبه. لذلك لا أرى أي تعد من اللجنة المالية على صلاحيات الحكومة وأنا نرجو منها كما رجاها حضرة الزميل كميل بك شمعون، ونحن نعلم أن هذا القائد كان نزيهاً ونشيطاً، أن نوجد له مركزاً في وزارة الداخلية وهنا لا أؤيد حضرة الزميل بإعادة هذا القائد إلى الجيش.

الرئيس: الكلمة للسيد جورج زوين

جورج زوين: أعود إلى المسألة التي أثارها الزميل كميل بك شمعون فأقول إن اللجنة المالية تدرس موازنة الدولة ولها ملء الحق بأن تختصر أو تزيد عليها وأنا أعترف بأن حذف اعتماد هذا الضابط غير شرعي لأنه يستحق أكثر منه.

جاء قائد الجيش إلى اللجنة وقال إن لا حاجة بنا لهذا الشخص. إذن ليعد هذا الاعتماد إلى مركزه الأصلي لأن هذا الضابط مسجل في الدرك أو أن يعطى مركزاً في وزارة الداخلية. بناء على ذلك أنا أصبر على أن المجلس لا يجوز له أن يعطي قراراً بحذف اعتماد لشخص خدم سنين طوالاً ولم يؤخذ بجرم يستحق من أجله الصرف من الخدمة. إنه لم يرتكب جرماً بل كان في الخدمة ولمسائل شخصية بينه وبين رؤسائه وضع تحت تصرف وزارة الدفاع لذلك لا يجوز أن يجرم من خدمة ٢٠ أو ٢٥ سنة.

أما المسألة التي أثارها حضرة الزميل أمين نخلة فإني أرجو منه ومن حضرة الزملاء أن لا يكون في بحثها غموض. نحن مع سوريا بالدعاء ولم نتمن لها إلا الخير وإذا طلبنا انفصال لبنان اقتصادياً فنحن نسعى لمصلحتنا ولا يمكننا أن نكرس شيئاً للغير على حساب مصلحتنا. نحن لبنانيون ومصلحة لبنان هي فوق كل مصلحة وإذا كنا مرتبطين باتفاقات مع سوريا والعراق وغيرها فإننا حافظنا على هذه الاتفاقات ونحافظ عليها إلى الأبد وإذا كانت الصحف السورية لم تفهم ذلك فهذا لا يعنيننا وعلينا أن نهتم بلبنان قبل كل شيء.

الرئيس: الكلمة للسيد كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط: إني أضرم صوتي إلى صوت حضرة الزميل كميل بك شمعون في الأمر الذي حدث في اللجنة المالية وكلنا يتساءل لماذا فصل بهذه الطريقة القائد النزيه الذي يعرفه كل منا والمستقل بشخصيته. لماذا لم يتناول هذا الحذف غيره من الضباط العشرة والكولونلية الموجودين في الدرك؟ من هو الذي وضع هذا القائد خارج العمل؟ أليست الحكومة؟ إذن هي مسؤولة عنه لقد عمل كثيراً في الدرك وكان من أفضل الضباط فيه. لذلك أستنكر هذا العمل وأطلب إرجاع الاعتماد إلى ما كان عليه وألا يكون هذا سابقة خطيرة.

ومن جهة أخرى سأعود وأتكلم أيضاً وأيضاً عن مشروع «من أين لك هذا» لقد بلغني من حضرة الزميل وديع بك نعيم إن هذا المشروع موجود في اللجنة التشريعية لا العدلية وطلب مني إثارة هذا الموضوع ليدلي بتصريح واف عما جد بشأنه.

الرئيس: الكلمة للسيد عبدالله اليافي.

عبد الله اليافي: إن البحث الذي دار حول قضية حذف الاعتماد يدعيني لأن أقول، وهذا ما اعتقده، إنه ليس من صلاحية اللجنة المالية ولا من صلاحية المجلس أن يحذف اعتمادات لأشخاص قائمين بوظيفة وهذا لا يعني أن المجلس لا يمكنه أن يتصرف كما يريد بالاعتمادات ولكن أريد أن ألفت النظر إلى أن الموازنة هي قانون عام وإذا أرادت الحكومة أن تستغني عن موظف ما وأن تحذف اعتماده فيجب عليها أن تتقدم بقانون خاص لتمكين من حذف هذا الاعتماد إذ إن لكل مصلحة ملاك خاص. مثلاً للجندرية عدد الكولونلية كذا. والضباط. كذا. الخ ويجب أن تأتي بقانون خاص تقول فيه: «تعدياً لنظام وملاك الدرك مثلاً أنزلنا عدد الكولونلية إلى كذا. والضباط إلى كذا.». «.

هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن للمجلس أن يحذف بواسطتها اعتمادات. إن حذف الاعتمادات لوظيفة قائمة هو عمل غير مشروع وغير دستوري وأرجو من الحكومة أن تعيد نظرها بهذه المسألة وأن تسحب الاعتماد من وزارة الدفاع الوطني وتحيله إلى وزارة الداخلية طالما

إن الموازنة لم يصوت عليها التصويت النهائي بعد فيمكنها أن تعدل فيها ما تريد.

الرئيس:

بما أن رئيس اللجنة المالية ومقررها غائبان عن هذه الجلسة وبما أنه ورد في كلام حضرة الزميل كمال بك جنبلاط إنه لا يجوز للجنة المالية أن تتصرف مثل هذا التصرف، فإني أعلن أن اللجنة المالية قررت الحذف وقد وافق وصوت مجلسكم الكريم على قرارها في جلسة أمس. أما ما قاله حضرة كميل بك شمعون من أن القانون لم يأخذ الصفة النهائية، فيمكن لحضرة الزميل عند التصويت على الموازنة بصورة عامة أن يتقدم باقتراح والمجلس ينظر به. الكلمة للسيد حميد فرنجية.

حميد فرنجية:

أرجو أن لا يؤخذ بعين الاعتبار ما جاء في كلام حضرة الزميل عبدالله بك اليافي إذ إنه لا يجوز أن تحذف الوظائف بمثل هذه الطريقة وهذا عمل غير قانوني وأرجو مراجعة النصوص بهذا الشأن. لذلك ولما كان المجلس، على ما يترأى لي، قد أبدى هذه الرغبة بشيء من الإجماع فإني أطلب من الحكومة أن تأتينا بالتعديل قبل التصديق على قانون الموازنة وهذا ممكن.

الرئيس:

النظام الداخلي والدستور ينصان على أنه لا يجوز إلغاء اعتماد قصد إلغاء دائرة، أما فيما يختص بإلغاء أي اعتماد فالمجلس له ملء الحق بإلغائه ولكن هذا لا يمنع أن في استطاعة أحد النواب أن يتقدم باقتراح قبل التصويت على مشروع قانون الموازنة بإعادة الاعتماد المحذوف فيقبل إذا قبله المجلس. الكلمة للسيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي:

يوجد اقتراح من اللجنة المالية تبدي فيه رغبته في أن ينقل اعتماد هذا الضابط من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية وهذا وارد في صفحة ١٥٧ فقلنا لهم احذفوه وضعوه في صفحة ٣٧ ويمكنكم أن تتأكدوا ذلك من محضر اللجنة.

الرئيس:

لقد صوت المجلس على موازنتي وزارتي الداخلية والدفاع ولم يضاف هذا الاعتماد إلى أي منهما. الكلمة لمعالي وزير الخارجية.

وزير الخارجية:

أعتقد أن الخلاف هو على مسألة مبدئية أثارها الزميل عبدالله بك اليافي. لا شك في أن رقابة المجلس على الموازنة تمكنه من حذف أي اعتماد لا يراه ضرورياً وإذا حذف اعتماد عائد لموظف يمكن للحكومة أن تصرف هذا الموظف بمرسوم كما عينته وإلا انتفت كل رقابة للمجلس على الموازنة.

أما مسألة القائد فلا يمكن القول لا يستطيع المجلس أن يعيد إلى الموازنة الاعتماد الذي ألغاه بعد التصديق عليه بل بالعكس إنه يستطيع ذلك لأن الاعتماد موجود أساساً في الموازنة برأي الحكومة وطلبها طالما هي تقدمت به ولكنه ألغي في اللجنة المالية وباستطاعة أحد النواب أن يتقدم باقتراح ينص على إعادة الاعتماد فإذا وافق المجلس عليه أعادته الحكومة لذلك يستطيع أي

كان عند التصويت بالمناداة بالأسماء أن يقترح بإعادة هذا البند الذي حذف.

الرئيس: الكلمة للسيد وديع نعيم

وديع نعيم:

لقد أثارت مسألة من أين لك هذا في جلسة ماضية وأجبت عليها باختصار لقد أحيل هذا القرار من المجلس إلى اللجنة وهو ينقسم إلى شقين الأول يتعلق بتعيين لجنة برلمانية للتحقيق ببعض القضايا المعينة والثاني لتنظيم قانون من أين لك هذا. ولقد طلب المجلس بموجب القرار أن ننجز القسم الأول بوقت مستعجل لا يتجاوز الخمسة عشر يوماً، فدرسنا النقطتين وأكملنا الأمر الأول أي تعيين لجنة للتحقيق بأمور معينة ووضع تقرير بهذا الصدد وأحيل إلى الرئاسة لكي تحيله بدورها إلى المجلس. أما مشروع من أين لك هذا فقد درست اللجنة عدة قوانين من نوعه وأحالتها بعد ذلك إلى اللجنة التشريعية لإبداء الرأي ولم يعد بعد من عندها لكي تكمل اللجنة ما يطلب منها. إن اللجنة تجتمع تقريباً في كل يوم لانجاز ما لديها من قوانين أما قانون المحاسبة العامة فبعد أن درس وأنجز أثير نقاش في المجلس حوله وقرر المجلس بالأكثرية إعادته إلى لجنة المالية وهو الآن لديها. هذا ما أردت أن أصرح به لأظهر أن اللجنة قامت بما عليها من واجب.

كميل شمعون: عطوفة الرئيس لدي اقتراح أريد عرضه على المجلس

الرئيس: حتى يكون للاقتراح مفعول قدمه بالوقت المناسب.

كميل شمعون: هل توافق الحكومة على إعادة هذا الاعتماد.

وزير الخارجية: نعم إن الحكومة موافقة على إعادته لأنها جاءت به في الموازنة.

الرئيس: والآن تنتقل إلى درس الموازنة ليتل تقرير اللجنة المالية على موازنة الباب الثاني عشر ووزارة البرق والبريد.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية عن الباب الثاني عشر وزارة البرق

والبريد من مشروع موازنة سنة ١٩٥٠

اجتمعت اللجنة المالية في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٤٩ برئاسة معالي الأستاذ لحود وبحضور معالي وزير المالية، وشرعت بدرس الباب الثاني عشر ووزارة البرق والبريد من مشروع موازنة سنة ١٩٥٠، فوافقت عليها كما سيبين أدناه:

الباب الثاني عشر. وزارة البرق والبريد

الفصل الوحيد - البريد والبرق . . . الخ . . .

الرئيس: قبل البند السابع ، وبذلك ننتهي من تصديق موازنة البرق والبريد . الكلمة للسيد جورج زوين .

جورج زوين: لقد صدقت كل هذه الموازنة إنما في كل سنة نقول لمعالي الوزير إن هناك أماكن بعيدة لا يمكنها أن ترسل مكاتيبها ولا يصلها البريد بناء عليه كل مرة نطلب والحكومة تقول إنها ستضع القضية قيد البحث فهل جاء وقت تنظر فيه الحكومة بطلبي الحق؟ ثم إن الموزعين بكسروان كلها ثلاثة مع أنه في أيام الصيف يجب أن يكون عندنا موزعون في كل الأوقات .

الرئيس: والآن ننتقل إلى درس موازنة وزارة الزراعة ليتل تقرير اللجنة المالية على الباب الحادي عشر .

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية على الباب الحادي عشر - وزارة الزراعة

من مشروع موازنة سنة ١٩٥٠

اجتمعت اللجنة المالية في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٩ كانون الأول سنة ١٩٤٩ برئاسة معالي الأستاذ لحود وحضور معالي وزير المالية ومعالي وزير الزراعة ، وبشرت بدرس الباب الحادي عشر وزارة الزراعة من مشروع موازنة سنة ١٩٥٠ ، وبعد البحث وافقت عليها على الصورة الآتية:

الباب الحادي عشر - وزارة الزراعة

الفصل الأول - الدوائر الإدارية والفنية

البند الأول - الموظفون: وافقت اللجنة على زيادة ثمانية عشر مأموراً زراعياً براتب أساسي ٧٥ ل.ل. شهرياً مع ملحقاتها لكل منهم فتبلغ مجموع الزيادة ٤٩١٤٠ ل.ل. (الراتب الأساسي مع تعويض غلاء المعيشة)

وكذلك وافقت اللجنة على اعتماد مقطوع لخبير في الاحصاء الاقتصادي الزراعي وقدره ٧٢٠٠ ل.ل. (فقرة ١٤ جديدة).

وبذلك يبلغ مجموع هذا البند ٧٧١٢٤٠ ل.ل. بدلاً من ٧١٢٩٠٠ ل.ل. الخ . . .

فاللجنة ترحو من مجلسكم الكريم التصديق على هذه الموازنة كما وافقت عليها .

بيروت في ١٥ شباط سنة ١٩٥٠

مقرر اللجنة المالية العام

عدنان الجسر

الرئيس:

موازنة الزراعة معروضة للمناقشة بصورة عامة. الكلمة للسيد رفعت قزوعون.

رفعت قزوعون: أيها السادة في السنة الماضية عندما كنا ندرس ميزانية المالية وأثناء درس موازنة الزراعة تقدمت ببعض اقتراحات في سياسة الزراعة والاقتصاد وطالبنا الحكومة بأربعة بنود كان بإمكانها أن تعالجها ولكن ويا للأسف لم تعالجها حتى الآن ولم تعرها جانب الأهمية كما كنت وكان المجلس يتوخى. قلت إن في البقاع البلد الزراعي الأول في لبنان مسافات شاسعة تملكها الحكومة تدعى أملاك متروكة مرفقة وهذه لا تستعمل ولا تؤجر على الإطلاق وقانونية هذه إن حق الرقبة للحكومة والشغل للشعب. وقد طلبت في ذلك الوقت أن تؤجر الحكومة هذه الأملاك وأن تستثمرها بتوزيعها على الذين لا يملكون أرضاً وذلك حسب رأي الحكومة إذ في ذلك منفعة كبيرة لها.

وهنا أستعري نظر وزارة الأشغال العامة إلى قضية الفيضان فهناك عقبة في الليطاني عند أملاك المرحوم إميل إده ولقد جربت الحكومة في عدة مرات أن تحول هذه المياه ولكنني صرحت إن هذه العقبة تقع بهذه الأراضي ولا يمكن أن يخف الفيضان إلا إذا عدلت هذه العقبة. ولقد وافقني الوزير على ذلك وطلب الملف رقم ٣ المتعلق بها ولم يعمل شيئاً. وإني ألفت نظر وزارة النافعة لهذا الأمر الخطير.

الأمر الثالث: إذا كانت الزراعة لا تهم الحكومة وخصوصاً وزير المالية لأنها ليست قضية نقد أو مال ذهب أو غير ذهب فهي قضية حيوية لنا أكثر من كل الأمور. فالقضية الثالثة هي الآلات الزراعية نريد من الحكومة أن لا تضع الرسوم الجمركية على هذه الآلات حتى يتشجع الزراع لشراؤها كما أننا نريد أن تسهل لهم الحكومة النقد النادر أسوة بغيرهم من التجار. وبهذه المناسبة ألفت النظر لنقطة دقيقة هي إن الحكومة قد جربت أن تشتري تركتورات ولكنها لم تأت بنتيجة وأظن أن وزارة الزراعة إذا عدلت تقول إن هذه التجربة لم تكن نافعة ولكي تنجح يجب أن يكون لها مائة تركتور وليس أربعة.

هذه هي المواد الثلاث التي أرغب من الحكومة أن تضعها في أول الأمور وعساها في السنة المقبلة تكون قد وضعت هذه الأمور في مقدمة ما تعرضه علينا للبحث.

الرئيس: الكلمة للسيد إبراهيم عازار

إبراهيم عازار: أما أن نأتي الآن ونعمل برنامجاً زراعياً للحكومة فهذا ما لا محل له ولكننا نود بعد أن قامت باصلاحات في مختلف الأبواب أن نتجه نحو الزراعة والتربية. نحن نعلم أنه لا يوجد في الزراعة دروس ونرجو الحكومة أن تسرع بوضعها وأن تنظم برنامجاً للسير عليه. إما أن نقول نريد تركتورات أو أجري هذه الأرض كما قال رفعت بك قزوعون فهذا من شغل الفنيين. نحن

نريد برنامجاً لأن حالة القرى يرثى لها فنرجو من الحكومة أن تلجأ للأخصائيين وأن تستنير بالعلم والفن وأن تضع برنامجاً على غرار ما تفعله بالمشاريع الإنشائية لكي تسير عليه وتنفذه بأسرع وقت ممكن.

الرئيس: الكلمة للسيد أمين نخلة

أمين نخلة:

لا يغيب عن ذهن وزارة الزراعة إن المواسم الزراعية الصيفية من أثمار وغير ذلك كادت لا تبلغ السنة حتى في أسواقنا ولا يخفها أيضاً إن موسم الموز قد قضي عليه ونحن في الجبل قد قضي علينا في مواسمنا الزراعية من الزيتون إلى التفاح إلى غيره. لقد جاء الفلاح الجبلي المديون لبنك التسليف الزراعي وهو لا يستطيع الوفاء وقد قلنا مراراً لمعالي وزير الزراعة بصفته وزيراً للزراعة ومن جبل لبنان إنه لا يمكننا في هذا العام على الإطلاق إلا بحث بند التسليف الزراعي.

نحن لا نطالب بإنشاء بنك فهذا مغالطة. نحن نقول كما قيل مراراً لمعاليه نقول يجب أن تكرر معاملة بنك التسليف. لم تكن الأزمة الزراعية مستحكمة كما هي اليوم وهملت البلاد لإنشاء هذا البنك. واليوم تسمعون البلاد والصحف والنواب كلهم يقولون إن أكبر ملاك أو موظف أو نائب لا يمكنه أن يفي ما عليه من دين للبنك فأنا مديون ولم أستطع أن أقدم ما علي ولو سألت معالي الوزير، إبراهيم بك حيدر لماذا لقال له إن جميع المواسم لم تنتج اللازم المنتظر منها. في مثل هذه الحالة أرجو من معالي الوزير أن يتفهم أن لا حبر الآمال على الورق ولا البحوث ولا اللجان الفنية تأتي بنتيجة. إن البلاد تحتاز أزمة اقتصادية وهي على فقر شديد من الناحية الزراعية. لذلك نرجو أن يعجل بتكرار معاملة فتح البنك وإذا مات الفلاح فلا تنفعا حياة المدن وإني ألح على الوزارة أن تفكر بهذا المشروع وأعتقد أن أكثر زملائي مديونون.

الرئيس: الكلمة للسيد عبدالله اليافي

عبد الله اليافي: إني ألفت نظر الحكومة والمجلس إلى قضية الري. في كل جلسة من جلسات درس الموازنة السنوية نطلب إلى الحكومة أن تزيد على اعتمادات الري ومشاريعه لأن هذه المصروفات منتجة. وفي هذه السنة أؤكد والأحوال ليست مشجعة، إن الواجب يقضي علينا بأن نشجع سياسة الري. وإني أسأل معالي وزير الزراعة إذا كان لا يرى ضرورة لشراء آلات لحفر الآبار الارتوازية في الساحل وغيره كما اشترى الترتكورات. لقد طلبت هذا في الماضي وأطلبه الآن إن هذه الماكينات مفقودة عندنا ويتنافس الفلاحون وغيرهم على الماكينات الموجودة في كل لبنان وإني أعتقد أن ثمن خمس ماكينات لا يتجاوز المائة ألف ليرة وبهذه الماكينات تتمكن الحكومة من استغلال الجبل والسهل على أحسن سبيل كما أن الدراهم التي تنفق على هذه الآلات تدر على الحكومة وإذا لم تربحها تعيد الثمن المدفوع لها وذلك من أجورها فقط. لذلك أطلب من معالي

وزير الزراعة الذي أظهر نشاطاً ملموساً في دوائره أطلب إليه إذا كان لا يرى مانعاً من ذلك أن يتقدم بطلب اعتماد بقيمة هذه الماكينات وأعتقد أن المجلس يوافق على طلبه لأن فيه فائدة عظيمة للبلاد.

الرئيس: الكلمة للسيد جورج زوين

جورج زوين: إن المسألة التي عرضها عبدالله بك اليافي هامة جداً إذ إن المياه في الساحل قليلة جداً وإذا جلبنا هذه الماكينات فلا شك أنها ستفيد البلاد ولكن لا سبيل لدرس هذه المسألة في وزارة الزراعة إذ إنها تتبع دائرة خاصة ولا يمكن لوزارة الزراعة أن تتبنى هذا الطلب لأنه من اختصاص الدائرة الفنية في وزارة الأشغال العامة.

الرئيس: وكذلك يضيف جورج بك زوين على كلمته كلمة خطية هذا نصها:

عطوفة رئيس المجلس

في جلسة سابقة طلبت من الحكومة إبلاغي قيمة المتأخر عن تسديد القروض الزراعية والصناعية وأسماء المتمعين وكم هو المبلغ المتأخر عند كل شخص لم يسدد دينه فأرجو الآن الحكومة أن تعطي جدولاً كاملاً مفصلاً ضمن مدة قصيرة.

نائب جبل لبنان

جورج زوين

جورج زوين: أزيد على ذلك إنه من الجائز وجود أشخاص نظراً للأزمة لا يستطيعون الدفع ولكني أريد أن أعرف إذا كانت الضمانات المعطاة من قبلهم كافية.

وزير المالية: إن الجدول الذي طلبه جورج بك زوين حاضر وجاهز والحكومة مستعدة أن تتقدم للمجلس للاطلاع عليه في أول جلسة مقبلة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الزراعة.

وزير الزراعة: عندما توليت مهام وزارة الزراعة قلت في حديث لي إلى الصحف إنني سأضع برنامجاً أحاول أن أنفذه فإذا توفقت حمدت الله وإذا فشلت انسحبت وأقول بلا فخر إن هذا البرنامج قد بدأت بتنفيذه وهذا لا يعود فضله لعملي بل إلى هذا المجلس لأنني لقيت من رعاية اللجنة ما حملني على نشاط في العمل وشعرت أنني سائر إلى إتمام ما بدأت به. ترون في موازنة وزارة الزراعة المقدمة إليكم اليوم إنها تزيد عن موازنة السنة السابقة بما لا يقل عن مليون ليرة وإني أصرح هذا المجلس إنني لو رأيت في امكانيات الوزارة المالية لجهة الفن ما يسمح لي أن أطلب من هذا المجلس

مبالغ توصل ميزانيتي إلى العشرة ملايين لفلعت. وإني أعتقد أنه من المحتم على الحكومة أن تبلغ بميزانية زراعتها في السنوات الخمس القريبة إلى العشرين مليون على الأقل إلا أنني اكتفيت في هذه السنة بطلب مليون ليرة زيادة حتى نوفق بين امكانيات الخزينة اللبنانية وبين المشاريع التي تتطلبها البلاد.

إني أخذت ملاحظات حضرة الزملاء جميعها وكنت أريد أن أعطي لمحة عن هذه المشاريع التي بدأنا بتنفيذها فعلاً ولكنني أكتفي بما ورد في فذلكة الموازنة: ترون فيها أن وزارة الزراعة في السنوات القريبة والأخيرة بدأت تنشط إلى العمل بشكل لفت أنظار الجمهور وإني إذا حاولت أن أفعل شيئاً فإني أكمل ما بدأ به من سبقني. وتعلمون أن النتيجة لمثل هذا العمل الهادى لا يمكن أن تظهر سريعاً ويمكننا أن نقول بما يتعلق بهذا البرنامج الذي أشار إليه حضرة الزميل إبراهيم عازار إننا وضعنا برنامجاً يتناول التحريج والمكافحة وإنشاء المختبرات وإرسال البعثات وإنشاء معهدين جديدين بدأ هذا العام والعناية بتربية المواشي والدواجن ودرس التربة وتأصيل البذار ولعل من حقي أن أستبشر بأن عملية تأصيل البذار هذه ستمكن لبنان من مضاعفة انتاجه لجهة بذار القمح وستأتي بنتيجة أبعد وأوسع مدى هي أن يتوفر للبنان من القمح أضعاف ما يعطي البذار الحالي إذا تم لنا ما بدأناه.

وأجيب على ملاحظة حضرة الزميل رفعت فرعون بما يتعلق بالأراضي المرفقة وأعتقد أنه يقصد الأملاك الأميرية. ومن المعلوم أن هذه الأراضي تابعة للدوائر العقارية ولا شأن لنا بها. أما بما يتعلق بالآلات يقول حضرة الزميل إن سياسة الحكومة في شراء الجرارات واستثمارها لحسابها لم تكن رابحة. إني لا أكتفكم إني عندما تسلمت مقاليد وزارة الزراعة تلقيت بعض الملاحظات من أخصائيين ودرستها مع الدوائر الفنية فخلصت إلى النتيجة الحسنة الآتية:

إن السياسة التي تتبعها هي حكمية ورشيدة ففي السنة التي سبقت السنة الماضية كانت تؤجر التراكتورات في منطقة البقاع على حساب الدونم الواحد بخمس ليرات فعندما أنزلنا هذا القسم المتواضع من جراراتنا إلى ميدان العمل تمكنا من تخفيض أجرة الدونم إلى ٢٧٥ غرشاً. وتعلمون أن هناك بحثاً، إذا اقتنعت ووافقتنا وزارة المالية على ذلك، حول إلغاء الرسم على المواد الملتهبة المستعملة للأشياء الزراعية. أجل إذا تم هذا الأمر وأعطي التسهيلات التي ندرسها مع وزارة المالية يمكن أن تخفض أجرة الدونم إلى ٢٢٥ غرشاً على الأكثر ولا يجب أن يقال إن استعمال الأدوات الزراعية من قبل وزارة الزراعة لم يأت بفائدة. نحن لا نريد أن نزاحم أصحاب الجرارات الخاصة بل بالعكس علينا واجب نحو الفلاح يحتم علينا أن نتعاون وأصحاب الجرارات الخاصة على أن يكتفي بأخذ شيء معقول حتى يتمكن الفلاح من استثمار أراضيه.

والآن أعود إلى ملاحظة حضرة الزميل عبدالله بك اليافي فأقول له إننا أرصدنا ٩٠ ألف ليرة لشراء الآلات الميكانيكية ودرست مسألة شراء ماكينة لحفر الآبار الأرتوازية فرأينا أن ثمنها لا يقل عن ٧٠ ألف ليرة. وفي اعتقاد الدوائر الفنية إن شراء ماكينات لزراعة الأراضي هو أفضل ومقدم على شراء الآلة لحفر الآبار مع العلم بأننا قد نتمكن في السنة المقبلة من أن نطلب اعتماداً لشراء هذه الآلة التي نوه عنها حضرة الزميل عبدالله بك اليافي لا سيما وحضرته يعلم أننا لا نتمكن من أن نطلب كلما نريده.

الرئيس: الآن قلت يا معالي الوزير إن الحكومة مستعدة لإيصال موازنة وزارة الزراعة إلى العشرين مليون ليرة.

رئيس الوزارة: إذا كانت هناك ضرورة فلا شك بأن وزارة المالية لا تبخل بذلك.

الرئيس: الكلمة للسيد موسى فريج.

موسى فريج: باسم المزارعين أطلب أربع ماكينات على الأقل.

وزير الزراعة: لا أريد أن أطلب أكثر من ذلك هذا كل ما لدي أقوله الآن وعندما نصل للبند نبحت بهذا الأمر.

الرئيس: الكلمة للسيد رفعت قزعون.

رفعت قزعون: أيها السادة أنا لم أرد أن أجد من نشاط معالي وزير الزراعة ولكن لا بد لي من الإجابة على البنود التي أجابني عليها لأقول لمعاليه بأنها لم تقنعني بنجاح سياسة وزارة الزراعة تكلم معاليه عن زيادة مليون ليرة على موازنة وزارة الزراعة وأنا أقول لمعاليه رغم هذه الزيادة لم تزل وزارة الزراعة في آخر موازنات الوزارات التي ندرسها اليوم واعتماداتها لم تزل أدنى الاعتمادات. لذلك إذا زيد مليون ليرة على موازنة وزارة الزراعة فقد زيدت ملايين على سائر موازنات الوزارات.

أما فيما يتعلق بالأموال المتروكة المرفقة فيعز علي ويسوءني أن يقول معالي وزير الزراعة إنه كان يجب علي أن أطرق هذا الباب عند درس موازنة وزارة المالية. إن لهذه الأموال المتروكة صلة مباشرة دقيقة بوزارة الزراعة. أنا لم أطلب بيعها أو تسجيلها بل طلبت استثمارها. إذن لم يكن جواب وزير الزراعة موقفاً على الإطلاق. أما الجرارات التي اشتراها معاليه وقال عنها إنها كانت موفقة جداً فأنا أقول لكم ليأتنا معالي الوزير بعدد الدونمات التي حرثتها هذه الجرارات وأؤكد لكم إنها لا تزيد عن ١١ ألف دونم وهذه المساحة يملكها أصغر ملاك. ولو ساعدت الوزارة الناس في جلب المحركات لكنت النتيجة أفيد. يقول معاليه إن جرارات الحكومة خفضت أجرة حراثة الأرض وأنا أقول لا يعود الفضل في تخفيض أجرة الحراثة إلى جرارات الحكومة بل يعود إلى خفض أسعار البنزين والمازوت.

وأخيراً أصرح بأن معالي وزير الزراعة قد عمل الكثير وقد ناديت وأشدت في أعماله وهذه كلمة حق أقولها ولكن لا أتنازل عن هذا البرنامج الذي تقدمت به والمؤلف من خمسة بنود.
أولاً: استثمار الأملاك المرفقة. ثانياً: الري. ثالثاً: التصدير والاستيراد. رابعاً: التجفيف.
خامساً: تشجيع الزراعة بالتسليف.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الزراعة.

وزير الزراعة: لقد حرثنا عشرة آلاف دونم بخمسة تراكتورات كبار وثلاثة صغار هذه هي الآلات الموجودة لدينا وقد بدأت بالشغل في آخر السنة الماضية. ومن قال لك يا رفعت بك إن وزارة الزراعة تمنعك من شراء تراكتور؟ على كل نحن نقدر حرصك على الفلاح واهتمامك بالزراعة وحبذا لو تمكنا من تحقيق أمانيك بهذه السرعة غير المعقولة.

الرئيس: ورد للرئاسة اقتراح برغبة من السادة: عبدالله اليافي وموسى فريج وجورج زوين، يطلبون فيه من الحكومة أن ترصد لهذا العام في موازنة وزارة الزراعة مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية وذلك لمشتري ماكنات لحفر الآبار الارتوازية. فإني أحيل هذا الاقتراح إلى الحكومة. الكلمة للسيد عبدالله اليافي.

عبد الله اليافي: أطلب من الرئاسة أن يطرح الاقتراح للتصويت وأريد مسبقاً أن أقول لزميلي معالي وزير المالية إنني كنت وزيراً للمالية ودافعت عن وزارتي كما يدافع. وكنت خفيف الظل في درس ثلاث وزارات الزراعة والتربية والصحة. وما أطلبه الآن اعتماد ضئيل.

الرئيس: ليتل الاقتراح

فتلا الكاتب الاقتراح التالي:

إن النواب الموقعين أسماءهم أدناه يرغبون إلى الحكومة أن ترصد لهذا العام في وزارة الزراعة مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ل.ل. وذلك لمشتري ماكنات لحفر الآبار الارتوازية.

جورج زوين

موسى فريج

عبدالله اليافي

الرئيس: من يوافق على هذا الاقتراح فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل الاقتراح. الكلمة لدولة رئيس الوزارة.

رئيس الوزارة: أنا أقبل بهذا الاقتراح، بالإذن من زميلي بهيج بك.

الرئيس: والآن نتقل للتصويت على البنود. الباب الحادي عشر - وزارة الزراعة. الفصل الأول - الدوائر الإدارية والفنية. الخ... الخ.

الرئيس: قبل البند الرابع. البند الخامس (٤ سابقاً) دائرة المشاتل والمختبرات الزراعية (٣٠٩٥٠٠) ل.ل.ل. الكلمة لمعالي وزير الزراعة.

وزير الزراعة: لنا رجاء للمجلس الكريم بأن يزداد اعتماد الفقرة الأولى من البند الخامس: «غرس أشجار على جانبي الطريق». ٥٠ ألف ليرة وقد أبدينا لمعالي وزير المالية الأسباب وذلك خوفاً من الوقوف في منتصف الطريق. ألخ... الخ.

الرئيس: قبل البند الخامس عشر الجديد. وبذلك انتهينا من درس موازنة وزارة الزراعة وننتقل لدرس موازنة وزارة الصحة والاسعاف العام. ليتل تقرير اللجنة المالية عليها. فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير لجنة المالية على الباب الرابع عشر - وزارة الصحة والاسعاف العام من موازنة سنة ١٩٥٠

اجتمعت لجنة المالية في الساعة الرابعة من بعد ظهر نهار الأربعاء الواقع في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٥٠ برئاسة معالي الأستاذ لحود وحضور معالي وزير المالية ومعالي وزير الصحة والاسعاف العام وباشرت بدرس الباب الرابع عشر - وزارة الصحة والاسعاف العام من موازنة سنة ١٩٥٠ فوافقت عليه كما سيبين أدناه:

الباب الرابع عشر - وزارة الصحة والاسعاف العام

الفصل الأول - الدوائر المركزية. ألخ... الخ.

فاللجنة ترحو من مجلسكم الكريم التصديق على هذا الباب كما وافقت عليه.

بيروت في ١٥ شباط سنة ١٩٥٠

مقرر اللجنة المالية العام: عدنان الجسر

الرئيس: موازنة وزارة الصحة والاسعاف العام معروضة للمناقشة بصورة عامة، الكلمة للدكتور شهيد الخوري.

شهيد الخوري:

لي الشرف أن أرفع إلى مجلسكم الكريم تقرير اللجنة الصحية بعد أن اطلع ووافق عليه رئيس وأعضاء اللجنة.

باشرت وزارة الصحة اللبنانية جدياً منذ سنتين مشاريعها الصحية الحديثة من تنظيم صحي وإنشاء مستشفيات

وتلقيح B.C.G. رغم وجود بعض النقاط المتعلقة بالصحة العامة في لبنان التي سوف تأتي على تعداد بعضها. لا يخفى أن لبنان الصغير في مساحته وعدد سكانه هو المركز الصحي والثقافي الأول في الشرق الأدنى وملجأ للبلدان العربية المجاورة صيفاً وشتاءً. إن الطلاب الذين يقصدون مؤسساتنا العلمية وكياناتنا العالية يحملون عند العودة إلى بلادهم ما اقتبسوه وما شاهدوه كما أن الذين يثمنون جبالنا لتقضية فصل الصيف يشعرون معنا ويهتمون لمشاكلنا وصعوباتنا.

١ - النقطة التاريخية: كان للبنان قبل الحرب الكونية شبه استقلال ذاتي ولم يكن لديه من المصالح الصحية سوى بعض أطباء مناطق يؤمنون معالجة المأمورين والسجناء ورجال الأمن. وقد روى لي مثلاً رئيس بلدية عن إصابة طاعون في منطقة جبيل فتقاضى الطبيب الرسمي بدل معانيته عشر ليرات إفرنسية ذهبية.

وبعد الحرب الكونية بدأت الحكومة المنتدبة تنظيم دوائر الصحة في لبنان فعين الدكتور منصور مديراً لمصلحة الصحة وكانت مصلحتنا هذه مرتبطة بمصلحة الصحة في المفوضية الافرنسية ولم يكن للدكتور منصور سوى دائرة صغيرة وبعض مأمورين.

وفي عام ١٩٤٣ أخذت الحكومة على عاتقها التنظيم الصحي، فأعيد المجلس الصحي وقام بقسط وافر من الأعمال الصحية إذ وضع القوانين لممارسة مهنة الطب والصيدلة وطب الأسنان الخ... وقد صدق مجلس النواب بعضها أما القوانين المختصة بالأمراض السارية والاتجار بالأدوية والصيدلة التي أحيلت إلى اللجنة البرلمانية الصحية منذ شهرين فقد صدقتها هذه اللجنة وأحيلت جميعها إلى مجلسكم المحترم.

وأذكر لهذه المناسبة إضراب الصيدلة في بيروت وما كان له من وقع وتأثيرات لم يكن مع الحالة الصحية فمن الجهة المعنوية إذ إن هذه الفئة المعنوية فئة علمية مسؤولة في الدولة تشكو إجحافاً بحق مهنة الصيدلة الشريفة ناتجاً عن عدم تطبيق القوانين المرعية الاجراء وتعليق القوانين العائدة إلى رفع شأن المهنة وإيصال الصيدلة إلى حقوقهم المشروعة. وأنا أعتقد أن الإضراب كان لهذه الغاية وليس لسواها. إني آمل بعد أن فرغت اللجنة من تصديق مشروع قانون الصيدلة ونقابة الصيدلة أن لا نعود إلى مشاكل من هذا النوع.

٢ - النقطة المالية: من مدة ليست ببعيدة كانت وزارة الصحة والاسعاف العام تعامل في الموازنة معاملة الطفل اليتيم يرضى بما يعطى له وكانت حصتها أقل حصة وسوف لا يعود الحق كله على الحكومة إذ إن الشعب اللبناني الذي يقدر أهمية الصحة العامة لم يكن مطالباً بتطبيق القوانين الصحية العصرية فضلاً عن أن الاعتمادات المخصصة لشؤون الصحة العامة كانت قليلة جداً بالنسبة للاعتمادات المخصصة للاسعاف العام.

وفي عام ١٩٤٥ خصصت الحكومة ثلاثين ألف ليرة للشؤون الصحية من أصل مجموع أرقام الموازنة البالغة زهاء مليونين ونصف المليون ليرة وأنفق الباقي على معالجة المرضى ومعاشات الموظفين.

وفي عام ١٩٤٩ كانت موازنة الإسعاف العام ثلاثة ملايين ونصف المليون ليرة وموازنة الصحة العامة نصف مليون ليرة فقط.

٣ - النقطة السياسية: لم تكن وزارة الصحة والإسعاف في الماضي وزارة ذات أهمية بنظر بعض المستوردين نظراً إلى قلة عدد مأموريها وقصر نفوذهم السياسي وإنما نرى للمرة الثانية وزارة الصحة والإسعاف ينتقيها وحدها وزير طبيب يعمل لرفع المستوى الصحي اللبناني مضحياً بوقته ومهنته ومقابلاً بابتسامة تلك الاتهامات العديدة.

ونحن نطالب معالي وزير الصحة أن يواصل جهوده ويقيم المكاتب الحديثة للعناية بالأطفال والأمراض السارية والمحاجر الصحية وأن يوجد مكاتب للمهندسين الصحيين وأن يؤسس مختبرات لبنانية ومستشفيات لائقة لمستوى العلم الطبي اللبناني وأن يفصل موازنة الصحة العامة عن موازنة الإسعاف العام وأن يرفع معاشات الأطباء لتصبح مماثلة لمعاشاة القضاة وأن يواصل إرسال الأطباء للتخصص في الدول الأميركية والأوروبية فيعودون ويعملون ضمن اختصاصهم في دوائرنا الصحية كموظفين دائمين أو كما يسميه الوزير Full - timers ومن أهم العراقيل السياسية الظاهرة عدم توحيد المصالح في وزارة الصحة وتوزيع المسؤوليات بين الوزارات.

فهناك مثلاً مصلحة قمع الغش في المواد الغذائية والحالة الصحية في المباني والمؤسسات ليست متعلقة بوزارة الصحة إلا بطريقة غير مباشرة والشؤون الصحية من مراقبة مسالخ وأجهزة مياه الخ... تعود خطأ إلى وزارة الداخلية. وأنا أعلم أن معالي الوزير فكر بمعالجة كل ذلك إذ أقام في المحافظات مجالس صحية محلية. فنحن نرجو أن يزود المجالس المذكورة بصلاحيات واسعة فيمكنها من تطبيق القوانين وفرض العقوبات ويعمم هذه المجالس على القائمقاميات وهذا ليس بالأمر العسير.

٥ - النقطة القانونية: ليس لنا ما يقال في جميع القوانين المرمية الاجراء في جمهوريتنا وما نقوله هو هل تطبق هذه القوانين؟ وهل يعاقب المسؤول إذا تأخر عن إعلام وزارة الصحة بوقوع مرض سار.

وهل يطبق القانون بحق الذين يقومون ببناء دون الحصول على رخصة من دائرة الهندسة الصحية؟ وهل الأسرة في مستشفيات الحكومة مخصصة دائماً كلها لاستقبال المرضى الحقيقيين والمتألمين؟ وكم مرة يبقى المريض الذي شفي تماماً إرضاء لبعض الخواطر؟

وهل السجناء المرسلون إلى مستشفى الحكومة فور ارتكابهم المخالفات والجنايات فيحتلون مركز المرضى هم دائماً بحالة صحية تستدعي نقلهم إلى المستشفيات المذكورة، وفضلاً عن ذلك فكيف يمكن الحصول على اسعاف طبي في ظهيرة كل يوم وأيام العطلة.

إني أرجو أن يبقى بعض المأمورين المقيدون في وزارتهم لتأمين الحاجات الصحية واستعداداً للطوارئ كما

إني أرجو الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار أهلية الموظفين الصحيين دون ما اكتراث لنزعتهم السياسية والطائفية.

٦ - النقطة التهذيبية: وهذه الملاحظة أوجهها باسم لجنة التربية الوطنية إلى معالي وزيرها.

سرتي أن ألفت نظر معاليه وهو الطبيب الغيور على تربية النشء اللبناني وإبادة الأمية أن يعتني بتوجيه هذا النشء توجيهاً صحيحاً كاملاً يعود بالنفع على الصحة العامة لأن أكثر متاعبنا ناتجة عن جهل السكان في بعض المناطق وقلة اهتمامهم بالشؤون الصحية كالتلقيح والتطعيم ورش قاتلي الحشرات والبعض دون غيرهم والنظافة الشخصية وقد تبين أن معظم إصابات الجدري تقع في المحلات التي يخيم عليها الجهل والأمية فيرفض أهلها التلقيح لذلك يجب تلقين الشؤون الصحية في المدارس.

٧ - المدينة الصحية: لا يسعني إلا أن أشير ولو بكلمة إلى مشروع المدينة الصحية. بعد أن اشترينا الأرض اللازمة وتوضع الآن التصاميم لهذه المؤسسة التي نريدها مثالية لتعود بالخير وتؤمن المعالجة للفقراء وتجعل من لبنان مركزاً للصحة والتطبيب، أما إذا كانت الحكومة تجد بعد الدرس الكامل أن الوصول إلى النتائج لن يتم بوقت معقول فنرجوها أن تستعيز عن هذا المشروع بمشاريع أخرى تأتي بالنتيجة المطلوبة بطريقة أسرع وأسهل.

وكلمة أخيرة أوجهها إلى دولة رئيس الوزراء والحكومة الكريمة: إن المشروع الانشائي الذي هو قيد الدرس يجب أن توزع أمواله على أسس اقتصادية وصحية سوف يتحدث عنها الزملاء الكرام، أما أنا فباسم اللجنة الصحية البرلمانية أناشدكم يا دولة الرئيس ويا أصحاب المعالي أن يخصص بالدرجة الأولى لكل منطقة تفتقر إلى مياه الشفة ما يفي بحاجتها وإلا فما الفائدة من إنشاء الكماليات والفنادق الفخمة الخ... في بعض المدن بينما نرى قرى عديدة تعاني العطش وتضطر إلى الارتواء من المياه الملوثة وهذه هي حالة أكثر مياه لبنان.

الرئيس: الكلمة للسيد كمال جنبلاط

كمال جنبلاط: أريد أن أسأل الحكومة عن مشروع المدينة الصحية وإلى أين وصلت فيه إذ يعرف الجميع وخاصة من تعاطوا القضية إن هناك مشروعاً يتعلق بالضمان الصحي الطبي في لبنان. وبعد أن خطت الحكومة فيما يتعلق بمشروع الضمان الاجتماعي هذه الخطوة غير الموفقة لأنها لا تركز على درس علمي أفلا يجدر بها قبل أن تصرف على المدينة الصحية أن تعتمد مشروع الدكتور طراد وأن تعدله بما يكفل مصلحة المرضى والخزينة وأن تقره وترسله إلى المجلس؟. إن لهذا المشروع تاريخاً طويلاً فطوراً كان يأتي لمجلس الوزراء ثم يختفي ثم يعود ويذهب ولكن وزارة المالية قد درست وأبدت رأيها فيه وتألقت سابقاً لدرسه أيضاً لجنة برئاسة الدكتور جميل تلحوق. لهذا ألفت النظر إلى هذا المشروع الحيوي لأني شخصياً طالما إن جهاز الإدارة فيه عاهات كثيرة، لا أؤمن بالعمل الحكومي، فإذا توفرت للحكومة هيئة مستقلة تقوم بهذا العمل الاجتماعي الطبي فإني أظن أنه

يتوفر عليها كثيراً من المال ونكون قد ضمنا للعمال وغيرهم التطبيب المجاني أقول ذلك مع اعتباري لمصالح الأطباء وتقديري لجهود معالي وزير الصحة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الصحة والاسعاف العام.

وزير الصحة: إني أشكر الدكتور شهيد الخوري لما أدلاه من ملاحظات قيمة سأدرسها. أما المدينة الصحية فهي

مشروع عظيم لا يمكن انشاؤه بسرعة ولقد اعتمدنا وتعاقدنا مع مهندس أسوجي اختصاصي بهندسة المستشفيات وسيأتي إلينا بعد شهر لكي يدرس الموضع الذي اشترت أرض المدينة الصحية فيه حتى تأتي المدينة مستوفية لجميع الشروط. ولقد رصدنا لها بالميزانية ٣ ملايين ليرة.

أما قضية الضمان الاجتماعي فأعتقد أنها قضية لم تعد موضوع بحث اليوم وأعتقد أنني درستها مع الزميل كمال بك يوم كان وزيراً وكان الجميع ضدها حتى أن صاحب المشروع عاد عنه ولم تدرسه لجنة المالية ولا غيرها. على كل مشروع طراد لا يتناول الفقراء المعدمين بل يتناول أصحاب الرواتب وهؤلاء سيدخلون ضمن مشروع الحكومة. إن مشروع طراد يكلف ١٢٥ مليون ليرة كما أنه يكلف الحكومة ١٢٠ ألف ليرة في السنة لقاء معالجة ألف شخص ولقد رجع عنه الطبيب نفسه.

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجية

حميد فرنجية: أظن أن المجلس يريد أن يطلع على التقرير الذي نوه عنه الوزير وكنت أعلم أن مشروع الدكتور طراد يقوم مقام الضمان الاجتماعي من الناحية الطبية وكنت أعلم أن هذا المشروع قد درسه مجلس الوزراء ولم يستمهل. إنما قالت اللجان بوجوب تعديله. ولقد أبدى الدكتور طراد رغبته في التعديل واستعداده للتفاوض ولكني لا أعلم إذا كان رجع عن مشروعه ولكن أرقام وزير الصحة كبيرة لدرجة جعلتني أتساءل كيف أتت. لذلك أسأل معاليه أن يفصل لنا أو يحدد رقم الـ ١٢٥ مليون ليرة الذي ذكره.

وزير الصحة: ١٢٥ مليون ليرة لمدة ٢٥ سنة أي كل سنة ٥ ملايين لتطبيب طبقة أصحاب الرواتب.

حميد فرنجية: أنا مؤمن بأن هذه القضايا لا يمكن للدولة أن تسيّر بها وألفت نظر الحكومة إلى مشروع الضمان

الاجتماعي وهو يتكون من أموال مجمدة تصل للملايين والمليارات في البلاد الكبيرة ولطالما ظهرت بأكثر البلاد قضايا كبيرة وفضائح خصوصاً في توظيف هذا المال وصرفه وإنفاقه وأقول إنه لا يمكن لحكومتنا أن تسيّر بمشروع معقد كهذا من كل نواحيه وأكون سعيداً إذا رأت الحكومة أن تتعاون مع الأفراد لترفع عن عاتقها قسماً من مسؤولية هذا المشروع.

وزير الصحة: أنا على وفاق مع الزميل حميد بك فرنجية فالأمر ينقسم إلى قسمين الأول وهو العمال لا يتناوله

مشروع الدكتور طراد إذ إن المشروع يؤمن فقط الموظف صاحب المعاش، ولقد جاء ذكر هذا في

نصوص مشروع الضمان الاجتماعي . وإني على استعداد لدعوة الدكتور طراد عند درس المشروع لأنه لا خلاف بيننا فهو يهدف المصلحة العامة بطريق وأنا بطريق وسنلتقي .

الرئيس : الكلمة للسيد كمال جنبلاط .

كمال جنبلاط : صحيح إنني اجتمعت مع الدكتور الياس الخوري عندما كنت زميلاً له في الحكم لدرس هذا المشروع ثم فوض الأمر إلى لجنة طبية لدرسه من وجهة تأثيره على مهنة الطبابة وكان يجب بعدئذ أن يدرس المشروع من الوجهة المالية حتى تقدمه الوزارة فيما بعد إلى المجلس ولكن هذه الأبحاث بقيت عند الوزير . وبالمناسبة ألقت النظر إلى مشروع التعويض العائلي وهو مشروع بسيط وله أسس علمية . قد قصدت من كلامي أن يؤخذ مشروع الدكتور طراد أساساً للبحث وأن يوسع ولكن كما قال حميد بك فرنجية فإني أؤمن بأن المبادرة الفردية تصح في هذه البلاد ويجب أن نستعين بها عندما لا تتمكن الحكومة من المبادرة بعمل . لذلك أطلب درس المشروع من الوجهة المالية والصحية على أساس درس مشروع الدكتور طراد .

الرئيس : انتهينا من المناقشة بصورة عامة نتقل إلى التصويت على البنود . الفصل الأول - الدوائر المركزية .

البند الأول : الموظفون واعتماده (١٦٤٢٠٠) ل.ل.ل. من يقبل به كما ورد فليرفع يده .

أكثرية . ألخ . . .

الرئيس : قبل البند الخامس . والآن الفصل الثالث - الإسعاف العام . الكلمة لمعالي وزير الصحة .

وزير الصحة : إن مستشفى طرابلس القديم سينقل للمستشفى الجديد وسيخصص الأول للمرضى المزمين من الفقراء لذلك أطلب أن تكون له إدارة وممرضات وهذا يكلف (١٢٩٧٨) ل.ل.ل. نطلب زيادتها على البند الأول من هذا الفصل .

حميد فرنجية : كنت البارحة أتحدث مع الدكتور الياس الخوري عن مستشفى طرابلس القديم ونتساءل عما يجب أن نفعل به فأرى معاليه أن يكون مأوى . ولكن رأيت بالمشروع الإنشائي أن الحكومة عازمة على أن تنشئ سجناً في طرابلس لأن السجن الحالي يضم ١٦٠ إلى ١٧٠ مع أنه لا يكفي لـ ٣٠ أو ٤٠ سجيناً . لذلك أرجو أن تعمد الحكومة إلى إصلاح هذا المستشفى وجعله سجناً ولو مؤقتاً .

وزير الصحة : هذا لا يمنع وضع الاعتماد وبعد ذلك ندرس القضية .

رئيس الوزارة : سندرس هذه القضية ونأخذها بعين الاعتبار .

الرئيس : البند الأول : الموظفون الفنيون والإداريون والخدم . تطلب الحكومة زيادة مبلغ (١٢٩٧٨) ل.ل.ل. عليه فيصبح اعتماده (٤١٥٨٧٨) ل.ل.ل. من يقبل به كما عدلته الحكومة فليرفع يده

أكثرية . ألخ . . .

الرئيس: قبل البند الثالث. البند الرابع المعالجة بالمؤسسات والمصحات الخصوصية وقد عدلته اللجنة. الكلمة لمعالي وزير الصحة.

وزير الصحة: كنا قد وضعنا سياسة صحية وهي أن ننقص قدر الامكان المرضى من المستشفيات الخاصة وأن نضعهم في مستشفيات الحكومة ولكنني وجدت أن هذا الأمر لا يمكن أن يطبق على أصحاب الأمراض العقلية وهناك أمر ثان هو أننا لم نتمكن بعد من إنجاز مستشفيات صيدا وصور والجنوب بحاجة لهذا ولقد بنى مكتب فلسطين الدائم مستشفى في الجنوب لتطبيب اللاجئين وخصص لنا عشرة أسرة منه كما أنه سيعود لنا عندما تنتهي مهمته.

الرئيس: الحكومة تطلب إضافة (١٢٧٧٥) ل.ل على تعديل اللجنة وبذلك يصبح البند بعد التعديل (١٦٠٢٢٢٥) ل.ل

من يقبل به كما عدل نهائياً فليرفع يده.

أكثرية. ألخ...

الرئيس: قبل البند السادس. البند السابع إعانات وقد عدلته اللجنة. الكلمة لمعالي وزير الصحة.

وزير الصحة: أرجو تصحيح قضية الخمسة آلاف ليرة المتعلقة بنقابة الأطباء وأن يذكر «لنقابة أطباء الأسنان» ثانياً تعرفون أن الصليب الأحمر عمل مفيد في إسعاف المرضى على اختلاف نزعاتهم وطبقاتهم ولقد وجدنا أنه لا بد من مساعدة القائمين عليه مساعدة تمكنهم من العمل وتخفف عن الحكومة وربما يكون من السيدات اللواتي يشرفن عليه العطف على المريض أكثر من الممرضات المتهنات. لذلك رأت الحكومة إضافة (٩٨٠٠٠) ل.ل على الاعتماد فيصبح (١٠٠٠٠٠) ل.ل سنوياً.

الرئيس: البند السابع إعانات وقد عدلته اللجنة فأصبح (٥٠٥٨١٣) ل.ل والحكومة تقترح الآن زيادته. من يقبل بتعديل اللجنة فليرفع يده

أقلية

الرئيس: سقط تعديل اللجنة. من يقبل بالبند السابع كما طلبت الحكومة تعديله أي بأن يصبح عنوان الفقرة السابعة: «إنشاء ناد لنقابة أطباء الأسنان في بيروت» وإضافة (٩٨٠٠٠) ل.ل على الفقرة السادسة الصليب الأحمر وبذلك يصبح مجموع البند (٦٠٣٨١٣) ل.ل فليرفع يده.

أكثرية. ألخ...

الرئيس: قبل البند الثالث. البند الرابع: المحاجر الصحية واعتماده (٢٥٠٠٠) ل.ل الكلمة لمعالي وزير الصحة.

وزير الصحة: لقد أصبحت هذه المحاجر ذات أهمية كبرى نظراً لارتباطها بالمطارات وإن مطار بيروت مطار حديث يستلزم مسائل صحية ولقد درست هذه الأمور أثناء وجودي في أوروبا. أنا لا أريد أن أتعدى الوظائف الموجودة ولكن هناك أمراً طلبه إلي معالي وزير الأشغال العامة ومعالي وزير الدفاع الوطني وهو أن نضع لجنة لفحص الطيارين اللبنانيين والأجانب من مدنيين وعسكريين وهؤلاء يدفعون لنا أجوراً تحددها لنا الوزارة فيما بعد لذلك طلبت إضافة (١٥٠٠٠) ل.ل. لمعينة الطيارين ولا يمكنني أن أوضح أكثر من ذلك إذ إنني قيد إنشاء هذا المحجر وأخاف إذا لم أضع هذا الاعتماد أن تستبقي الحوادث.

الرئيس: تقترح الحكومة إضافة فقرة رابعة بعنوان «تأثيث محجر المطار ومعينة الطيارين» باعتماد (١٥٠٠٠) ل.ل. وبذلك يصبح اعتماد البند الرابع (٤٠٠٠٠) ل.ل. فمن يقبل به كما تقترح الحكومة تعديله فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الرابع. البند الخامس الاشتراك في المكاتب الدولية واعتماده (٢٠٠٠) ل.ل. من يقبل به كما ورد فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الخامس. وبذلك ننتهي من تصديق موازنة وزارة الصحة. رفعت الجلسة على أن تعقد في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٠ شباط سنة ١٩٥٠. (في تمام الساعة السابعة والنصف مساءً)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

رفعت قزعون

نظر وصدق

مدير مجلس النواب

الإمضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد اسبر

الجلسة العاشرة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع

في ٢٠ شباط سنة ١٩٥٠

فهرست

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة
- ٢ - تلاوة الأوراق الواردة
- ٣ - متابعة درس موازنة سنة ١٩٥٠
- ١ - موازنة وزارة التربية الوطنية.

عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٠ شباط سنة ١٩٥٠ برئاسة عطوفة صبري بك حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين رفعت قزوعون ويوسف ضو. وتغيب السادة: عبدالله اليافي - حبيب أبي شهلا - الدكتور ملكون هيريديان - جبرائيل المر - كميل شمعون - خليل أبو جودة - يوسف الزين - محمد الفضل - عادل عسيران - سليمان العلي - ندره عيسى الخوري - شبلي العريان - هنري فرعون - أديب الفرزلي .. واعتذر السادة: رشيد بيضون - جورج زوين - الدكتور يوسف حتي - نصار غلمية - يوسف كرم.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة ووزير الداخلية - جبران نحاس نائب رئيس الوزارة ووزير الاقتصاد الوطني والبريد والبرق ووزير العدلية والأبناء بالوكالة - حسين العويني وزير المالية - فيليب تقلا وزير الخارجية - أحمد الأسعد وزير الأشغال العامة - الدكتور رثيف أبي اللمع وزير التربية الوطنية - الدكتور الياس الخوري وزير الصحة والاسعاف العام - بهيج تقي الدين وزير الزراعة.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

- ١ - برقية من نقابة عمال النجارة تطلب بها حماية الصناعة الوطنية والاهتمام بحالة العمال العاطلين.
 - ٢ - برقية من القبيات يسترحمون بها إلغاء ضريبة التعداد.
 - ٣ - برقية من مشغرة يطلبون بها العطف على عائلة الدركي الشهيد فوزي عبود والانتقام له.
 - ٤ - برقية من مزرعة الصالحاني قضاء صور يسترحمون بها التعويض عليهم بسبب تلف موسم أشجار الزيتون بسبب الثلوج.
 - ١ - عريضة من لجنة الدفاع عن المستأجرين يطلبون بها تخفيض الإيجارات الجديدة ٣٥٪.
 - ٢ - عريضة من عمال النجارة تتعلق بمشروع الضمان الاجتماعي.
 - ٣ - عريضة من الأب عمانوئيل الحاج رئيس معهد دير سيدة غوسطا يطلب بها المساعدة لمعهد بسبب الخراب الذي أصابه من جراء سقوط الصاعقة عليه.
- الرئيس: تحال جميع الأوراق الواردة إلى مراجعها المختصة.
- الرئيس: والآن ننتقل إلى درس الموازنة ليتل تقرير اللجنة المالية على الباب التاسع وزارة التربية الوطنية:
- فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير لجنة المالية على الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية من موازنة سنة ١٩٥٠

اجتمعت لجنة المالية في الساعة الرابعة من بعد ظهر يومي الجمعة الواقع في ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٥٠ والثلاثاء الواقع في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٥٠، برئاسة معالي الأستاذ لحد وحضور معالي وزير المالية ومعالي وزير التربية الوطنية، وشرعت بدرس الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية وبعد المناقشة وافقت عليها كما سيبين أدناه:

الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة

الفصل الأول - الإدارة المركزية

البند الأول: موظفو الإدارة المركزية ١٦٣٧٠٠ ل.ل بدون تعديل. ألخ...

وبذلك فيكون مجموع الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة: ٨٧١١٣٠٠ ل.ل بدلاً من

٨٥٩٦٠٠٠ ل.ل

فاللجنة ترحو من مجلسكم الكريم الموافقة على موازنة هذه الوزارة كما صدقتها.

بيروت في ١٧ شباط سنة ١٩٥٠

مقرر اللجنة المالية العام

عدنان الجسر

الرئيس:

موازنة التربية الوطنية معروضة للبحث بصورة عامة. الكلمة لرئيس اللجنة المالية الأستاذ إميل لحود.

إميل لحود:

أيها السادة إن هناك تعديلات جمة طرأت على المشروع الأساسي الوارد من الحكومة وهذه التعديلات قد عمدت لها اللجنة وفي الكثير الغالب بالاتفاق مع الحكومة زيادة كانت أو نقصاناً. لقد كانت هذه التعديلات مستوحاة من المصلحة العامة لأننا كنا نبناء على طلب الوزارة ذاتها نعمل لتخفيض البنود غير المجدية كنفقات شتى وباقي النفقات الهالكة وهكذا تيسر للجنة إنقاص مبالغ لا يستهان بها أنفقت جميعها في المواضيع الجديدة. ولقد أنفقت هذه المبالغ التي خفضت في البنود التالية:

١ - لاعتماد لجنة وطنية للعلوم والثقافة تعنى بتوحيد برامج الدروس في المعاهد الرسمية والمعاهد غير الرسمية.

٢ - في اعتمادات للشروع في مشروع التعليم الثانوي والعالي، لأن مهمة الحكومة وقفت حتى الآن عند التعليم الابتدائي وجعلت مجانياً، ولكنها لم تعن حتى الآن بالتعليم الثانوي والعالي ولذلك وضع في هذا العام اعتماد إجمالي لثلاثة أشهر من السنة المدرسية حتى يبدأ بتنظيم ما يدعى بالجامعة اللبنانية وتبدأ هذه السنة بفرع من التعليم الثانوي و بفرع من التعليم العالي.

ولقد عمدت وزارة التربية إلى زيادة الاعتمادات للمعلمين فبعد أن انطوى المشروع على تعيين مائة معلم فقط أصبح هذا العدد ١٦٠ بفضل التعديلات التي وفرت من مختلف البنود بعض المبالغ.

أيها السادة لن أطيل عليكم الشرح ولكنكم سترون هذه التعديلات والإضافات في سياق طرح هذه البنود على التصويت ولما كانت هذه التعديلات قد جرت بعد درس وتدقيق فإني أرجو من المجلس الكريم أن يوافق عليها لأنه سيلمس لمس اليد الفائدة منها.

ثم ترون في البند الأول شيئاً لأن اللجنة لحظته مع الوزارة بعد حين وهو أنه رصد للبند الرابع نفقات اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة خمسة آلاف ليرة ولكن الوزارة طلبت وبحق أن يرفع إلى ١٥ ألف ليرة فوافقت اللجنة على ذلك لأنها اعتقدت مع الوزارة بأنه يجب أن يعمل على وضع برنامج عام للتدريس وكانت اللجنة قد صدقت على مبلغ لخبير في الوزارة وكان بالامكان

دججه بهذا البند فإذا رأى المجلس أن يدججه فلا مانع من ذلك .

ختاماً لا يسعني إقراراً للشيء بحد ذاته إلا أن أقدم باسم اللجنة، الشكر والثناء لوزارة التربية لأنها كانت سباقة في مضمار البحث إلى أن تطلب هي من نفسها تخفيض الاعتمادات التي ترى لزوماً لتخفيضها .

الرئيس : الكلمة للسيد محمد العبود .

محمد العبود :

أنا لا أشاطر الزميل إميل بك لحود تفاؤله بهذه الناحية لأن الموازنة هي عبارة عن تقديرات ولا يجب أن تصرف كما وردت وأرى أنها لا تصرف جميعها بل يبادر لنقل بند لبند عند تنفيذها . إذن فالتقديرات التي أنزلت وهنا لا أقول ليست من رأيي مع أي لا أقل عن زميلي تقديراً لهمة ونشاط وغيره وزارة التربية، على كل هناك اتجاه عام نضطر بموجبه لرفع مستوى التعليم ومن رأيي أن يصار لتعميم التعليم الابتدائي لأنه هو الأساس والمعول . أما الثانوي والعالي فهناك فكرتان هل إن الحكومة تنوي أن تعلم على حسابها حتى النهاية أم أنها ستفتح مدرسة وسيدفع الطلاب أجوراً؟ نحن هنا نشكو من نخمة الشهادات وهناك مدارس عديدة ويجب أن نفكر بأن تشرف الحكومة عليها، فهل ستأخذ الحكومة هذا على عاتقها وستعلم دون مقابل . إذا كان الجواب بالإيجاب فهذا لا يجوز إلا للتلميذ النابه وهذا يأخذ بورص على الإجمال لذلك لا أشاطر الحكومة رأيها في أن تعلم العلوم الثانوية والعالية على حسابها .

أما التعليم الابتدائي فإنه موجود في بعض النقاط أكثر مما ينبغي وفي أمكنة أخرى أقل مما ينبغي . لذلك أرجو أن يؤخذ بعين الاعتبار عدد السكان والمدارس الموجودة في المنطقة كما إني أرجو أن توزع المدارس الجديدة على الأمكنة الأكثر حاجة ، وأخيراً أسأل معالي الوزير فيما إذا كان بإمكانه أن يمينني على سؤالي المتعلق بالتعليم الثانوي والعالي .

الرئيس : الكلمة للسيد كمال جنبلاط .

كمال جنبلاط : إني أشكر معالي وزير التربية وما أبداه من عمل مدة استلامه لمهام وزارته كما إني أشكر حضرة مدير المعارف الذي ما فتى يعمل على الرغبة في تحقيق نواياه وقد حقق جزءاً منها . إلا إني ألفت نظر الحكومة إلى قضايا أخذت جدلاً وهي :

١ - رفع مستوى المعلمين . لقد عملت المعارف منذ مدة امتحاناً لإخراج غير الأكفاء من المعلمين فكيف يستطيع رجل لا يحمل السرتفيكا أن يهوى آخر لأخذها . وحتى الآن لم نر نتيجة هذا الامتحان لذلك أرغب في أن لا تتدخل السياسة في العلم .

٢ - قضية الجامعة . نحن هنا ينقصنا التخصص ولا تنقصنا الشهادات . وإني ألفت نظر الحكومة في أن لا تبدأ من صفر . إن التقدم وليد التطور ويجب أن نفكر على الأساس الذي وضعت

المعاهد العليا أي أن نتفق معها فتقوم هي مع لجنة من الحكومة بالاشراف على هذا العمل إذ لها خبرة طويلة بالتعليم ولأنه لا يمكن للحكومة أن تؤسس معهد حقوق أو غيره لأن المعلمين الأكفاء يعلمون في المعاهد المذكورة. ولقد راودت هذه الفكرة رؤوس مدراء هذه المعاهد وبالامكان الاتفاق معهم ضمن الوضع الوطني.

٣ - أطلب من الحكومة لو أمكن الأمر أن يصبح العلم الإلزامي مجاناً ولقد سبقتنا دول كثيرة بهذا الأمر ومنها مصر. ولا يمكننا انتظار مشروع انشائي لكي يتوفر العلم الابتدائي للجميع ومشروع كهذا لا يمكن أن يكلف الحكومة أكثر من خمس أو ست ملايين ليرة.

٤ - المنح. يجب رفع هذه المنح إلى مستوى معقول لكي يتمكن أبناء البلاد وخاصة الفقراء من العلم. إذ لا يجوز أن يبقى العلم اقطاعاً على أولاد الأغنياء والتجار.

٥ - سأحدثكم عن قضية ربما تضحكون لها بادية ذي بدء. من الضرورة الماسة أن تشكل الحكومة أو تنشئ داراً للأوبرا.

رئيس الوزارة: مقاطعاً - لقد وضعتها في مشروع البلدية للقرض القادم.

كمال جنبلاط: متابعاً - إن تأخر البلدان الشرقية راجع إلى الشجيرة المقيدة وهذه تتأثر بالموسيقى وهي أكبر مهذب للشعب وللجماهير فالمسرحيات وغيرها التي تعرض في هذه الدور لها مفعولها وكلنا يعرف أن للموسيقى أكبر أثر على نهضة المانيا وإذا تكلمت عن مشروع الأوبرا فمعنى ذلك مع احترامي للموسيقى العربية إنني أرى أن موسيقانا لا تمثل شيئاً بنظري لأنها لا تمثل إلا العواطف الغريزية المنحطة عند الإنسان ويجب أن نرفع البلاد بالموسيقى عن هذه العواطف الحيوانية. فمشروع من هذا النوع لا يكلف أكثر من مليون ونصف مليون ليرة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزارة: إن بلدية بيروت تعد مشاريع كثيرة لتحسين البلد من كل النواحي. ولقد أدرجنا في هذه التحسينات إنشاء دار للأوبرا أو تياترو كبير ولقد وضعنا أموراً أخرى ربما تضحك أكثر من الأولى وهي مثلاً إنشاء جنيئة حيوانات. على كل يجب أن تكون في البلاد مؤسسات كبيرة كالمجودة في أوروبا. إذن إن الكلام الذي تفضل به كمال بك جنبلاط لا يستدعي الضحك بل يستدعي الاهتمام والتشجيع.

الرئيس: الكلمة للسيد سامي الصلح.

سامي الصلح: يقول المثل من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه. وأنا لا أشارك لا كمال بك ولا رياض بك بالرأي فالمرحوم حسني الزعيم فكر بإنشاء أوبرا في الشام. نحن لسنا بحاجة الآن إلى أوبرا

ولا إلى جامعة كما فكرت وزارة التربية. نحن الآن بحاجة لمدارس ابتدائية فلقد زرت بعض المدارس ووجدت بعض الصفوف تضم مائة تلميذ وبعضها تنقصها المقاعد كما أن هناك بعض المعلمين لا يصلحون للتعليم. فعلينا بادية ذي بدء أن نصلح مدارسنا الابتدائية. ففي بيروت ألوف من الأحداث يجوبون الأزقة، والعمال والفقراء لا يستطيعون إرسال أولادهم إلى المدارس الأهلية. إذن أصلحوا المدارس الابتدائية أولاً ثم انتقلوا إلى إنشاء مدارس ثانوية. أنا من رأيي أن تنتقل إلى التعليم الثانوي ولكن الجامعة تكلف كثيراً وبحاجة لمعلمين غير موجودين عندنا. إن مدارسنا قد أوجدت كثيراً من المحامين والأطباء والمهندسين حتى أصبحوا عالة على المجتمع الذي اتخم بهم. فعلينا يا معالي الوزير أن نحسن حال الأطفال وأن نعتني بإنشاء مدارس للأحداث وأن نكثر المدارس الابتدائية. إن فرنسا وانكلترا وأمريكا تعجز عن إنشاء جامعة كما تفكرون لذلك أرجو أن تعملوا رويداً رويداً.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود

إميل لحود: لما كنت توليت الكلام في مستهل درس هذه الموازنة، وفي كل مرة، أنا مضطر لأن أعبر عن رأي اللجنة المالية لا عن رأيي. ولما تكلمت بشأن التعليم الثانوي عبرت عن رأي اللجنة وعمما قررت. أنا شخصياً من رأي الزميلين محمد بك العبود وسامي بك الصلح بهذا المعنى وكان صوتي في اللجنة المالية ضد هذا البند. ولما جئت للمجلس اضطررت أن أقول ما ارتأت اللجنة.

أما اليوم فأولى بنا أن نحسن التعليم الابتدائي وأن نترك التعليم العالي جانباً لأنه توجد عندنا تخمة في التعليم العالي. وإذا طرحت للبحث قضية الرجوع عن هذين البندين فيكون صوتي بالرفض.

الرئيس: الكلمة للسيد إبراهيم عازار

إبراهيم عازار: أنا من رأي حضرة الزميل كمال بك جنبلاط وأقول إن البلاد متخمة بالعلم الناقص. وكل ما يؤول إلى تحسين العلم يجب أن ننفق عليه بسخاء لأن رسالة لبنان هي رسالة تعليمية ثقافية قبل كل شيء. وكان اللبناني في الماضي يتعلم بنفسه ويذهب لينشر العلم في أنحاء العالم العربي.

وهذه المناسبة أتمنى أن ترصد الحكومة في الموازنة مبالغ كبيرة لرفع مستوى العلم ويجب أن نرفع مستوى المعلم لا معنوياً وعلمياً فقط بل مادياً. تطلبون اعتمادات وتسجلون لنا ٢٠٠ معلم. أتعلمون كم يتقاضى المعلم؟ إنه يتناول معاشاً أقل بكثير من معاش العامل أي ١١٠ ليرات شهرياً. ماذا تطلبون من المعلم؟ أتريدون أن ترفعوا مستوى العلم وحاملو الشهادات لا يقبلون بهذا الراتب. فكروا برفع مستوى المعلم في هذا البلد وعلى هذا يجب أن نعزز دار المعلمين، هذه الدار التي تخرج اختصاصيين. العلم فن كالطب والهندسة والمحاماة وليس كل من يحمل شهادة بكالوريا يصلح لأن يكون معلماً. يجب أن نعزز دار المعلمين وأن نصرف عليها بسخاء خصصوا

أكثرية المبالغ المخصصة للخارج إلى بعثات ترسل لتتلقى فنون التعليم. أتريدون إنشاء جامعات ولا يوجد في هذا البلد أكثر من عشرة أخصائيين في فن التعليم؟

وأرى أن تهتم الحكومة في التعليم المهني، لأننا متخمون بالأطباء والمحامين، أعطونا أصحاب حرف وأمنوا لهم عملاً في هذا البلد. نحن نعلم ومدير التربية يعلم أن مدرسة الصنائع تخرج من ١٠٠ إلى ٥٠ صناعياً في السنة ولا يوجد عشرة منهم يوفقون إلى عمل. يجب أن تجبر الشركات على استخدام الصناعيين الذين ينهون دروسهم. بهذا تشجعون العلم.

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجية

حميد فرنجية: أظن أن الموضوع الذي يبحث الآن والذي يهم جميع اللبنانيين هو أوسع بكثير من أن يبحث في جلسة واحدة أو أن توضع له البرامج في جلسة مجلس تكون فيها الآراء كناية عن ملاحظات سريعة ولا يمكن أن يبنى على أساسها برنامج تعليمي إلا بعد أن يدرس درساً وافياً مع رجال أخصائيين ومسؤولين عن التعليم. عندئذ تعرض هذه الدروس على المجلس فيصدقها أو ينتقدها.

إن قضية التعليم هي قضية واسعة جداً وأظن أنه لا يختلف اثنان على أنه يجب البدء بها من البداية إذا كان للإنسان حق بمطالبة الحكومة بشيء فهو مطالبتها بالتعليم الابتدائي ونحن في لبنان ننظر إليه بعين ضيقة. لقد صرفنا الملايين حتى الآن ونصرف كل سنة الملايين أيضاً وأرى في الموازنة الحالية ثمانية ملايين ونصف المليون وهو مبلغ ليس بالكبير ولكنه كبير بالنسبة لموازنتنا ونحن لا نهتم إلا بالتعليم الابتدائي وإرسال البعثات للخارج وبيع بعض التشجيعات التي نعطيها لدور التعليم أو لدور تربية الأطفال وما هي إلا رمزية.

نحن نصرف ٨ ملايين ليرة على تعليم ٧٥ ألف ولد ويبقى خارج دور التعليم الحكومية ما يقارب أربعة أضعاف هذا الرقم أي أننا نعلم ٧٥ ألف ولد بـ ٨ ملايين ليرة ويبقى ٣٠٠ ألف ولد يتعلمون في المدارس الخاصة التي لسوء حظ هذا البلد تتسم بالطابع الطائفي. فإذا أخذنا هذا الرقم كأساس لرأينا أن قضية تأمين التعليم الابتدائي من المحال في حالتنا المادية هذه. ولا يمكن للدولة الابتدائية أن تتحمل ٣٠ مليون ليرة للتعليم ويوزع الـ ٤٨ مليون ليرة الباقية من موازنتها على دوائرها الأخرى لأن هناك ضروريات للدولة لا يمكن تجاهلها وإذا بقينا على هذه الحالة فسنبقى كأننا في حلقة مفردة.

إذن أين هو الدواء؟ أنا من جهتي لا أرى إلا دواء واحداً وهو أن يتعاون الأهليون مع الحكومة ولنأخذ قضية التعليم الابتدائي في أي بلد من بلدان العالم نرى أن المدرسة الابتدائية تسمى المدرسة البلدية أي إن البلدية في كل بلد تأخذ على عاتقها القيام بمهام المدرسة ولا تهتم بها

الحكومة إلا من جهة الرقابة والقوانين واختيار المعلم والشروط لقبوله ولكنها لا تهتم بالناحية المادية منها.

ولنأخذ مثلاً آخر: يوجد في المشروع الانشائي مليون ليرة لإنشاء مدارس وهذا رقم لا يستهان به بالنسبة لحالتنا المالية الحاضرة وعندما بحثنا في اللجنة هذا المشروع سألت أحد الزملاء عن حالة المدرسة في بلده، وكنت مطلعاً على حالتها، فأجابني إن هذه المدرسة كلف بناؤها ١٢٥ ألف ليرة. ولو أخذنا أساساً متواضعاً لتكاليف كل مدرسة لما أمكن الحكومة أن تشيء بالمبلغ المرصود في المشروع الانشائي أكثر من ١٥ أو ١٧ مدرسة ولكن ما هي حاجتنا من هذه المدارس؟ حاجتنا منها أن نصل إلى بناء ألف مدرسة. فمن أين لنا أن نصل إلى هذا الرقم. فإذا ابتدأنا بالبناء منذ الآن وكان لنا في كل عام مشروع انشائي لما انتهينا من إيجاد الألف مدرسة قبل خمسين عاماً.

أحببت أن أبين هذه الأرقام لأطلعكم على ما هي امكانيات وزارة التربية الوطنية في حقل الانشاء ولكي تكون مطالبينا منها ضمن دائرة المعقول. أود لو أن الحكومة تعمل مرة واحدة إلى تشريع يوجب على الأهلين المساهمة في نفقات بناء المدارس، وقد عمدت إلى تطبيق هذه القاعدة طيلة وجودي في وزارة التربية الوطنية أي إنني لم ابن مدرسة واحدة ما لم يساعد الأهلون على بنائها بتقديم أرض أو عمل. أقول يجب أن يبدأ الأهلون بالمساهمة ببناء المدرسة وبعد ذلك يسن تشريع عام يوجب على الأهلين دفع قسم من معاشات المعلم وعندئذ يمكن أن نتكلم عن التعليم الابتدائي والعالي.

وأنقل الآن إلى قضية إنشاء الجامعة فأقول: لا شك في أنه عندما نسأل هل لديكم جامعات لبنانية ونضطر أن نجيب بالنفي نحس بالمرارة تحز في نفوسنا ولكني أود أن أتغلب على هذه المرارة وأن أقر ويفر الجميع معي بفضل الجامعات التي بنيت في هذا البلد منذ ثلاثة أرباع القرن وما تزال تؤدي أجل الخدمات لهذا البلد وهي التي جعلت أبناءه يترنمون بأنهم من جنس خاص وهي التي جعلتنا نقول إن لبنان بلد الفكر والاشعاع والثقافة. أجل هي التي تركت له هذه الصورة الحالية الجميلة.

وهنا لي رجاء أن لا تكون هذه الجامعة المنوي انشاؤها جامعة لمزاحمة هاتين الجامعتين بل أن تكون لتكميلها. هناك دروس عديدة لا تدرس فيهما فلو أنشأنا مثلاً مدرسة للطب لأضربنا بالجامعتين وبنا أيضاً ولكن إذا نحن أنشأنا فرعاً للتخصص بالطب ولا يوجد مثل هذا التخصص في هاتين الجامعتين لخدمناهما وخدمنا أنفسنا أيضاً.

يقولون إن في هذا البلد تحمة علم ومتعلمين وأنا أعترف بأن عدد حاملي الشهادات العالية أصبح

عالياً وأصبحنا أغنياء من جهة وفقراء ومن جهة أخرى، فالمحامون عديدون والأطباء كثيرون ولكن ذلك لن يكون سبباً في إغلاق مدرسة الحقوق مثلاً. نحن في لبنان بلد الديمقراطية وإنه من غير الجائز أن نمنع اللبناني من اختيار ما يريد من العلوم ولكل لبناني الحق بأن يجرب حظه في أي طريق شاء. إن هذه التخمّة متأتية عن طريق واحدة وهي إن شبابنا مسوقون إلى اختيار الطب والمحاماة لأننا محرومون من جامعات تؤمن لنا علوماً أخرى ولسوء الحظ بلدنا صغير ولا يمكن لأي مهنة أن تعيش فيه، فلنضع حداً لهذه التخمّة أرى أن نشجع التعليم المهني وهذا موجود في مدرسة الصنائع والفنون الجميلة ولكنه تعليم ناقص لأنه يأخذ قسماً ضئيلاً من التعليم المهني وأذكر الذين سافروا إلى الخارج كأوروبا أو أميركا مثلاً بأنهم يجدون في كل بلد مهناً محلية ينبغي بها أهل تلك البلدة وهذه المهنة تدر عليهم ما يقارب ما تدره المصانع الكبيرة. اذكروا صنع الزجاج في «نيس» وصناعة التخریم في «فلورنسا» الخ. يجب في كل بلد أن تكون هذه المهن الصغيرة متنوعة ورخيصة وبذلك تدر على العالم أرباحاً تعادل أرباح المصانع الكبيرة. وأخيراً أرجع إلى الاقتراح الذي تقدم به حضرة الزميل كمال بك جنبلاط فأقول: لا أعلم في أي وقت ستتمكن بلدية بيروت من إيجاد دار للأوبرا أو تياترو ولكنني أشك في إمكانية إدارتهما من الناحية الفنية. وأنا أخشى من أن تطغى هذه الموسيقى الرخيصة التي نسمعها مرغمين. وإذا كان هذا المشروع لا يمكن تحقيقه بالنسبة لحالتنا المادية فلماذا لا يبدأ بوضع منهاج تعليمي فني في محطة الإذاعة؟ إن صحن الفوتوغراف التي تدق «السامبا» لا يكلف أكثر من الذي يدق موسيقى «لبتهوفن» أو غيره من مشاهير الموسيقيين. فهل للحكومة للمرة الأخيرة أن تهتم بإيجاد مدير مسؤول من الناحية الفنية وهل لها أن تخصص وقتاً قصيراً بالأسبوع لكي نبدأ بتدريب أهل هذا البلد على سماع الفن؟

الكلمة للسيد أمين نخلة

الرئيس:

لقد تبسط المجلس في هذا الموضوع كثيراً لذلك سأرجع إلى نقطة نحن في أشد الحاجة لبحثها: كنت أود أن تكون هذه الجلسة سرية لأنه لا يجوز أن تبحث موازنة وزارة التربية في لبنان في جلسة علنية وأن يقال في مجلس نواب لبناني إننا في لبنان نأتي بعد تاريخنا الطويل العريض بالعلم والثقافة في الشرق العربي بزيادة ١٥٠ معلماً في وزارة التربية، فقبل البحث بالجامعة والمجامع العلمية وبالأوبرا وقبل تنسيق الموسيقى لتناسب مع أذواق الناس علينا أن نبحث في أنه توجد قرى في لبنان ليس فيها مدارس للتعليم ولا في جوارها قرى فيها مدارس للتعليم الابتدائي وعلينا أن نعلم أنه توجد في بلد النور والاشعاع والثقافة والعلم والجرائد قرى فيها مدارس رسمية وفي هذه المدارس صفوف لا يقل عدد طلابها عن المائة. هذا في باب العلم والثقافة اسمه عار وتقصير.

أمين نخلة:

كنت أتمنى أن تكون هذه الجلسة سرية وأكرر ذلك لكي نقول على وضوح من الكلام إنه لا يجوز أن يبحث في سنة ١٩٥٠ في لبنان في قضايا تعليمية كما نبحثها اليوم.

سمعت أن في لبنان علماً ناقصاً فسكتنا وسلمنا وأنا أعترف أمام الجميع بأنني لا أفهم ما معنى العلوم الناقصة. أحيان يقولون في لبنان وتحت سمائه هنا وفي كل المدارس العالمية العليا وفي انكلترا وفرنسا وغيرهما وعندما يكون بين يدينا تقويم سنوي فيه أكثر من مائة شهادة في الهندسة، أهل يقال في هذا التعليم إنه ناقص؟ ويملكون أيضاً أكثر من مائتي شهادة سنوية في الطب فهل هذا أيضاً علم ناقص؟ وماذا نقول في شهادات الحقوق وغيرها. أنا أرجو من الجميع حاضرين وغائبين أن لا يظن أحد أن في لبنان علماً ناقصاً. نحن نشكو من أمرين اثنين، من كثرة العلم لأفراد معينين ومن منعه عن أفراد معينين. نحن عندما نتكلم بالمقاييس بيننا وبين أمة أوروبية كبرى تكون علومنا ناقصة وأما إذا كانت المقاييس بيننا وبين الدول الشرقية فنحن في مثل هذه الحالة على تخمة باهظة. لن يحرم معالي وزير التربية ولا سعادة مديرها من الشاء لا مني ولا منكم وأنا أعلم أن معالي الوزير كان يتمنى من صميم قلبه أن يقول إني زدت ٥٠٠ معلم و٥٠٠ مدرسة. نعم أرجو أن يفهم الجميع أن في المناطق البعيدة أناساً محرومين من التعليم الابتدائي نحن لا نشكو من العلم التام عند الأفراد ولكننا نشكو من فقر العلم للقري البعيدة. أنا أرجو من معالي وزير التربية وأنا أعرف ما يتمنى لبلادنا أن يتقدم إلينا لا بتعيين ١٥٠ معلم بل بإنشاء مائة مدرسة وتعيين ألف معلم أنه لا يجوز لمعلم أن يعلم مائة تلميذ.

أيها السادة: أنا ألفت نظر الحكومة إلى هذه القضية الخطيرة. نحن اليوم في هذه الموازنة قد قصرنا بقضية التعليم ولا أطلب منكم أن تفعلوا في هذا المضمار كما فعلت مصر إذ إننا عاجزون عن مجاراتها في الأمور المالية ولكن أن نأتي ونقول فتحنا ١٠ مدارس فهذا اسمه بخل في بلد العالم.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: سأدع المعالي وزير التربية الإفاضة بهذا الموضوع الضخم إنما سأكتفي بالإجابة على أمور ثلاثة وردت في معرض البحث وكنت أتمنى أن لا يحتد أمين بك نخلة لأن الحسدة تتعبه وأنه لو رجع قليلاً إلى الماضي لرأى أننا عندما استلمنا المدارس من سلطة الانتداب أن عدد الطلاب كان من ٢٠ إلى ٢٣ ألفاً وأصبح اليوم يربو على ٨٠ ألفاً وكان عدد المدارس ٢٠٠ وأصبح بعد ستة أعوام يربو على ٨٠٠ مدرسة وإن نوع المدارس قد تبدل فبعد أن كانت المدارس ابتدائية فقط أصبحت اليوم ثانوية وعالية ومهنية.

إن مستوى هذه المدارس أصبح الآن حتى شهادة «البريفا» وهو على ازدياد ونمو. وبالحقيقة لا

يمكن تعميم التعليم الابتدائي وجعله مجانياً تماماً إلا عندما يشترك الأهليون بذلك كما قال حميد بك فرنجية وحتى يصبح لكل قرية بلدية وأمامها مدرسة . فلم يوجد في التشريع الموجود شروط كتقديم المعدات والأرض ولكن هذا يحتاج لتشريع خاص وستقدم منكم بطلبه .

أعود الآن الى قضية التعليم الثانوي والعالي . أما وقد قلت إن هذا التعليم الابتدائي لا يمكن أن يكون على عاتق الحكومة ويجب أن يشترك به الأهالي والبلديات فعلى الحكومة أن تبشر التعليم الثانوي إذ من العار أن يكون لنا فحص بكالوريا ولا تكون لنا مدارس تهيب لها . نحن منفردون بهذا الأمر عن كل بلدان العالم لذلك أصر على أن نبتدىء بإيجاد مدارس ثانوية للبنين والبنات .

وأعود إلى التعليم العالي . نحن لم نقصد إيجاد جامعة كما ظن لتعليم الطب أو الحقوق أو الهندسة نحن سنبدأ بإنشاء معهد للدراسات التي لا توجد بهذه المعاهد الموجودة وستكون لهذه الدراسات صبغة وطنية . وسنهتم أكثر من هذا بأن نوجد بيئة جامعية وطنية تنمو وتصبح انشاء الله جامعة بعد زمن هذا ما أردت أن أقوله تاركاً لمعالي وزير التربية الكلام إذ سيحدثكم مطولاً في الموضوع .

الرئيس : الكلمة للسيد كمال جنبلاط .

كمال جنبلاط : سأجيب لأول مرة باسم الحكومة . فعندما قلت العلم الناقص قصدت به تكديس العلوم وجمع الشهادات أما العلم التام فهو هضم هذه في بوتقة لها هيكلها الخاص . إن العلم الناقص هو تقوية الظاهرة والعلم التام هو تقوية الداتية . إن العلم الناقص هو عدم التخصص الصحيح والعلم التام هو العلم المنتظم العيق . إن العلم الناقص هو أنه لا يوجد عالم واحد في فن واحد في لبنان لا مهندس ولا طبيب حتى ولا سنكري ولقد أصبح للشرق الأقصى علماء وكذا في اليهود علماءهم وهم طبعاً الذين بدأوا فنحن نحارب العلم بالجهل إذا أردنا محاربة الصهيونية . إن العلم الناقص هو الأدب الناقص السخيف القائم على القصص الرخيص ومناجاة العاشق والعلم الصحيح التام هو العلم الذي يغور ويظهر الصفات الإنسانية ويبلورها . إن بريطانيا مدينة لشكسبير ومسرحياته في قسم كبير من نهضتها ورقياها . إن العلم الناقص هو التوقف عند النقل والنقل عن الناقلين ؛ فنحن نقل عن ناقلي الناقلين مع أن العلم التام الحقيقي هو العلم الخالص لإنتاج مثمر جديد والمؤسس على الاكتشاف والحقيقة .

والآن أرجع إلى القضايا التي أثارها حميد بك فرنجية وإني أؤيده في جميع النقاط العملية ومنها قضية إشراك الأهالي ببناء دور المدارس بالقرى فحسابي عن التعليم الابتدائي ليس مبالغاً به أو ناقصاً إذ قدرت له خمسة أو ستة ملايين ولو طبقت فكرة حميد بك لتوصلنا لتعميم العلم وأكرر قولي عن الإذاعة فهذه يجب أن نجعلها أداة التسلية وتهذيب الشعب وإلا فلا ضرورة لأن تبقى

بيد الحكومة، ولتسلمها لشركة كشركة روكسي مثلاً. أما تخمة التعليم فأريد أن أوضح أن هذه ناجمة عن مرضين الأول مرض اجتماعي هو الكسل والغرور فعندما يحصل أحدهم على شهادة سرتيфика لا يعود يحمل المعول وهذه النفسية المريضة ألقت من هؤلاء طبقة جديدة بينما كان عليهم أن يعطوا المثل بالحقل الفكري والعمل والمرض الثاني هو حل مشكلة البطالة العلمية ولا يمكن ذلك إلا إذا جعلنا من المهن الحرة وظائف اجتماعية. وعندما لا تصبح الطبابة والهندسة والمحاماة وسيلة للكسب تحل البطالة ولا تحل برأيي إلا على الطريقة الاشتراكية فعندما يحدد الانتاج لكل معمل ضمن تصميم اقتصادي تعين به طريقة إنشاء المعمل ونوع سلعه وكيفية تصريف بضاعته ومقدار تكاليفه إذ ذاك فقط يمكننا أن نقضي على البطالة.

الرئيس: الكلمة للدكتور شهيد الخوري

شهيد الخوري: كنا قد تمنينا في السنة الماضية أن تكون لدى الوزارة دائرة طبية تراقب مدارس الملحقات على الأقل وحتى الآن لم نر وجهاً لطبيب يقوم بهذا العمل لذلك نرجو من معالي وزير التربية إفادتنا عما تم بهذه القضية.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير التربية.

وزير التربية: حضرة الرئيس، سادتي، إن طول البحث في أمور التربية الوطنية هذا المساء يدل دلالة واضحة على ما يعلقه المجلس من أهمية على التربية والثقافة ولكن اسمحو لي أن أعلق على ذلك بقولي إن بلداً يبنني في كل سنة مائة مدرسة ويضيف ألف تلميذ ويعين ٢٠٠ معلم حتى يصبح عدد التلامذة فيه بنسبة ٢٠٪ هو بلد لا يجوز أن يتهم بالافتقار بالعلم والبخل على التعليم. إن عدد التلاميذ هو ٢٠٠ ألف أي إن ١٨٪ من جميع السكان هم طلبة. ومع ذلك فإن هذا الاعتماد الكبير البالغ ثمانية ملايين ليرة ونصف المليون والمخصص لوزارة التربية إن هذا الاعتماد لا يصرف كله على التعليم الابتدائي الذي لا تتجاوز مكاليفه خمسة ملايين والباقي يصرف على الدوائر التابعة لوزارة التربية كدائرة الآثار والمكتبة الوطنية والصنائع والمنح المدرسية والبعثات إلى الخارج. إذن بخمسة ملايين ليرة يتعهد لبنان نصف الفتيان والفتيات بالتعليم وهو مبلغ ضخم لأنه يتناول نحو سبعين ألف طالب.

أيها السادة لقد أتيتكم على ذكر جميع أنحاء التربية من الناحية الفنية والاجتماعية ولو أتيت لأجيب عليها جميعاً لما كفيت جلسة كاملة من جلسات المجلس لذلك لأن ما نثرتموه هو كتاب ضخم يستطيع المؤلف أن يصرف سنة بدرسه وبحثه. ولكنني أود أن أجيب باختصار على بعض ما ورد.

المدارس الابتدائية: إن وزارة التربية تعنى عناية خاصة بتعميم التعليم. لقد قيل إن هناك قرى لا

توجد فيها المدارس نعم ولكن القرى التي لا يوجد فيها مدارس هي قرى لا يوجد فيها عدد كاف من التلاميذ يكفي لفتح مدرسة كما أنه لا توجد في لبنان إلا ما ندر قرية بها مائة تلميذ والتي أشار إليها الزملاء لا يتجاوز طلابها ٢٠ أو ٣٠ والأكثر أهم. أما التعليم الثانوي، فإن الدولة تعنى بالأولاد الفقراء والعمال وأصحاب المعاشات المحدودة أما أبناء الموسرين فيذهبون إلى المدارس الخاصة. فمدارس الدولة لا تتعدى التعليم الابتدائي وقليل منها الثانوي. أليس من واجب على الدولة نحو الطالب النابه الفقير؟ من يعنى هؤلاء السبعين ألف طالب متى أنهم دروسهم الابتدائية وليس بإمكانهم الإنفاق في المدارس الخاصة.

إن من واجب الدولة أن تؤمن لهؤلاء دروسهم العالية. فالمدارس الثانوية المنوي إنشاءها ليست للأغنياء وليست للمزاحمة بل لتجمع المتفوقين في دروسهم الابتدائية ولتجذبهم وترسلهم على نفقتها إلى المدارس الوطنية وهذا العمل على سبيل التعاون مع المعاهد الخاصة في تعليم الطبقة الفقيرة. ثم هناك أمر المائة تلميذ في غرفة واحدة. نعم يا سادة قد تجدون ذلك في بعض المدارس حيث لا يوجد عدد كاف من الغرف والأبنية وقد تجدون هذا على الأخص في بيروت وطرابلس حيث وجد في أول العام المدرسي سبعة آلاف طالب وطالبة في الشارع ولذلك اضطررنا لإيوائهم وبسرعة أن نفتح خمس مدارس في بيروت وسبع في طرابلس.

هناك شيء أتألم منه وهو أنه ليس للحكومة أبنية صالحة لأن تكون مدارس، إن مدرسة تتسع لمائة تلميذ لا تكلف أكثر من مائة ألف ليرة وإن الوزارة تتعهد أن تبني من موازنة السنة الحالية على الأقل عشر مدارس حكومية أما الأبنية المخصصة للمشروع الإنشائي فهي ليست للمدارس الصغرى، وكما تفضل حميد بك يجب أن ينصرف الطالب بعد أن ينال الشهادة الابتدائية إلى ناحية من اثنتين صناعية إذا كان متوسطاً وعلمية إذا كان نابهاً فالمشروع الإنشائي سيؤمن مدرسة من هذا النوع في كل محافظة تتسع كل واحدة منها لأكثر من خمسمائة طالب وطالبة وهكذا يخرج الطالب حاملاً شهادته الابتدائية أو التكميلية فينصرف حسب حاجته وكفاءته إلى الناحية الصناعية أو العملية. وأنتهز هذه الفرصة لأقول إن كل بلدة في لبنان تؤمن عدداً من الطلاب مع أرض وجدران مدرسة فإن الحكومة ترسل البنين حتى نهايته على نفقتها وترسل المعلمين اللازمين لها.

أما الجامعة فإنه ليحز الألم في قلوبنا عندما نرى أن هناك جامعة سورية وجامعة عراقية وجامعة مصرية وجامعات تحيط بلبنان إني اتجهت وهو مكتف بمدرسة بدائية ليس لنا هدف للاصطدام مع الجامعات ولقد تفاهمت معهم ولن ننشئ لا للطب ولا للهندسة بل نريد أن نكمل المواضيع الناقصة. إنه من العار أن نذهب وأن نستشرق في باريس ولندن وغيرها وأن لا نجلب هؤلاء ليتعلموا عندنا. سنكون حذرين في عملنا ولعلنا يكون نواة نتعهد بها بجهودنا إلى أن تصبح

جامعة كبرى تشع كمنارة على كل الشرق العربي. وكم كنت أفرح وأتهلل عندما يقول لي بعض الأساتذة أبدأ بهذه الجامعة ونحن نعلم بها مجاًناً لوجه الله ولمصلحة لبنان. لا تخافوا من الجامعة يا سادة فنحن لا نريدها حكومية وسينشأ لها مجلس أمناء يشرف عليها ويديرها الأخصائيون نعم إن الأطباء والمحامين قد أصبحوا أكثر مما يستطيع أن يتحملة البلد ولكننا لن نبني للطب والصيدلة عدا أننا حددنا عدد الطلبة فالكراسي للطب سواء في المعهد الفرنسي أو الجامعة الأميركية محددة بعشرين ويختار أصحابها بالامتحان. وهكذا نحدد عدد هؤلاء كلهم. ولكن هناك أمراً لا بد أن أبسطه أمامكم وهو قضية المعلم، ماذا نطلب من المعلم؟ نطلب في المعلم العلم والفضيلة لكي يربي أولادنا على الفضيلة والعلم. نطلب فيه الطموح والإخلاص والأمانة. نطلب فيه الكمال لأننا نريد أطفالنا كملاً. وماذا نقدم لهذا الكامل؟ نقدم له مائة وعشر ليرات هل يمكن لشاب طموح في الحياة أن يقبل بهذا الراتب؟ إنه لا يأتي إلى وزارة التربية إلا من صرف سنة من حياته يفتش عن عمل فلا يجد وعندئذ يأتي ليعلم.

أيها السادة لقد أتاني طالب يطلب مكاناً في وزارة التربية فرأيت حسن الهندام وسيم الطلعة ويحمل شهادة الفلسفة فسألته هل تعرف ما هو المعاش؟ فأجابني ١١٠ ليرات قلت وهل تستطيع أن تعيش بهذا المبلغ؟ فاحمر وجهه وأطرق خجلاً والدمع يكاد ينهمر من عينيه فقد قلت أنت ابن لي وأنا في الوزارة كأب لك. فقال يا سيدي ماذا تريد أن أعمل لقد وجدت بيتاً في القرية يقبل أن يقدم لي غرفة وطعاماً مقابل ٩٠ ليرة وفي الصيف لا أشتغل فأعيل عائلتي براتبي أما لبسي فكما ترى. أيها السادة كيف يمكن أن يقبل شاب بعز العمر بمرتب كهذا؟ لذلك لقد قررنا أن نثبت هؤلاء الوكلاء المعلمين الذين مرت عليهم خمس سنوات دون زيادة في رواتبهم ودون أن يعطوا تعويضاً ما.

وهناك أمر ثانٍ إننا على اتفاق مع كل المعاهد في لبنان على أن تخضع للتفتيش الحكومي ولي الأمل في أن يذهب مفتش الحكومة ويفتشها جميعها في أقرب وقت.

تصفيق

وسوف لا يحصل هذا بالضغط بل بالتضامن وأنا أود أن أعيد ما قاله حميد بك فرنجية إن هذه المدارس قد مدت يد التفاهم لنا وقبلت أن تجعل اللغة العربية إجبارية وأن تسير معنا جنباً إلى جنب لما فيه خير لبنان وعزه. ولكن متى أنشأت المعاهد الثانوية والعالية والجامعة والتفتيش فمن أين نأتي بالرجال الأكفاء والمعلمين. ومن يقبل من حاملي البكالوريا أو ليسانس الأدب أن يرتبط معنا بمعاش مائة ليرة بينما المعاش في المدارس الخاصة خمسمائة؟ إن تنظيم ملاك دار المعلمين هو أن يثبت المعلم براتب يتناسب مع الشهادة التي يحملها وهذا لا يكلف الحكومة أكثر من ٦٠٠ ألف ليرة.

أنا مستعد لأن أقتصد في موازنة وزارة التربية أي من البنود غير المنتجة ٤٠٠ ألف ليرة على أن يزداد إلى هذا الرقم ٢٠٠ ألف ليرة لتنظيم ملاك المعلمين ليصبحوا أداة صالحة. لذلك أرجو من المجلس الكريم أن يقر هذا المبلغ الذي لن يصرف إلا في هذا السبيل وأنا باسم وزارة التربية أقبل أن لا يدفع هذا المال إلا بعد أن تؤمن هذه الوزارة الـ ٤٠٠ ألف ليرة.

لقد زدنا هذه السنة ٢٥٠ معلماً وفتحنا ٩٣ مدرسة وسوف لا نقف في أعمالنا عند كل ما قررناه، أما البعثات فهي منظمة وليس الفضل في تنظيمها يعود لي فقط بل الذين سبقوني ومنهم حضرة الزميلين حميد بك فرنجية وفيليب بك تقلا اللذين نظما هذه البعثات وما زلنا نحن نتبع هذا الطريق القويم الذي رسماه: يقدم الطالب طلبه فتدرسه لجنة خاصة وتنظر فيه إلى ثلاثة أمور:

١ - مقدرة الطالب العلمية والعقلية

٢ - الموضوع الذي يريد التخصص فيه

٣ - عدم مقدرة ذويه المالية.

وهناك شرط رابع يوجب على طالب التخصص أن يرجع بعد الانتهاء من تخصيصه لخدمة الحكومة مقابل المدة التي قضاه في التخصص على حسابها.

وقد أونا إرسال ١١٢ طالباً هذه السنة لفرنسا والولايات المتحدة وانكلترا وسويسرا وأسوج. وهؤلاء سيكونون ثروة علمية للبلان، ذلك أن منهاج التربية واسع وهناك عمل جبار يجب أن يقام في المدارس الابتدائية والثانوية والجامعية والمهنية وفي أندية الرياضة، ويجب أن يعاد النظر به.

وهناك مسألة اختيار الكتب، فوزارة التربية عينت في اللجان أخصائيين من رؤساء الجامعات الأميركية والفرنسية والمعاهد الكبرى كالمقاصد الخيرية والبطيركية والثلاثة الأقمار والحكمة. تجتمع هذه اللجنة لتدرس مشكلة التعليم. ولبنان، بلد الفكر، إذا تخلّى عن التعليم العالي والجامعي يكون قد تخلّى عن أغلى ميراثه. لذلك أطلب من المجلس الكريم الموافقة على الزيادة لكي ننظم سلك المعلمين ونجعله لاثقاً بمكانة هذا البلد الثقافية والعلمية.

والآن ننتقل إلى طرح البنود للتصويت الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة الفصل الأول - الإدارة المركزية. البند الأول الإدارة المركزية (١٦٣٧٠٠) ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده.

أكثرية. ألخ...

الرئيس: قبل البند الأول معدلاً الكلمة للسيد حميد فرنجية.

حميد فرنجية: حبذا لو كانت الحكومة تعمد إلى بيع أرض مدرسة الصنائع الحالية وتنقل هذه المدرسة خارج البلدة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: إن نقل مدرسة الصنائع من مركزها الحالي مقرر.

الرئيس: الكلمة لدولة سامي بك الصلح

سامي الصلح: كنا أنشأنا لجنة مهمتها بيع مدرسة الصنائع. وكذلك لا يجوز أن تبقى المدرسة الزراعية في حي الصنائع أيضاً حيث يساوي ثمن ذراع الأرض ٤ ليرات ذهب وعلى الحكومة أن تنقل هذه المدرسة لخارج المدينة. ثم قرأت في الصحف إن في نية الحكومة أن تبني قصراً لرئاسة الجمهورية في حي الصنائع وكذلك قصراً لوزارة العدل، ولا توجد نسبة بين قيمة الأراضي في الصنائع وقيمتها في الضواحي، حيث يساوي ثمن الذراع في حي الصنائع ٣ أو ٤ ليرات ذهبية بينما يساوي في برج حمود ٣ ليرات لبنانية. إن الزميل كمال بك جنبلاط وغيره من الزملاء يشكون من عدم إمكان حل أزمة السكن وهذه سببها غلاء ثمن الأراضي في بيروت.

لا يجوز أن يسمح بالتجارة بالأراضي ويجب أن تتبع طريقة لنقل أكثر الدوائر الحكومية خارج المدينة، وأقترح أن تنقل بلدية بيروت إلى المشتل الزراعي، وقصر العدل يجب أن يبنى في الحرج. هل يجوز أن يبقى المشتل الزراعي بالقرب من المتحف والذراع يساوي هناك ليرتين ذهب؟

على الحكومة أن تنفذ القرارات التي اتخذت منذ سنة ١٩٤٥ وأرجو نقل بلدية بيروت إلى محل المشتل الزراعي ونقل هذا إلى خارج بيروت وكذلك نقل المدرسة الزراعية إلى منطقة زراعية.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: أريد أن أطمئن سامي بك إلى أن الحكومة قررت نقل مدرسة الصنائع من المكان الحالي الذي تشغله. أما المدرسة الزراعية فهي كناية عن مختبر صغير. والقصر الجمهوري سوف لا يبنى في ذاك المكان أيضاً ولا قصر العدل. ونحن لا يمكننا أن نعمل شيئاً ما لم نرجع إليكم سواء عن طريق الميزانية أو المشروع الإنشائي أما ما تسمعه أو تقرأه في الصحف فهو غير صحيح.

الرئيس: البند الثاني لوازم ونفقات إدارية لمدرسة الصنائع والفنون في بيروت (١٥٥٠٠) ل.ل.

من يقبل به كما ورد فليرفع يده.

أكثرية. ألخ...

الرئيس: قبل البند السابع. لقد انتهينا من درس موازنة وزارة التربية الوطنية وأرفع الجلسة على أن تعقد في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢ آذار سنة ١٩٥٠ (في تمام الساعة السابعة والنصف مساء)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

رفعت قزعون

نظر وصدق

مدير مجلس النواب

الإمضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد اسبر

الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٣ شباط سنة ١٩٥٠

فهرست

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة
 - ٢ - تلاوة الأوراق الواردة
 - ٣ - تلاوة السؤال المقدم من السيد كميل شمعون بشأن مشتري الذهب
 - ٤ - متابعة درس موازنة سنة ١٩٥٠
 - أ - الباب العاشر - وزارة الاقتصاد الوطني.
 - ب - الباب السابع - وزارة العدلية
 - ٥ - تصديق مشروع القانون القاضي بصرف نفقات شهر آذار سنة ١٩٥٠ على أساس القاعدة الاثني عشرية.
- عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٣ شباط سنة ١٩٥٠ برئاسة عطوفة صبري بك حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين رفعت قزوعون ويوسف ضو. وتغيب السادة: جبرائيل المر - أمين نخلة - الدكتور شهيد الخوري - جورج زوين - عادل عسيران - مايز المقدم - محمد العبود - هنري فرعون. واعتذر السادة: عبدالله اليافي - خليل أبو جودة - يوسف الزين - نصار غلمية - يوسف كرم - ندره عيسى الخوري - نصوح الفاضل ..
- وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة ووزير الداخلية - جبران نحاس نائب رئيس الوزارة ووزير الاقتصاد الوطني والبريد والبرق ووزير العدلية والأنباء بالوكالة - حسين العويني وزير المالية - فيليب تولا وزير الخارجية - أحمد الأسعد وزير الأشغال العامة - الدكتور رثيف أبي اللمع وزير التربية الوطنية - الدكتور الياس الخوري وزير الصحة والاسعاف العام - بهيج تقي الدين وزير الزراعة - الأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع الوطني.
- الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.
- فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

- ١ - عريضة من المحامي حسيب نمر عن رابطة الحقوقيين الديموقراطيين يحتج بها على التعذيب الجسدي الذي أدى لوفاة السيد حسن خياط من طرابلس.
- ٢ - عريضة من لجنة حقوق المرأة في طرابلس تحتج بها على الطرق التي استعملها رجال الأمن في طرابلس وأدت لمقتل الشاب حسن الخياط.
- ٣ - عريضة من بعض المحامين يحتجون بها على إطلاق الرصاص على الموكب الشعبية ويطلبون بها إطلاق سراح المحامي عبدالله حريكة.
- ٤ - عريضة من أهالي قرية حوش الرافعة يسترحمون بها تشجيع زراعة الحور وتحرير مصلحته من كل القيود وجعلها حرة أسوة بسوريا.
- ٥ - عريضة من أهالي قرى البقاع يتقدمون بها بمطالبهم المتعلقة بتحسين أحوال الزراعة.

١ - برقية من السيدة فاطمة عبود تطلب بها إنزال العقاب الصارم بالمقدم وديع الدوري لجشعه وإهماله المسلكي الذي أدى لمقتل أخيها الدركي فوزي عبود.

٢ - برقية من مزارعي الموز في صيدا يستجدون بها الحكومة للتعويض عليهم بسبب كارثة الصقيع.

الرئيس: لتحل الأوراق الواردة إلى مراجعها المختصة. الكلمة للسيد رفعت قزعون.

رفعت قزعون: أطلب تلاوة العريضة المقدمة من أهالي قرية «الرافعة» - البقاع المتعلقة بتحرير زراعة الحور من كل قيد.

الرئيس: لتتل العريضة. ألخ...

الرئيس: ننتقل الآن إلى متابعة درس الموازنة العامة ونبدأ بالبواب العاشر - وزارة الاقتصاد الوطني.

ليتل تقرير مقرر اللجنة المالية على هذا الباب.

(فتلا الكاتب التقرير التالي):

تقرير اللجنة المالية عن الباب العاشر - وزارة الاقتصاد الوطني من مشروع موازنة سنة ١٩٥٠

اجتمعت لجنة المالية في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٩ كانون الأول سنة ١٩٤٩ برئاسة معالي الأستاذ لحد وحضور معالي وزير المالية ومعالي وزير الاقتصاد الوطني، وبشرت بدرس الباب العاشر - وزارة الاقتصاد الوطني من مشروع موازنة سنة ١٩٥٠ وبعد المناقشة وافقت اللجنة على هذا الباب كما سيبين أدناه:

الباب العاشر - وزارة الاقتصاد الوطني

فصل وحيد - الاقتصاد الوطني. الخ...

الرئيس: موازنة وزارة الاقتصاد الوطني معروضة للبحث بصورة عامة. الكلمة للسيد كمال جنبلاط.
كمال جنبلاط:

من جملة الأساطير والدعايات المختلفة التي روجها المسؤولون وأنصارهم حول وزارة الاقتصاد التي تسلمتها مدة ٥ أشهر تقريباً، أسطورة العجز المالي الذي سببته سياستي الاقتصادية لخزينة الدولة وقد لفظ حضرة رئيس الحكومة رقم ١٩ مليون ليرة في جلسة سابقة وفي عدة مناسبات.
ولو كان هذا الرقم صحيحاً، لكان يتوجب علي أن أكون قد لازمت وزارة الاقتصاد سنة وتسعة أشهر أو ٢١ شهراً، باعتبار إن الخسارة في بيع الخنطة هي بالنسبة للسعر القديم، أي ٤٢ قرشاً للكيلو: $١٢ \times ٨٠٠٠ = ٩٦٠,٠٠٠$ شهرياً.

وفي الواقع أمضيت في الحكم ٤ أشهر ونصف معدودة.

وهي أول مغالطة يقع فيها رئيس الحكومة وأعوانه ولا غرابة فيظهر أنهم لم يتعودوا لغة الأرقام الصحيحة. وهذه أرقام ٢٥ أيار تكلمت بغير الواقع.

وهي قضية شبيهة تمام الشبه بأسطورة اشتراكي مع السادة الكرام ومع المسؤولين بعمليات التزوير والمشهورة. لقد هدمت بما أوضحت فيما بعد عن موقفي واستقالي من الوزارة الرياضية الأسطورة الأولى وسأهدم أيضاً الأسطورة الثانية:

أول ما يجب إيضاحه أن مشروع تخفيض الخنطة كما جرى هو ليس في الأساس مشروعياً.

عندما تسلمت صلاحياتي في وزارة الاقتصاد أول ما بادرني به الأستاذ رياض بك الصلح:

«الجنرال نوفل خبرني أن عنده أفكاراً فيما يتعلق بالخنطة وإنه باستطاعتنا أن نخفض الخنطة ونعوض عنا الخسارة الناجمة عن مبيعات السكر والأرز وغيرها، شيء من هذا يعني ما بعرف بالمظبوط... وهو من التدابير التي يكون لها تأثير كبير في الرأي العام».

قلت: «سأدرس القضية».

وكان دولته يلح علي في ذلك نظراً لقرب الانتخابات من جهة وضرورة إرضاء العناصر الشعبية خاصة البيروتية منها ولأنه «يريد أن يعمل شي» يظهر طبعاً.

لم يكن لدي بادیء ذي بدء فكرة تخفيض أسعار الحنطة حسب طريقة «نوفل - الصلح».. ولكن كنت أمل أن يحصل هذا التخفيض:

١ - بالتفاوض مع سوريا لاعفاء الحنطة من الضرائب والرسوم المترتبة على كل ما تصدره سوريا للبنان من حبوب.

٢ - بالكتابة لمكتب القمح الدولي وبالاستعلام لدى مراكز التجارة الدولية عن إمكانية استيراد كمية كبيرة من الحنطة من خارج لبنان..

وفعلاً - مع احترامي للنزعات وللغيرة اللبنانية المتأخرة التي يظهرها المسؤولون في هذه الأيام تمهيداً للانتخابات النيابية - كنت أول من تجرأ من المسؤولين على التفكير بجلب الحنطة من الخارج وأول من كتب في هذا السبيل (ولدي نسخ عن هذه المراسلات).

أما النقد النادر الضروري لمثل هذه العمليات، فقد كان لدى المالية ما يقرب من ٣ ملايين ليرة استرلينية ومليون ونصف أو مليوناً دولار لا أذكر تماماً.

وكان لي مشروع - سعت من مكتب الزيوت العالمي - في سبيل تنفيذه يقضي:

بتصدير جميع ما ينتجه لبنان من زيت الزيتون والاستعاضة عن هذا الزيت بزيوت نباتية أخرى للاستهلاك المحلي نستوردها عن طريق بدل الزيت الدولي.

(وهذه الطريقة تمكنا من توفير ما لا يقل عن ١٥ مليون دولار لاستيرادتنا وهي إحدى الوسائل الناجعة والسريعة في سبيل معادلة ميزان الحسابات للدولة اللبنانية).. وغيرها من الوسائل والمشاريع هي مشاريع طويلة الأمد - حتى الاصطياف منها...

المشروع إذن في الأساس ليس مشروعياً - أعترف بذلك للحقيقة - هو مشروع نوفل أو مشروع الصلح - نوفل.

وحتى عندما تبنت المشروع وطلبت تحقيقه، جرى ذلك بصورة غريبة جداً أذكرها للفكاهة والتاريخ.

أقول عندما تأكد المسؤولون عدم الخسارة في المشروع - وفي الواقع كما سترون ليس هناك خسارة في المشروع - وعندما تبنت المشروع وطلبت بتحقيقه رأى المسؤولون من الفائدة أن لا تعود الأبهة أو الفضل في هذا المشروع إلى شخصي الحقير وحدي، فالتأم مجلس الوزراء في قصر الرئاسة وبرئاسة رئيس الجمهورية وفي جلسة لم

يكن لأحدنا - ما عدا ربما رئيس الوزراء - علم بها . . وكان ذلك يوم أحد - أي يوم راحة وتعطيل في الساعة السادسة أو السابعة مساء . . . وأرسلت التلفزيونات والمراسيل في طلبي . . وكنت في الشوف وفي بلدي أروح النفس وأصطاد الطيور، فحسبت أن حدثاً هاماً جرى في الدولة، كمثّل انقلاب أو تعديل وزاري أو غيره وفكرت بأشياء وبأشياء . . .

وأول ما دخلت قاعة الاجتماع وجدت الوزارة ملتزمة بأمها وأبيها . . فابتدري رئيس الجمهورية أو رئيس الوزارة - ولم أعد أذكر تماماً - بقوله مبتسماً:

- انتظرنّاك مش قليل . . كمال بك نريد أن نقر مشروع تخفيض الحنطة . . الحكومة رأت ذلك ملائماً اليوم .

قلت «لشو هالعجلة» - ويوم الراحة عندي مقدس «كان بيسوا أن نجتمع بكرّا أو بعد بكرّا . .»

ولكنني لاحظت أنه ليس من الضروري أن يؤخذ هذا القرار في مجلس وزاري، وإن هذا القرار بموجب المرسوم الاشتراعي ١٨٥ على ما أذكر هو من صلاحيات وزير الاقتصاد ذاته . . . ولا علاقة لمجلس الوزراء به .

فأجبت بما معناه: «الأفضل: تدبير من هذا النوع أن تقره الوزارة مجتمعة» .

وقلت: «طيب» إلا أن النتيجة تهمني في ذلك أكثر من الأسلوب ولكنني فهمت مغزى الحكاية والمقصود منها . . وفي اليوم التالي وفي الواقع أمضيت قرار وزاري صادر عن شخص وزير الاقتصاد بتنفيذ تخفيض أسعار الحنطة . إذ لولا هذا القرار الأخير ل بقي قرار الوزارة غير نافذ .

وللنكتة وللتدليل على العقلية السائدة لا أكثر أذكر حادثة جرت من هذا النوع تتعلق بمشروع إعفاء العقارات المبنية حديثاً من الرسوم والضرائب لمدة خمس سنوات متتالية (وهو تدبير كان يشكل مع مشروع ل لاستملاكات الحديد وتخفيض أسعار التربة والحديد والخشب أحد عناصر سياسة تشجيع البناء) . .

مشروع الإعفاء هو مشروع وأنا الذي اقترحت وكوزير اقتصاد كان يجب أن يدرج في مرسوم المشروع بناء على اقتراح وزير الاقتصاد وبالرغم من هذه أدرج المرسوم: بناء على اقتراح دولة رئيس الحكومة وإنني لا أعاتب الأستاذ الصلح على نيته في إرضاء بعض كبار المنشئين العقاريين في بيروت . . وضحكت طويلاً عندما رأيت المشروع يرسل للمجلس، بناء على اقتراح دولة رئيس مجلس الوزراء .

وتخفيض التعرفة الجمركية آنئذ أيضاً من هذا النوع . فقد سرقت أفكاره ونفذت .

وكذلك فيما يتعلق بجلب الخبراء تمهيداً لوضع الضمان الاجتماعي للنفقات فأنا الذي كتبت لاستدعاء الدكتور ريسون والدكتور مري وغيرهما .

ارتاح العامل والمحترف والفلاح والمتوسط إلى هذه التدابير . فقد توفر على العائلة ما يقرب من ٤٠ أو ٦٠ ليرة شهرياً .

وكان يجدر بنا تميم هذه المسألة.

- تخفيض أسعار الماء والتيار الكهربائي والنور.
- تخفيض الأقمشة الشعبية المصنوعة في لبنان (وقد استدعيت عريضة وعسيلي للتكلم معهم ولانذارهم ولوضع مشروع موحد لهم).
- تخفيض سعر الدخان.
- تخفيض الضرائب البلدية وتسهيل إجازات البناء.
- تشجيع استيراد المواد الضرورية لحياة الشعب.
- إعفاء المشاريع الصناعية الجديدة التي تنتج مواد شعبية والتي يمكنها أن تعيش وتنمو في البلد، من الضرائب لخمس سنوات.
- قانون الضرب على الاحتكارات الداخلية (وقد وضع).
- مشروع التبادل الحر مع الدول العربية الذي وضعته مع الأستاذ حمادة وأقرته الحكومة وأرسل إلى الجامعة ولكن لم تكلف الحكومة أمر السؤال عنه أو الدفاع عنه رغم العروبة التي تنتسب إليها الحكومة.
- وغيرها من المشاريع والمشاريع التي لم تكلف الحكومة أمر الدفاع عنها كمشروع صندوق التعويض العائلي، وكنت أول من وضعه حبراً على ورق فلم يلتفتوا إليه.
- وقد وضعت هذه المشاريع حبراً على ورق بشكل مواسيم ومشاريع قوانين، ولكن هنا بدأت العراقيل والمشاكل تقف في وجهي: وأولها عندما حاولت تخفيض أسعار الماء والنور. فوقف في وجهي ينازعني الصلاحية أعضاء من صلب الوزارة، حتى اضطرت مرة أن أقول للمستتر كاسترمان رئيس شركة الكهرباء وهو حي يرزق: «أنا هنا باسم الشعب وأشعر أن الشعب يؤيد أعمالي. إن كل من يعترض طريقي ولو كان وزيراً سأمسكه من عنقه وأطرحه خارجاً في الشارع».
- وواجهنا مشكلة كبيرة أيضاً عندما «دقينا بمعامل الأقمشة والغزل وعلاقة بعضهم مع المسؤولين معروفة».
- وألف تجار السيمتو في بيروت صندوقاً جمعوا فيه ما يقرب من ٥٠ ألف ليرة لمحاربتني في الأندية وفي الصحف..
- وكانت مسألة التفتيش على الحدود - التفتيش عن تهريب التراب والحديد وغيرهما من المواد - وكان القصد منها لا التكيل بهؤلاء المساكين ولكن تغيير رؤساء وقواد الشرطة والأمن العام المسؤولين وغيرهم لأن القائد الرئيس هو المسؤول، فلم يقبل لي طلب في الوزارة.
- ورفض مشروعي - بعد أن أقرت مبادئه - في سبيل تنظيم وزارة الاقتصاد وعلى الأسس التي وضعتها مع الخبير البلجيكي مسيو دي شرفل.

وتعسرت الأمور في وجهي عندما حولت للتحقيق القضايا التي أشار إليها تقرير «روسل» في دوائر التموين وعندما حاولت استرداد بضعة عشر مليوناً من الدولارات التي كان يتلاعب فيها التجار ولم يستوردوا بها شيئاً للبنان. وأيضاً عندما حولت للتحقيق قضايا البنك الزراعي وغيرها من التجاوزات والفضائح. . ويذكر كل ذلك الأستاذ أنيس صالح مدير العدلية الموجود بيننا. ورفض طلبي بشأن المراسيم الاشتراكية وغيرها من الشؤون والقوانين والمراسيم. لذلك أحمل الحكومة تبعة ما حصل لأنها لم تتبع السياسة التي رسمتها قبل أن أتخلى عن وزارة الاقتصاد وهي تقضي على الحكام:

- ١ - أن يواصلوا جهودهم في سبيل الحصول على القمح من الخارج - وكانت عروض التجار وبعضها بـ ٢٢ غرش وبـ ٣٠ غرش طحين صافي - تقدم إليهم فلا يعيروها الاهتمام لسر من الأسرار.
 - ٢ - أن لا يبذروا النقد النادر الموجود لديهم. وعملية تصدير الزيت أي المليون و ٩٠٠ ألف دولار ماثلة لأذهان الجميع وغيرها من العمليات. . وأن يطالبوا أصحاب النقد النادر بنقدهم وكانوا يجمدوا آنذاك أكثر من عشرة ملايين دولار منه يتلاعبون بها. .
 - ٣ - أن يرسلوا بعثة إلى أميركا للحصول على الخنطة كما كنت اقترحت وكما عرضت عليهم في مكتوب استقالتني قبل أن تزور الانتخابات فمنعني ذلك من قبول تمثيل الحكومة في أي مهمة أياً كانت.
 - ٤ - أن يتجرؤوا لشراء القمح الروسي بأسعار رخيصة - وكنت من الذين اشتركوا في توفير هذه الصفقة للحكومة بعد خروجي من الحكم - أن يتجرؤوا كما تجرأت مصر وبريطانيا وغيرها من الدول. . وقد بحثت القضية مطولاً مع وزير روسيا المفوض آنذاك.
- وكان الجواب بعد أن عرضت القضية على مجلس الوزراء: الجواب الذي تعرفت عليه من فم هذا الوزير آنذاك السيد جبرائيل المر: «لم يتجرؤوا لمثل هذا العمل».
- سكت ثلاث سنوات عن كل هذا. . لأنني لا أرغب بالديماكوجية وأكره إضاعة الوقت في رد المختلقات الشخصية: أكره الدفاع عن نفسي ولا أتخوف من التهم. . .
- بالأساطير يحاربني رئيس الحكومة وبعض المسؤولين لا بالأرقام ولا بالبرامج ولا بالتفكير الإنشائي الصحيح. . .
- أسطورة أن (أسطورة اشتراكي مع بعض المسؤولين في تزوير انتخابات سنة ١٩٤٧ وقد حطمت هذه الأسطورة شر تحطيم وبددتها كالظلمة أمام نور الحقيقة وكالأوهام العالقة في مخيلة بعض المسؤولين. . . وأسطورة الخنطة وخسارة الخنطة وقد حطمتها أيضاً. . .
- الذي عابه على بعضهم: أنه لماذا لم أفصح كل قضايا وتجاوزات وزارتي الزراعة والاقتصاد ولم اظهر حالاً الدوائر.

لم أعمل هذا لسببين يا سادة:

١ - لسبب وطني: فكنت حريصاً على أن لا أفصح أكثر ما يلزمه التنبيه والتحذير عما جرى وعما يجري في الدولة - حرصاً على سمعة البلاد الخارجية والداخلية.

٢ - لأنني لو قصدت أولاً التطهير لكان استحال هذا التطهير عملياً وكان تناول هذا التطهير الكثيرين من الرجال (وهذا مشروع من أين لك هذا أمامكم) . . .

٣ - كان علي أن أعمل عملاً إيجابياً ولو كان هذا العمل جزئياً لفعلت ولكنني اكتفيت بأن أمنع التلاعب في أيامي . . . فممنعته . . . والموظف يتبع دائماً مثل القائد وأمثولة ونهج رئيسه . . . فكما يكون القائد والرئيس يكون الموظف والموظف هو رجل مسكين يجب أن لا نحمله فوق طاقته.

لذا عتبنا على رجال الحكم شديد لأنهم لو شأؤوا وأصلحوا الدولة لاصطلح الموظفون واصطلحت إدارة الدولة . . .

الرئيس: الكلمة للسيد سامي الصلح.

سامي الصلح: أنا لا أحب أن أطيل الكلام ولكني أريد أن ألفت نظر معالي وزير الاقتصاد لوجوب تطبيق بعض المواد الواردة بقانون العمل. إن المادة ١١٠ من هذا القانون توجب على الوزير أحداث مكاتب استخدام في البلديات أو وزارة الاقتصاد لذلك أرجو معاليه أن يطبق أحكام قانون العمل وأن يحدث بعض مكاتب الاستخدام سواء بالاقتصاد أو المحافظات، فلقد زاد عدد العاطلين عن العمل حتى فاق ٣٠ ألف. وكذلك لقد انتقد معالي كمال بك جنبلاط مع بعض الزملاء مشروع قانون الضمان الاجتماعي وإني أعتقد بضرورة هذا المشروع ويجب أن تدخل عليها بعض الاعتراضات التي تقدم بها العمال. إن كل البلدان اتبعت هذا المشروع منذ زمن بعيد لهذا أرجو اللجنة أن تدرسه وأرغب إلى الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار اعتراضات أصحاب الشأن عليه من عمله وأرباب عمل. ثم لدي ملاحظة أخرى تتعلق بمدينة العمال وأظن أن كمال بك أراد أن يعطيها غير هذا الاسم. لقد درست هذا المشروع سنة ١٩٤٢ واستندت بدروسي إلى اختبارات مسيو بوسون مدير البنك وكذلك استندنا إلى المشاريع التي طبقتها حكومة تشيكوسلوفاكيا وفي سنة ١٩٤٥ قدمنا هذا المشروع للمجلس ولم يشأ أن يأخذ به وأظن أن المشروع لا يزال موجوداً في اللجنة لذلك أرجو معالي الوزير أن يسعى لإخراجه إلى حيز الوجود. أما علاقاتنا مع سوريا فلن أتكلم عنها الآن وسأترك ذلك إلى وقت آخر.

الرئيس: الكلمة للسيد إبراهيم عازار

إبراهيم عازار: فيما يتعلق بقانون العمل لي ملاحظات الأولى وهي أنني أرجو أن تبدأ الحكومة هي بتطبيق قانون

العمل بدوائرها ولقد بلغني بكل أسف منذ أيام أن شركة الريجي تستخدم العمال لمدة معينة وتصرفهم قبل عشرة أيام ثم تعيدهم لتتجنب دفع تعويضاتهم وكذلك بلغني نفس الشيء عن دوائر البلدية. والملاحظة الثانية هي أننا نحن بلد مضياف وهذا صحيح ولكن يوجد عاطلون عن العمل كثيرون لدينا لذلك أرجو من دائرة مراقبة العمال الأجانب أن لا تكون بهذا السخاء في توزيع إجازات العمل. هذا ما أردت أن ألفت النظر إليه.

الرئيس:

والآن نتقل للتصويت على بنود وزارة الاقتصاد. فصل وحيد الاقتصاد الوطني - البند الأول موظفون وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده (٤١٠٧٦٥) ل.ل بدلاً من (٤٥٣٥٠٠) ل.ل ولكن الحكومة تقترح أن يبقى البند كما ورد أي إعادته إلى ما كان عليه. الكلمة لرئيس اللجنة المالية.

إميل لحود:

لما درست اللجنة هذا البند كانت الحكومة ممثلة ولقد أشيع درساً فبينت للجنة أن هناك موظفين في الملاك الدائم هم معاون رئيس قلم ورئيس مصلحة ورئيس مصلحة أخرى فأبقتهم اللجنة وأبقت اعتماداتهم. ثم قالت الحكومة إنها بحاجة لموظفين فبينت لا يمكن أن يؤتى بهم من ملاكات الدولة فأبقت اللجنة على رواتب أربعة مهندسين، ولما جئنا على ذكر باقي الموظفين قلنا إن سياسة الحكومة هي أن لا يؤتى بموظفين جدد وأننا في كل سنة نصفق لهذا القول وعندما نصل للتنفيذ نرى تغييراً. لقد قلنا للحكومة أما أن هؤلاء ستأتين بهم من ملاكات الدولة فلا حاجة لوضع اعتماداتهم لأنهم يتناولون من المواضع التي كانوا فيها وأما إنك ستأتين بموظفين جدد فتكوني قد خالفت القانون فقالت لن آتي بجدد فقلنا إذن لا لزوم لبقاء الاعتمادات وهكذا كان وإن اللجنة تصر على الحذف.

وزير الخارجية: أستاذ أيضاً للجواب عن زميلي معالي وزير الاقتصاد. إن دائرة مراقبة الشركات نشأت أيام كنت في وزارة الاقتصاد وكانت منقسمة لقسمين وكنا نحن وإميل بك لحد نتقد تلك القسمة ونقول إن المراقبة المالية لا تأتي عملاً لأنها تابعة للمالية وكذلك المراقبة الفنية التابعة للأشغال العامة لا تأتي بعمل أيضاً، وهكذا فالمراقبة معدومة. ولما جئنا لوزارة الاقتصاد سعينا لتوحيد هذين الفرعين بدائرة خاصة أضفنا إليها دائرة إدارية ووضع على رأسها الأمير جميل شهاب ووضع الأستاذ عبد العال رئيساً فنياً لها. ولكنك تعرف يا سيدي إنه لا يمكن أن يعمل رؤساء هذه الدوائر بدون موظفين. تقول أننا إلى هذه الدائرة بموظفين لم يكونوا من قبل ونحن إنما جئنا بهم من موظفي الاقتصاد واستعنا بعدة موظفين آخر فحذفتم لهم معاشاتهم. أنا أوافق على عدم التعيين ولكن أرجو أن تعتبروا أن هذا الحذف يشل عمل هذه الدائرة تماماً وليس فيه أي توفير. ولقد أبقيتهم على اعتماد الفنيين فكيف تريدون أن يعملوا بدون موظفين إداريين.

إميل لحود: لم أقتنع بعد. تسلم الحكومة معي أن عدد الموظفين أكثر بكثير من لزوم الدولة وهي تكرر ذلك

دائماً ولقد رأينا في هذه الدائرة ملاكاً لعشرين موظف منهم أربعة كمهندسين للدائرة فقلنا أننا
أنهم أصحاب اختصاص وأما من عنت أنهم كانوا بوزارة الاقتصاد فلقد أبقينا على رواتبهم
والباقيون بقيت رواتبهم للذكر وإني أكرر هنا أننا نستطيع أن نستغني عن الذين هم من خارج
الملاك. الموظفون أكثر من اللازم وأنت تسلم معي كفيليب بك تقلاً بأن ثلثهم لا يشتغل فأجلب
من لا يشتغل وضعه في هذه المراكز التي تستدعي الشغل. يجب علينا أن نفهم في هذا البلد إنه
إذا سهل الكلام فلا يصعب التطبيق فمن أصل الموازنة ٤٥ مليون ليرة للموظفين وحدهم.

وزير الخارجية: هذا كلام جميل جداً وكنت أود وأنت تستشهدني أن تحذف اعتمادات من لا يأتون عملاً لا أن
تأتي وتحذف اعتمادات العاملين. كنت أود أن تحذف من لا يعمل في وزارة الخارجية والداخلية
والأشغال العامة لا أن تأتي وتحذف يا سيدي أربعة موظفين هم من الذين يعملون وأنا قد عينتهم
وهم مشبوتون بالملاك. فإن أنت ألغيت اعتماداتهم فإنهم يعودون حتماً لوزارة الاقتصاد بموجب
مراسيمهم وعندئذ لا نكون قد وفرنا شيئاً على الإطلاق. لهذا أرجوك أن تطلب معي وضع
ملاك لجميع هذه الدوائر وتصفية دوائر الإعاشة سيتم وعندئذ يبقى هؤلاء.

إميل لحود: أعتقد أن الجدل قد انتهى. يقول معالي الوزير إن هؤلاء معينون وموجودون ومشبوتون إذن
معاشاتهم ورواتبهم موجودة في موازنة العام الماضي.

وزير الخارجية: أنت تعلم أنه بحالة التشريع الحالي تنشأ الملاكات وتلغى وتحدد بمراسيم. لقد صدر مرسوم
بانشاء دائرة مراقبة الشركات ولم يكن لها ملاك إذن انشئ ملاكها في نصف السنة ولم يكن
موجوداً في الموازنة السابقة، ولقد دفعت رواتبهم عن طريق النقل من بند إلى بند وصدق
المجلس ذلك بالاعتمادات الإضافية.

إميل لحود: من التموين؟

وزير الخارجية: إن من جيء بهم أربعة فقط وهذا على عشرين وأعتقد أنك تسلم معي أن هذا ليس بكثير.

الرئيس: الكلمة للسيد سامي الصلح.

سامي الصلح: إن المراقبة لا تزال اسمية ونرجو أن تكون من الآن فصاعداً فعلية، وإني أوافق على طلب الحكومة
ومن الضروري أن نعطي هؤلاء كل الامكانيات ولكن إذا كانت المراقبة ستبقى كما هي فلا أريد
أن تبقى هذه الدائرة، لذلك أرجو من الحكومة أن تضاعف جهودها.

الرئيس: من يقبل بالبند الأول كما عدلته اللجنة فليرفع يده.

أقلية. الخ. . .

الرئيس: قبل البند الخامس. البند السادس (٧ سابقاً): إعانة مقطوعة لبورصة بيروت (١٠٠٠٠) ل. ل.

وقد أُلغته اللجنة. الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود: ليسمح لي أن أتكلم في موضوع الإعانات بصورة صريحة هناك إعانة لبورصة بيروت أين هي هذه البورصة؟ هل سمعتم بشيء اسمه بورصة بيروت وماذا تعمل؟ هذه طريقة ملتوية لدفع مبلغ لشخص واحد. ما هي الغاية من إعادتها؟ هي إعانة لشخص واحد بنفقات سرية.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: هناك مأمور موجود منذ القديم وقد حاولت اللجنة المالية أن تلغي وظيفته وليست هي بالمرّة الأولى.

إميل لحود: (مقاطعاً) لم يك هذا الاعتماد موجوداً في السنة الماضية.

رئيس الوزارة: (متابعاً) ثم هناك مأمورين يستحقون التعويض والحكومة ترجو من المجلس الكريم الابقاء على هذا البند.

الرئيس: من يقبل بإلغاء البند السادس وقد تلي عليكم فليرفع يده.

أقلية

الرئيس: سقط الإلغاء. من يوافق على البند السادس كما ورد من الحكومة: إعانة مقطوعة لبورصة بيروت (١٠٠٠٠) ل.ل. فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند السادس. والآن ننتقل لدرس الباب السابع - وزارة العدلية. وليتل تقرير اللجنة المالية عليه.

(فتلا الكاتب التقرير التالي):

تقرير اللجنة المالية عن الباب السابع - وزارة العدلية

من مشروع موازنة سنة ١٩٥٠

اجتمعت لجنة المالية في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في ١٦ كانون الأول سنة ١٩٤٩ برئاسة معالي الأستاذ لحود وحضور معالي وزير المالية وحضرة مدير العدلية العام، وباشرت بدرس الباب السابع - وزارة العدلية من مشروع موازنة سنة ١٩٥٠ وبعد المناقشة وافقت عليها كما سيوضح أدناه:

الباب السابع - وزارة العدلية

الفصل الأول - الإدارة المركزية. ألخ. . .

الرئيس: البند الأول موظفو الإدارة المركزية وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده (٩٨٩٠٠) ل.ل بدلاً من (١١٦٩٠٠) ل.ل الكلمة لمعالي وزير الزراعة.

وزير الزراعة: أتولى الرد بالنيابة عن معالي وزير العدلية وأقول: لدى الحكومة ستة محامين بمعدل محام واحد لكل محافظة. ارتأت اللجنة المالية الغاء ثلاثة مراكز من المحامين والحكومة تترجو من المجلس الكريم إبقاء عدد المحامين كما ورد في الموازنة.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود: علي أن أجري واجبي وللمجلس أن يفعل ما يريد. كان للحكومة محام واحد ثم أصبح اثنان ثم ثلاثة ثم ستة. ويقول معالي وزير الزراعة إن هؤلاء المحامين موزعون على المحافظات الست. فإني أحمد الله على أنه خلق لنا محافظة جديدة. كان يرصد للمحامات ٣ آلاف ليرة لبنانية ثم زيد إلى ٣٦ ألف ليرة والمجلس لا علاقة له بأن يكون للحكومة ستة أو ثلاثة محامين. بل نحن نقول إن مبلغ ١٨ ألف ليرة كاف للمحاماة عن الحكومة وهي تتدبر الأمر كما تشاء.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الزراعة.

وزير الزراعة: ألفت نظر المجلس إلى أمرين:

١ - بموجب احصاء رسمي لدى قلم القضايا ٤٥٠ دعوى و ٥٧٠ استشارة قانونية، وقد نكون مقبلين على تنظيم قضائي يكون بموجه لكل محافظة محكمة استئناف ويتحتم وجود محام مقيم في كل محكمة ليتولى شؤون الحكومة.

الرئيس: الكلمة للسيد كمال جنبلاط

كمال جنبلاط: في ظرف سبع سنوات أجرت الحكومة أربعة أو خمسة تنظيمات قضائية، لذلك أرجو منها أن يكون هذا التنظيم من حيث نقل القضاة وصرف بعضهم التنظيم الأخير لكي يستقر القضاة في مراكزهم. ويجب أيضاً أن نجعل استقلال القضاء مستقراً.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود

إميل لحود: بحسب مباحثة جرت لي مع معالي وزير العدلية القضاة على أن يكون المبلغ المرصود للمحامين ٢٦ ألف ليرة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الزراعة

وزير الزراعة: لو لم تكن مقبلين على تنظيم قضائي لكننا نقبل بذلك. والحكومة تصر على إعادة المبلغ كما ورد في الموازنة.

الرئيس: الكلمة للسيد رفعت قزعون.

رفعت قزعون: أنا أؤيد طلب الحكومة.

الرئيس: من يقبل بالبند الأول كما ورد من اللجنة معدلاً وقد تلي عليكم فليرفع يده.

أقلية. أ.خ. . .

الرئيس: الكلمة للسيد وديع نعيم.

وديع نعيم: بصفتي رئيس اللجنة العدلية وأحد المحامين، أشكر الحكومة على هذا العمل وأرجو أن تضيف فقرة ثالثة على البند الرابع يرصد لها اعتماد لمؤتمر المحامين في لندن.

الرئيس: البند الرابع: إعانة لصندوق تقاعد المحامين وقد اقترحت الحكومة تعديله فأصبح اعتماده (٤٠٠٠٠) ل.ل. بدلاً من (٢٧٠٠٠) ل.ل.

من يقبل به كما عدل فليرفع يده.

أكثرية. أ.خ. . .

الرئيس: قبل البند السادس. الكلمة لمعالي وزير الزراعة.

وزير الزراعة: نطلب إضافة بند سابع على الفصل الأول. كنا طلبنا ١٥ ألف ليرة لمؤتمر المحامين في انكلترا واللجنة المالية حذفته. ونظراً لأهمية هذا المؤتمر ولضرورة اشتراك لبنان به فالحكومة تتقدم بهذا الطلب.

البند السابع - تطلب الحكومة أن يضاف بند خاص يتعلق بمؤتمر المحامين الذي سيعقد هذه السنة في الخارج مقداره ١٥,٠٠٠ ليرة.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود: أرجو أن يسمح لي بتصحيح صغير تافه: ذكر معالي وزير الزراعة أن اللجنة المالية ألغت بنداً كان وارداً في الموازنة، والواقع غير ذلك، وهو أن معالي وزير العدلية شاء أن يطلب اعتماداً قدره ١٥ ألف ليرة لمؤتمر المحامين في لندن واللجنة رفضت هذا الطلب. وأذكر المجلس الكريم بأن اللجنة تمشت على الاقتصاد في بعض البنود نزولاً عند رغبة الأكثرية في هذا المجلس. لقد أنقصت بنود السيارات والانتقال وبصورة خاصة اعتمادات الوفود والمؤتمرات وذلك في موازنات الخارجية والتربية ومجلس النواب. ثم نأتي بعد ذلك ونخلق اعتماداً لكي يذهب محاميان للندن باسم مؤتمر؟ أعتقد بأن ذلك غلواً وفتح باب لا يسد. في السنة القادمة يأتيكم الأطباء والمهندسون والصيادلة ونقابة الطهارة والسفَرجية بطلب اعتماد لحضور مؤتمرات لهم. يجب أن نضع حداً لهذا الدلع.

الرئيس: الكلمة للسيد وديع نعيم

وديع نعيم: إن المسألة ليست دليلاً ولا مجاذبة لأموال الحكومة، إنما تعودت الحكومة أن تشترك في مؤتمرات دعاية للبنان في الخارج ومؤتمر المحامين هذا يفتخر فيه العالم، لا سيما ونحن بصدد تنظيم قضائي، جاؤونا فيه بالحاكم الفرد، قلنا أين هو هذا الحاكم الفرد؟ قالوا موجود في إنكلترا بلد العدل. أفلا نشترك بمؤتمر المحامين في إنكلترا لنطلع عن كُتب على هذا التنظيم الجديد؟ أما وقد جاءتنا الدعوة لهذا المؤتمر فيجب أن نقبلها وأن نشترك فيه.

الرئيس: هل تصر الحكومة على طلبها؟

رئيس الوزارة: طبعاً. والرأي الأخير عائد للمجلس.

الرئيس: من يوافق على إضافة بند سابع: مؤتمر المحامين في لندن واعتماده (١٥٠٠٠) ل.ل. فليرفع يده أقلية. أَلخ... .

الرئيس: قبل البند الثاني وبذلك انتهينا من درس موازنة وزارة العدلية. والآن لدى الرئاسة قانون يقضي بصرف نفقات شهر آذار سنة ١٩٥٠ على أساس القاعدة الاثني عشرية، لتتل المادة الأولى منه.

(فتلا الكاتب المادة الأولى التالية):

المادة الأولى - يجاز للحكومة أن تصرف نفقات شهر آذار سنة ١٩٥٠ على أساس القاعدة الاثني عشرية كما هي معرفة في المادة ٨٦ من الدستور.

الرئيس: من يقبل بالمادة الأولى كما تليت فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الأولى. لتتل المادة الثانية.

(فتلا الكاتب المادة الثانية التالية):

المادة الثانية - تجاز جباية مختلف الضرائب والتكاليف والرسوم والمكوس والحاصلات والعائدات خلال شهر آذار سنة ١٩٥٠ وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الاجراء والتي ستنتشر خلاله.

الرئيس: من يقبل بالمادة الثانية كما تليت فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثانية. والآن القانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء.

(فنادى الكاتب النواب بأسمائهم فصدق القانون بالاجماع.)

الرئيس: قبل القانون بالاجماع، ورفعت الجلسة على أن تعقد في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢ آذار سنة ١٩٥٠.
(في تمام الساعة الثامنة مساء)

رئيس مجلس النواب
الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر
رفعت قزعون

نظر وصدق
مدير مجلس النواب
الإمضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر
أحمد اسبر

الجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع

في ٧ آذار سنة ١٩٥٠

فهرست

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الأوراق الواردة

٣ - متابعة درس ميزانية سنة ١٩٥٠

١ - موازنة الباب الثامن - وزارة الأشغال العامة

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٧ آذار سنة ١٩٥٠ برئاسة عطوفة صبري بك حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين رفعت قزوعون ويوسف ضو. وتغيب السادة: حبيب أبي شهلا - كمال جنبلاط - كميل شمعون - أمين نخلة - يوسف الزين - عادل عسيران - هنري فرعون. واعتذر السادة: نصار غلمية - يوسف كرم - يوسف شمعون - الدكتور يوسف حتي.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة ووزير الداخلية - جبران نحاس نائب رئيس الوزارة ووزير الاقتصاد الوطني والبريد والبرق ووزير العدلية والأنباء بالوكالة - حسين العويني وزير المالية - أحمد الأسعد وزير الأشغال العامة - الدكتور الياس الخوري وزير الصحة والاسعاف العام - بهيج تقي الدين وزير الزراعة - الأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع الوطني.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر، لتتل الأوراق الواردة

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

- ١ - برقية من مزارعي جبيل وجوارها يتظلمون بها من فداحة أسعار مياه الري .
 - ٢ - برقية من لاجئي فلسطين في لبنان الجنوبي يطلبون بها إعادتهم إلى ديارهم في فلسطين .
 - ٣ - برقية من آل سكاف ودحروج في زحلة يستنكرون بها تحدي القاضي أبي خاطر لأهالي قتلهم
 - ٤ - برقية من بعلبك يؤيد بها موقعوها مطالب القائم مقام الاصلاحية .
 - ٥ - برقية من النبطية يطلب بها موقعوها تعبيد طريق حيهم الذي يحوي خمسين داراً .
 - ١ - عريضة من أهالي انطلياس يستنكر بها موقعوها إطلاق الرصاص على العمال والمواطنين
 - ٢ - تعديلات من جامعة نقابات العمال والمستخدمين على قانون الضمان الاجتماعي .
 - ٣ - عريضة يشجب بها موقعوها لجوء رجال الأمن إلى التعذيب الجسدي للمتهمين .
 - ١ - استجواب من النائب السيد كمال جنبلاط .
 - كتاب من النائب السيد كمال جنبلاط يستغرب به موقف الحكومة ومنعها نشر استجوابه في الصحف .
- الرئيس: لتحل الأوراق الواردة إلى مراجعها المختصة، ولتتل البرقية الواردة من مزارعي جبيل بناء على طلب الدكتور شهيد الخوري .

(فتلا الكاتب البرقية التالية):

عطوفة رئيس مجلس النواب الأفخم .

عموم مزارعي جبيل وجوارها يتظلمون من فحش أسعار مياه الري البالغة عن كل دونم ١٩٦٠ قرشاً نظراً إلى أن لا أسعار فاحشة تعادلها في جميع أنحاء لبنان ونظراً إلى الآفات التي نالت من المحصولات والبوار والكساد وتدني الأسعار فليس من العدل أن نسام غبناً وحيثاً لا ترضونهما لنا نسترحم التنزيل إلى الحد العادل أسوة بغيرنا .

الإمضاءات

الرئيس: الكلمة للدكتور شهيد الخوري

شهيد الخوري: يكلف ري الدونم في جبيل ١٩٦٠ غرشاً بينما لا يكلف في البترون أكثر من ٧٠٠ غرش لأنه يروى من مشروع الحكومة . وقد تقدمت الحكومة أخيراً بمشروع قانون يجعل بدل ري الهكتار ٢٠ ليرة لبنانية أي ليرتين للدونم الواحد . أيجوز هذا التفاوت في أسعار الري والمحصول هو واحد على الشواطىء، وكيف يتسنى للفلاح أن يبيع محصوله؟ لذلك أرجو من الحكومة أن تضع حداً لهذا التفاوت في أسعار الري وأن توحيدها على الأقل للأراضي الواقعة على الشواطىء التي تأثرت هذا العام بموجة الصقيع .

الرئيس:

الكلمة للسيد سليمان العلي.

سليمان العلي:

أريد أن أسأل معالي وزير الأشغال العامة، بعد أن اجتمعنا إليه في ديوانه هذا الصباح واتفقنا على توزيع اعتماد الطرقات فيما بيننا نحن نواب الشمال وكان وعدنا معاليه أنه سيمضي في تصديق موازنة الأشغال ويترك اعتمادات الطرق دون تصديق حتى يتم الاتفاق بيننا وبينه عليها، هل يزال معاليه على وعده هذا أم هو مستعد لاكمال التصويت على الطرقات. فإذا كان الأمر الثاني فإني أطلب من الرئاسة إعطائي الكلام بعد جواب معاليه أما إذا كان باقياً على ما اتفقنا عليه فإننا نشكر له هذا العمل الطيب.

الرئيس:

الكلمة لدولة رئيس الوزارة.

رئيس الوزارة:

نحن على اتفاق مع عطوفة الرئيس على تأجيل درس الطرقات لجلسة أخرى.

الرئيس:

الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود:

إن المجلس يوافق على البنود وهذا يعني أنه إذا صوت الآن على اعتماد بند الطرقات الذي أصبح ٤ بنود فلا شيء يمنع النواب من أن يتفقوا فيما بينهم على الفقرات.

الرئيس:

الكلمة للسيد رفعت قزوعون.

رفعت قزوعون:

أؤجل درس هذا البند أم صوت عليه الآن، فلي سأل أوجهه لمعالي وزير الأشغال يتعلق بتخفيض ١٠٪ من مجموع اعتمادات الطرقات هنالك فئتان مختلفتان بالرأي في هذا الموضوع، فئة تريد أن تخفض الاعتمادات ١٠٪ وفئة تقول: يجب أن لا تخفض اعتمادات الطرقات الرئيسية ١٠٪ لتعطى للطرقات الدولية. وأنا إذا سألت فإني أطلب من زملائي ومن معالي وزير الأشغال أن تخفيض الـ ١٠٪ لتعطى للطرقات الدولية ونكون بذلك قد سهلنا للحكومة وللنواب أعمالهم في المناطق لأن الطرقات الرئيسية بحاجة إلى هذا المال. وكيفما كانت الحالة فالميزانية واسعة وهناك المشروع الانشائي وفيه متسع للطرقات الدولية وإنني أكرر رجائي بعدم تخفيض اعتمادات الطرقات الرئيسية.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: إن إضافة ١٠٪ على اعتماد الطرقات الدولية كان بناء على توجيه المجلس الكريم واللجنة المالية بأكثريتها أقرت ذلك. أما رأي وزارة الأشغال في هذا الشأن فإنها توافق على هذا التخفيض لأن الطرق الدولية لها الأهمية الأولى بين سائر الطرقات وهي بحاجة ماسة إلى الإصلاح. وعلى كل حال يعود للمجلس الرأي الأول والأخير في هذا الأمر.

الرئيس:

نحن الآن في نصف الساعة الأولى المخصصة لدرس الأسئلة والأجوبة. وبما أن اهتمام النواب منصرف لبحث أمور الأشغال العامة في النصف الساعة الأولى لذلك أنزل عند رغبتهم وانتقل لبحث موازنة الأشغال. ليتل تقرير اللجنة المالية على موازنة وزارة الأشغال العامة.

(فتلا الكاتب التقرير التالي):

تقرير اللجنة المالية على مشروع موازنة الباب الثامن وزارة الأشغال العامة

عقدت اللجنة المالية عدة جلسات بتاريخ ٧ و ٢٣ و ٢٨ من شهر شباط سنة ١٩٥٠، برئاسة معالي الأستاذ لحدود وحضور صاحبي معالي وزير المالية ووزير الأشغال العامة، وباشرت بدرس الباب الثامن - وزارة الأشغال العامة وبعد نقاش طويل وافقت اللجنة على هذه الموازنة كما سيبين أدناه:

الباب الثامن - وزارة الأشغال العامة. الخ. . .

الرئيس: موازنة وزارة الأشغال العامة معروضة للمناقشة بصورة عامة. الكلمة للسيد جوزف ضو.
جوزف ضو: قال حضرة رئيس اللجنة المالية إني تقدمت باقتراح في اللجنة لتخفيض اعتمادات الطرقات الرئيسية. والواقع هو أنني تقدمت باقتراح بتخفيض ١٠٪ من اعتمادات الطرقات الفرعية لأجل أن يصرف هذا المبلغ على الطرقات الدولية.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحدود

إميل لحدود: لما باشرنا درس بند الطرقات عرضت اللجنة المالية أن معالي وزير المالية، بناء على طلبها، تفضل وقبل بزيادة مليون ونصف على اعتمادات الطرق الثانوية والرئيسية التي بحث فيها وبعد أن اتفقنا على توزيعها كالسنة الماضية، عرض على اللجنة اقتراح بأن يخفض ١٥٪ من المال المخصص للطرق الرئيسية لتضاف إلى الطرقات الدولية. فشرحت للجنة أن هذا الاقتراح إذا قبل يطبق علينا المثل القائل: «وجدت ابنك وأكلته» طرح الاقتراح على التصويت فقط. ثم عاد حضرة الزميل جوزف ضو وقال: إن اقتراح تخفيض ١٥٪ قد سقط فأنا أقترح أن يخفض ١٠٪ من اعتمادات الطرقات الثانوية وأن تضاف للطرقات الدولية. فقبل الاقتراح بالأكثرية.

الرئيس: الكلمة للسيد محمد العبود

محمد العبود: يعلم الزملاء الكرام أن موازنة وزارة الأشغال العامة هي من الأهمية بمكان خصوصاً للزملاء الذين يمثلون المناطق البعيدة عن المدن الكبرى وأستطيع المجلس الكريم عذراً إن أنا أتيت بهذه المناسبة ببيانات وإيضاحات سبق أن تقدم بمثلها حضرة الزملاء.

مبدئياً إن الأعمال والمبالغ التي ترصد لها هي حسب تقدير امكانيات وزارة الأشغال ولا يمكنها أن تفي بكل الأعمال المطلوبة منها في كافة المناطق. إنما هناك قسم منها توجد فيه شبكة متممة الشروط وحسنة التنظيم وهي في الواقع تحسب ثروة للمنطقة تجب المحافظة عليها. وتوجد أيضاً مناطق أخرى ليس فيها هذه الشبكات. فلا يمكن والحالة هذه أن تجد وزارة الأشغال المال

الكافي لإتمام كل هذه المشاريع، وهنا تولد المشكلة التي يعلمها كل منا وأنا أشعر بأن الحكومة تواجه صعوبات شاقة لأن كلاً منا يطلب تصليح طرقات منطقته وليس لديها المال الكافي لذلك. وهنا يجب أن نفكر بأن هناك طرقات إذا شقت في هذه السنة ولم تكمل تذهب الأموال التي أنفقت عليها هدرًا لأنه من المحتم في السنة القادمة ستأخذها السيول وتضطر الحكومة لرصد اعتماد جديد لإصلاحها ومن المستحسن أن يباشر بقدر الإمكان بشق الطرقات وتعييدها حفظاً لها.

وهناك المتعهدون الذين يأتون بتنقيص يتراوح بين ٢٠ و ٢٥٪ وهذا التنقيص لا تستفيد منه هذه الطرقات الصغيرة بل يذهب للاستثمارات وللإشراف على الأعمال وهذا ما توقته اللجنة المالية حين طلبت من الحكومة أن تبقي المخصصات بنداً واحداً حتى لا يكون نقل من بند إلى آخر. فلو جئنا على ذكر الطرقات الدولية نجد أن الطريق الممتد بين بيروت وطرابلس لا يتسع لمرور سيارتين وأصدق دليل على ما أقول تلك الحوادث والاصطدامات التي تتكرر في كل يوم والضحايا التي تسقط بالعشرات من جرائها. ومن جهة ثانية يرى الطريق الدولية طرابلس - حمه والتي تصل طرابلس بمركز حمص بحالة يرثى لها عدا أنها تقل فنياً ومادياً عن أي طريق ثانوية وليس رئيسية، إنها بعرض ٣ أمتار فقط ويعلو الزحف عن الجانبين ٣٠ سنتمراً فلا يمكن لسيارتين أن تمر دون الخروج عن الخط. لذلك أرجو من الحكومة أن تبادر إلى إصلاح هذه الطريق لأنها تعتبر بحق دولية.

ثم هناك تقسيم الاعتمادات على طرقات المناطق وأنا لا أدعي الغبن لمنطقة دون أخرى ولكل نائب حق المدافعة عن مصالح منطقته. ولكن يوجد في منطقة الشمال ظلم واقعي لأن في هذه المنطقة قسم كبير من موافعها يشبه منطقة جبل لبنان. وجميعنا يعرف أن في جبل لبنان شبكة طرقات كبيرة وهذه ثروة وطنية عظيمة تحب المحافظة عليها. ونرى أن نصف اعتمادات وزارة الأشغال تذهب إلى منطقة جبل لبنان. ولا أريد أن أقول إن هذا كثيراً عليها، ولكن هناك في منطقة الشمال يوجد أمثال هذه الطرقات كطريق شكا وغيرها ولا نرى أنه يؤخذ بعين الاعتبار زيادة حقها من التوزيع فإذا صح أن يأخذ جبل لبنان ثلاثة ملايين ونصف فيجب أن يعطى الشمال أكثر من النسبة المعطاة له هنا لذلك أرجو من حضرة الزملاء أن يوصلوا منطقة الشمال إلى حقها ونحن واثقون من أن الحكومة والمجلس يريدان أن يصل كل ذي حق إلى حقه.

الرئيس: الكلمة للشيخ ندره عيسى الخوري.

ندره عيسى الخوري: إني أثني على ما تفضل به حضرة الزميل محمد بك العبود فيما يتعلق بطرقات الشمال لأنه محروم من الأموال لإصلاح طرقاته بصورة اجمالية. وأضيف أن هناك طرقات رئيسية لم تزل مهملة وأخص بالذكر منها طريق «قاديشا» وطريق «حدث الجبة» وقد صرفت عليهما الحكومة

مبالغ تشكر عليها ولكن إذا بقيت على ما هي عليه من الإهمال فلا يمكن أن تسلك هذه الطرقات قبل سنين عديدة.

لقد اجتمعنا نحن نواب الشمال وأبلغنا الحكومة أن تتكرم وتخصص مبالغ إضافية على اعتمادات الطرقات وهناك أيضاً طرقات رئيسية أخرى بين «بشري» وبعبك تعتبر دولية لأن السلطة العسكرية قامت بشقها. وإذا قيل إنها مغطاة بالثلوج ولا يمكن شغلها فهذا القول غير واقعي لأنها سالكة منذ ٣ أشهر وهي صالحة ومفيدة للمنطقة. والجميع يعلم أن منطقة الشمال هي منطقة اصطيفية وإشتائية وهي المنطقة الوحيدة الصالحة لرياضة الترحلق. نحن اليوم نعالج قضية زيادة الانتاج ومنطقة الشمال منتجة من جميع النواحي فإذا اعتنت الحكومة بتحسين حال طرقاتها فإنها تصبح من أهم المناطق اللبنانية.

وهناك أيضاً قرى محرومة من ماء الشفة منها بلدة حدث الجبه التي تعد خمسة آلاف نسمة يشربون جميعهم من مياه الآبار وهذا لا يجوز أن يحصل في هذا العهد لذلك نرجو من الحكومة أن تخص هذه المنطقة بالمبالغ التي تستحقها.

وهناك البند ٢ المتعلق بشراء زوارق، فمعلوماتي تمكني من القول إن هناك دول أجنبية مجاورة قد خصصت مبالغ كبيرة لشراء ٧٠ زورقاً لتحويلها فيما بعد إلى زوارق حربية. فهل يمكن لزورقين أن يحافظا على الشواطئ اللبنانية؟ لذلك نرجو من معالي وزير الأشغال أن ينظر إلى هذه القضية بعين الاهتمام وأن يزيد اعتماد البند المخصص لشراء الزوارق.

الرئيس: الكلمة للسيد إبراهيم عازار

إبراهيم عازار: ليس حضرة الزميل يوسف بك ضو وحده الذي اقترح تخصيص اعتمادات للطرقات الدولية بل أنا شاركت في هذا الاقتراح في اللجنة وأشار به الآن. وأستغرب كيف يمكن أن نعتني بالطرقات المحلية الفرعية ونهمل الطرقات الرئيسية الدولية كيف نهتم بطريق صيدا - جزين ولا نهتم بطريق بيروت - صيدا؟ أنا أعتقد أن الطرق الدولية هي الطرق الوحيدة التي يجب أن تستأثر باهتمام النواب لأنها أساسية وتشمل عموم المناطق، وإني أهنيء حضرة الزميل جوزف بك ضو على اقتراحه هذا.

٢. أنا لا أشارك حضرة الزميل الشيخ ندره عيسى الخوري بتعزيز الأسطول لأننا نتقاتل لنحصل على بعض الليرات لتعزيز الطرقات فلا يمكننا والحالة هذه أن نشترى ٧٠ أو ٨٠ زورقاً إنما خصصنا هذا الاعتماد لمشتري زورق أو زورقين لمراقبة الشواطئ وذلك بناء على طلب رئيس دائرة البحرية، ولا سمح الله بأن نحتاج إلى أسطول.

وأقول أخيراً إنه يمكننا أن نهتم وأن نطالب بزيادة الاعتمادات لإصلاحها ولكن يجب في الدرجة الأولى أن نهتم بالطرق الدولية ومن ثم بالطرق الفرعية.

الرئيس:

الكلمة للسيد عبد الله اليافي.

عبد الله اليافي: يذكر هذا المجلس أن قضية الطرقات تثار كل سنة أثناء درس الموازنة ويذكر أن هذه المناقشات بين النواب تنتهي إلى تقسيم الأموال المرصدة لهذه الطرقات بين مختلف المناطق. ولدي ملاحظة حول سياسة الطرق أريد أن أبدأها: أنا من الذين يقولون بوجود المحافظة على الطرق الدولية وفتح وشق الطرقات التي تخلق امكانية مصايف أو إشتاء والتي تربط المناطق الزراعية بالساحل، ولكن أريد لفت نظر الحكومة إلى أن هذه السياسة التي تتمشى عليها في فتح الطرقات لا ترتكز على قاعدة بل تسير وفقاً لأهمية الكتلة النيابية التي تريد أن تأخذ منها حصة الأسد. أريد أن أقول إن صيانة الطرقات هي القاعدة الأساسية في شق الطرق. فنحن نفتح طرقاً إلى ما شاء الله ثم يأتي زمن نعجز فيه عن صيانتها وهذه سياسة خاطئة على ما أعتقد لأنه يجب أن ندرس أولاً إمكانية صيانة هذه الطرقات إذ ما الفائدة من صرف مبلغ ١٠٠ ألف ليرة على شق طريق وتعييدها ثم يأتي وقت نضطر فيه إلى إهمال هذه الطريق بتاتاً فيذهب المال الذي أنفق عليها دون جدوى. يجب أن نسير في شق الطرقات على سياسة مرتكزة إلى صيانتها في المستقبل وأظن أن المجلس يوافقنا على ذلك.

أذكر ويذكر المجلس الكريم أنني عندما قرأت تقرير لجنة «جيب» رأيت فيه أن هذه البعثة قد لفت نظرها قضية صيانة الطرق وأوصت الحكومة بأن لا تقدم على إنشاء طريق قبل أن تؤمن صيانتها ونستنتج من هذه الملاحظات أن نأتي بلجنة فيها فيون اقتصاديون يضعون للبنان قاعدة للطرق أي يبينون لنا ما هي حاجة لبنان الحقيقية للطرق، فيقولون مثلاً: إن لبنان بحاجة إلى كذا كيلومترات من الطرقات فتوزع هذه الكمية على المناطق حسب احتياجاتها بعد درس امكانيات صيانتها.

أقول إنه، قبل أن نتمادي في سياسة الطرقات، يجب أن تؤلف لجنة فنية لدرس امكانية صيانتها ثم تأتينا بتقرير عن حاجة لبنان إلى الطرق فتباشر برصد اعتمادات لها، أما أن تأتي فترصد في المشاريع الإنشائية مثلاً ٢٠ مليون ليرة للطرق ثم نرصد في الميزانية العادية ٨٠٠ ألف ليرة لصيانتها، فهذا لا يجوز. وأنا شخصياً عندما بحثت قضية المشاريع الإنشائية واطلعت على الاعتمادات المرصدة فيها للطرق، أبدت هذه الملاحظات التي أبدأها الآن.

لقد فتحت هذه الطرقات وهي لا تمت بصلة للمصلحة العامة بل دعت إليها مصالح انتخابية، ثم أهملت فيما بعد وذهب المال الذي أنفق على شقها هدرًا.

بقيت نقطة ثانية هي إيجاد المال اللازم لشق الطرقات. قلت إن قضية الطرقات كانت تبحث في المجلس منذ سنة ١٩٣٩ وقد بحثت فكرة تأليف لجنة لدرس احتياجات لبنان إلى الطرقات وما هي الاعتمادات اللازمة لها. ثم بعد ذلك يتخذ برنامج لمدة ٥ أو ٧ سنوات لتنفيذ المشاريع التي

توصي بها هذه اللجنة على ضوء ما يحتاج إليه لبنان من الطرقات. وأظن أن هذه الطريقة هي أصلح طريقة يمكن اتباعها في سياسة الطرقات.

وأظن أن أصلح طريقة للعمل وللامتناع عن المشادات والمناقشات التي تحصل في كل سنة أثناء درس الموازنة، هي أن نأتي لهذا المجلس بقرض للمشاريع اللازمة للطرقات ثم نسدده من الموازنة العادية. هذه ملاحظتي من ناحية الصيانة وملاحظتي الثانية هي إيجاد قرض لازم يستهلك ثم فيما بعد يسدد من الميزانية العادية بفوائده وقسم من رأسماله.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء: لقد كانت السياسة التي اتبعناها هي التي أشار إليها عبد الله بك اليافي فلم يكن في موازنة الأشغال العامة شق طريق البتة بل إكمال الطرق التي شقت أو أوشكت أن تنتهي أو إصلاح الطرق المشقوقة والمعبدة أو غير الكاملة هذا كل ما ورد في موازنة الأشغال العامة. أنا أفهم اهتمام النواب والشعب بقضية الطرق لأنها قضية رئيسية خصوصاً في جبل لبنان لأن هذه المنطقة وكثيراً ما يشكو البعض أن تأخذ أكثر من غيرها لو نظرنا إليها بعين الإنصاف لرأينا أنها محرومة من أمور كثيرة فعلينا أن نعوض عليها هذا الحرمان بالطرق. إذن لا يستغرب اهتمام الناس عموماً بالطرقات فالبلاد جبلية وقضية الاشتاء والاصطيف مهمة. ومن جملة الأسباب التي حملتنا على عدم شق طريق جديدة هذا العام هي سياستنا التي نسير عليها وستسير عليها الحكومات المتعاقبة لا شك أن الطرق الرئيسية هي من الأهمية بمكان ولقد وضعنا لها اعتماداً في الميزانية وفي المشروع الإنشائي وهي نسير على السياسة التي اتبعناها وربما لا تكفي الاعتمادات التي رصدت لها ولذلك قبلت وشوقت وشجعت اقتراح الأستاذ يوسف ضو بأن يضاف ١٠٪ من مجموع الموازنة لهذا الاعتماد وبإذن عطوفة الرئيس وموافقتكم سنؤجل بحث الطرق لجلسة ثانية وأظن أننا سنتوصل للاتفاق عليها ككل سنة لأن الغاية هي مصلحة البلاد.

أقول وأكرر إن السياسة التي اتبعت هذه السنة، السنة ستسهل على الحكومة في المستقبل صيانة الطرق ولن نشق طريقاً ما لم نؤمن صيانتها. نحن أمام هذا الموقف وسنجتمع وسنصل إلى الغاية التي نرmon إليها جميعاً. ولقد أشار الشيخ نذرة عيسى الخوري إلى الطرق الرئيسية بين بعلبك والشمال فهذه الطرق هي عسكرية ولا يمكن أن تقاس بغيرها.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود: كان بإمكانني أن أجيب على ملاحظات بعض الزملاء لأسباب تمت إلى قسمة الاعتمادات بحد ذاتها وسأتي على ذكرها بالإيجاز ولكن أشفعها بأسباب هي فوق هذه الاعتبارات. يقول بعض الزملاء إن محافظة جبل لبنان تأخذ القسم الأكبر من الاعتمادات وجوابي على هذا أقول إن الزملاء ينسون أن في محافظة جبل لبنان تقريباً ثلث سكان الجمهورية اللبنانية فإذا جئنا نتصافى

كإخوان فلا يجوز للزملاء أن يقولوا هذا ولكني أتجاوز عن هذا وأقول إن أهالي جبل لبنان عندهم شبكة هي بالحقيقة ثروة ولكن لو استعنا بالتاريخ لرأينا أن الدولة لا هذه ولا التي قبلها ولا دولة بني عثمان لم تنفق المال الذي يتوهمون في جبل لبنان. إن هذه الشبكة قد أنشأها أهالي جبل لبنان بأيديهم وأموالهم والدولة كانت تتعهد رصفها فقط إذن لا يقال إن الدولة أنفقت عليها أكثر من غيرها. لماذا أنشأنا هذه الشبكة؟ نحن لا ندعي إننا حريصون وأذكياء ومتنبئون أكثر من غيرنا لكن الحاجة تفتق الحيلة إذ ليست عندنا أرض تزرع ولا ماء نستعمله للعمل في البساتين كانت ولا تزال عندنا بعض المصايف ومنطقتنا على ضيقها مكتظة بالسكان يعني أن فيها قرى كثيرة والأمم مشاهد فإذا تركتم بيروت وذهبتهم لظهور الشوير تمرون بأربعين قرية على مسافة عشرين كيلومتراً وهذا مما يضطرننا لإنشاء الطرقات فهذه تنشأ للسكان وحاجتهم وليس للبراري. والأمم الثالث أشكر دولة رئيس الوزارة لأنه سبقني إليه وقوله هو القول الفصل إذ يذكر المجلس أن بعض المصاريف تنفق على المناطق بالملايين وعشرات الملايين ونحن نؤيدها ونصوت عليها بكل طيبة خاطر لأننا نعلم أنها لازمة ولأنها تفيد إخواننا. فضلاً عن ذلك فإنشاء طرقات في جبل لبنان فيه مصلحة وطنية عامة فالاصطياف والاشتاء عبث بدون طرقات فهي السبب والمسهل الأول ومتى جاء المصطافون كانت الاستفادة عامة للبلاد.

أما قول الزميل عبد الله بك اليافي إنه اطلع على تقرير الكسندر جيب وأنه يجب أن نشكل هيئة فنية من المهندسين حتى يقولوا لنا ما هي الشبكة اللازمة للبلاد فإني أستمححه عذراً لأقول إن جيب أفهم مني هندسياً ولكن أنا ككاتب جبل لبنان أفهم بمنطقتي وطرقها أكثر من كل يدعي جيب في العالم.

فجيب يأتي من واشنطن أو إنكلترا وينزل في السان جورج ويسافر في السيارة إلى عاليه أو بحدود ولا يعرف الزهرية أو مجدل ترشيش أو غيرها من القرى والمزارع. أنا في الجبل يهمني بدون ريب أن تكون طريق طرابلس بيروت معبدة وصالحة ولكن هذا لا يكفي، إذ إنني في الجبل أريد أن يكون لبلدي طريق أستطيع به نقل ولدي إذا مرض وزوجتي إذا مرضت وهذه الطريق لا تكلف في القرية سوى عشرين ألف ليرة على الأكثر. وأما الطرق الكبرى فلا أقول بإهمالها ولكن نقول إن هناك متسعاً لأن ينفق عليها من مشروع إنشائي ضخم ولكن أن يكون في الموازنة اعتماد لستة ملايين وأن يخصص قسم منه للطرق الدولية فهذا ما لا يكفي. أنا أعذر عبدالله بك لأنه يستيقظ في بيروت على أصوات الترامواي والأوتوبيس والشفروليه والدودج وحوله مئات الطرق ومتفرعاتها فهو لا يعرف ما أعرفه أنا ولا يقدر أن يحس إحساسي أنا وحاجتي أنا. أنا أعذره وأطلب إليه إن أراد أن يسكن الجبل مدة ٢٤ شهراً أو ١٢ شهراً وعندئذ أنا أكيد أنه سيقول قولي. ولكن من أين المال؟ لقد تفضل دولة رئيس الوزارة وأجاب عني. نحن لم نطلب ولكن منذ سنة ١٩٤٤ شقت بعض الطرق وهي آخذة بالخراب لأنها لم تعبد فنحن

نطلب هذا المال لإكمال هذه الطرق وحتى لا يذهب المال الذي دفع عليها سابقاً هدرًا. يقول الزميل عبد الله بك اليافي لا يوجد فلوس، نحن طالبنا ضمن امكانيات الموازنة وعندما نقول لا يوجد مال يجب أن نقتصد من مختلف أبواب الموازنة وليس من هذا الباب هذا ما أردت أن أبديه.

الرئيس:

الكلمة لدولة رئيس الوزارة.

رئيس الوزارة:

أنا لا أرى اختلافاً بين الزميلين نعم هناك شبكة موجودة ونحن على اتفاق أننا لن ننشئ طرقاً جديدة وأنا سنعمل على إكمال ما شق من هذه وإصلاح الموجود منها، إذن نحن متفقون هنا مع عبدالله بك وما علينا إلا أن نصلح هذه الشبكة الموجودة على أن لا نجدد. ولكن عندما نحين الفرصة ننشئ لجنة كما يطلب عبدالله بك فلعل بعض الطرق أنشئت بسبب كمالي ولكن الأستاذ إميل بك لحدود قال إن هذه الطرق قديمة وأن أكثرها قد أنشئ منذ عشرات السنين وبأيدي أهالي هذه المحافظة إذن ليست المسؤولية على القائمين بالحكم وأنا أؤكد أن الجميع ينظرون لهذه المحافظة نظرة استثنائية خاصة، وأقول ما قلته منذ سنة ومنذ ثلاث سنوات إذ ليس لدى هذه المحافظة ما تستعيز به عن الطرق ولا أريد أن يفهم من هذا أننا نريد إهمال طرق باقي المناطق يضاف إلى قولي إن في هذه المناطق والمحافظات مشاريع ومشاريع زراعية يمكن لنا أن نستعيز بها عن بعض التقصير في الطرق.

الرئيس:

الكلمة للسيد جورج زوين.

جورج زوين:

لقد كفانا دولة رئيس الوزارة والأستاذ إميل بك لحدود رئيس اللجنة مؤونة القول والتذكير. ففي كل مرة يطلب نواب الملحقات اعتمادات لصالح مناطقهم كنا نعطيهم كما أننا نرى في الموازنة دائماً اعتمادات لضواحي بيروت وهي العاصمة وهذه الاعتمادات تضاف إلى اعتمادات طرق جبل لبنان فيبدو اعتمادنا بذلك كبيراً ضخماً. نحن نرجو الزملاء أن يعاملونا بنفس العاطفة التي نعاملهم بها. لا يمكن لأهالي جبل لبنان أن يتهاونوا بإصلاح الطرق الموجودة لديهم ونحن لا نطلب طرق جديدة بل نطلب اعتمادات كافية لصيانة الطرقات كان على الحكومة أن تعمل برنامجاً واسعاً للبلاد كلها وكان عليها أن ترى أين يجب أن تعمل فتعمل لذلك دعونا نتفاهم هذه المرة.

رئيس الوزارة: ما دامت قضية الطرق لن تدرس اليوم فلماذا هذا البحث؟

الرئيس:

إن موازنة الأشغال العامة معروضة للبحث بصورة عامة ولكن ورد إلى الرئاسة اقتراح من الدكتور يوسف فضول بقفل باب المناقشة.

فمن يقبل به فليرفع يده

أقلية

الرئيس: سقط الاقتراح.

رئيس الوزارة: لم ننتبه للاقتراح لذلك نرجو عطفة الرئيس إعادة التصويت.

الرئيس:

من يقبل باقتراح قفل باب المناقشة فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

لقد أعلنت سقوط الاقتراح وعدم قفل باب المناقشة والتصويت الثاني على الاقتراح أخذ الأكثرية
بضغط الحكومة لذلك أرفض إعلان قفل باب المناقشة.

رئيس الوزارة: أرجوكم لا تحملنا هذه المسؤولية أنتم أحرار ولك حرية التقدير في التصويت.

الرئيس:

الكلمة للسيد سليمان العلي.

سليمان العلي:

أريد أن أدلي بكلمة بعد أن سمعت ما قاله الزملاء الكرام. لقد سمعت زميلاً كريماً يدعى الشيخ
ندرة عيسى الخوري يتحدث عن اعتمادات الشمال ويخصص في اعتمادات الشمال طرقاً
خاصة وإني أرجوه وأرجو نواب الشمال أن لا يتغرضوا وأن لا يسعى كل منا لغرض شخصي.
وإننا بحمد الله لم نتفق إلا على الطرق لذلك أرجو من الزميل الكريم أن لا يخصص ومن
الزملاء الكرام أن لا يخصصوا لكي لا نتفرق وبهذه التفرقة أكد للزملاء أن الحكومة ستكون
ممنونة وإني أعطي برهاناً على ذلك قول رئيس الوزارة بأنه يجب أن تراعى منطقة جبل لبنان
بصورة خاصة مع العلم والتأكيد أنني أرجو لهذه المنطقة كل خير وأوافق على كل ما تأخذه ولكن
هذا لا ينعني من أن أقول إننا نحن أبناء الشمال حقوقنا مهضومة وأننا نطالب باعتمادات لكي
توزع حسب الفن والخبرة ومعرفة الوزير. وهذه المناسبة أرجو من الزملاء الكرام أن لا يتطرفوا
وأن تتناسى كل المسائل الخاصة وأن نطلب زيادة اعتمادات الشمال على أن توزع حسب قول
الفنيين. وإني أرجو من إميل بك الحود أن لا يتصور أن أحداً منا يفكر بانقاص اعتمادات جبل
لبنان بل نريد له الزيادة ولكننا نحن بحاجة ماسة للطرق وأنني أؤيده بقوله إن ابن القرية يشعر
في هذه الناحية أكثر مما يشعر به ابن المدينة.

وزير الأشغال العامة: أريد أن أوضح القضية التي أثارها حضرة الزميل سليمان بك العلي: إن ما فهمته من كلام
دولة رئيس الوزارة وما أعلمه من سياسة الحكومة في هذه الناحية أقول إن دولته لم يخصص
منطقة دون سواها إنما قصده واضح وصريح حيث قال: «إن في هذه المنطقة طرقاً كثيرة وأنها
تجماً على موارد الاصطياف والاشتاء. وهذا لا يعني أنه يجب أن تهمل بقية المناطق». وما أعلمه
ونعلمه جميعاً من جهوده الشخصية في سبيل منطقة الشمال، لا يترك لنا مجالاً للشك، إن من
ناحية الطرق الدولية وإن من ناحية الطرق العادية. كما وأنا بحسب اختباري لرغبات
حضرات النواب، لا أرى أي فرق عند أي زميل نحو أي منطقة ولا أميز منطقة على أخرى.
ولكن القضية هي قضية حاجة. لقد اجتمع نواب الشمال ووزعوا الاعتمادات المخصصة
للطرق فأروا أنفسهم تجاه أمر واقع وإن الاعتمادات غير كافية فوصلوا إلى هذا البحث أما أن
دولة الرئيس يفضل الجنوب أو أي منطقة أخرى على الشمال تجاه المصلحة فلا أعتقد أن هذه

الكلمة يمكن أن تنسب لدولته بل بالعكس أنه يريد الخير للجميع .

لقد تفضل دولة رئيس الوزارة وكفاني مؤونة البحث في النقاط التي رد بها على الزملاء، إنما أريد أن ألفت نظر حضرة الزميل عبدالله بك اليافي إلى أن الحكومة أنشأت دائرة ترميم مستقلة ومنحتها صلاحيات خاصة بأعمال صيانة الطرق التي أنشئت وفقاً لما تفضل به حضرة الزميل، لذلك أنشأت الحكومة هذه الدائرة والفنيون المسؤولون عنها يدرسون كيفية صيانة الطرق حتى لا تذهب الاعتمادات التي أنفقت عليها هدرًا. ونحن إذا استغنيا عن وكلاء الورش حسب الطريقة الحالية لوفرنا على الدولة كثيراً.

عبد الله اليافي : (مقاطعاً) كيف ذلك؟

وزير الأشغال العامة: يعني يكلف رئيس الورشة مدة من الزمن ثم يصرف ويأتي سواه. لذلك يجب أن يكون هناك أشخاص يتحملون مسؤولية دائمة لكي تحاسبهم الحكومة حساباً صحيحاً. أما هؤلاء الوكلاء فهم موقتون لا تمكن محاسبتهم. وعلى هذا الأساس ستعمل الحكومة بطريقة أفضل من الطريقة السابقة.

ثم قال حضرة الزميل عبدالله بك اليافي إن كتلة قويه في المجلس تأخذ أكثر الاعتمادات. فأجيب على ذلك أن هذه القضية غير واردة في الاعتمادات وأن نسبة الانفاق على الطرقات محفوظة منذ ٥ أو ٦ سنوات بين سائر المناطق مهما زيد المبلغ أو نقص وقد شقت طرقات عديدة حسب هذه النسبة هذا ما أردت أن ألفت إليه نظر حضرة الزميل حتى لا يظن أن هناك كتلاً تأخذ أكثر من سواها. وإني أترك الكلام الآن لمعالي وزير المالية.

الرئيس:

الكلمة للسيد إبراهيم عازار: أنا أريد أن أطمئن حضرة الزميل إميل بك لحد وأقول إننا لم نستكثر الاعتمادات المرصدة لمنطقة جبل لبنان، ولا يتجاهل أحد كيف أنشئت هذه الطرقات وإذا كنا نريد زيادة فلا نريد أن تؤخذ هذه الزيادة من اعتمادات جبل لبنان لأن الأستاذ لحد «مش هين» ووراء ستة وزراء والسابع على الباب.

منذ مدة كنت ذاهباً إلى طرابلس فشاهدت حادثة تقشعر لها الأبدان: شاحنة بنزين من مئات الشاحنات التي تمر على هذه الطريق لأن المصفاة في طرابلس تمون جميع الأقطار بالمواد الملتهبة، وهذه الطريق ضيقة جداً والشاحنات كبيرة الحجم بمعنى أن الطريق لا تتسع لها ولسيارة أخرى فتقع اصطدامات بصورة مستمرة وأقل حادث ينتج عنه حريق السيارة. والحادث الذي شاهدته هو احتراق شاحنة على أثر اصطدام بسيارة «أوتوبوس» تنقل ما يقارب الثلاثين راكباً وقد انقلبت بهم فتصوروا هول هذا المشهد!

هناك شبكة سكة حديد تكلفنا مصارفات باهظة وندفع عنها كل سنة تعويضات وإعانات فلماذا

لا تتبنى الحكومة مشروع نقل المواد الملتهبة بواسطة سكة الحديد لا سيما وهذه الشبكة تعم الأقطار العربية وكافة أنحاء لبنان فترتاح الطرق من هذا الازدحام ونوفر الإصطدامات وتستفيد الحكومة استفادة مادية من هذا المشروع؟ إني أرجو من وزارة الأشغال العامة أثناء بحث وزارة الأشغال العامة أن تهتم بهذا الأمر أكثر من اهتمامها بإنشاء الطرقات.

الرئيس: الكلمة للسيد عبدالله اليافي

عبد الله اليافي: أريد أن أرد بكلمة على ما تفضل به حضرة الزميل إميل بك لحود: أظن بأنه لا يوجد، في الأساس، خلاف بيني وبين حضرة الزميل ولكن من التجني علي وعلى بعثة «جيب» أن يقال إننا أعلم بمنطقتنا منها. إن الكسندر «جيب» لم يقل هذا القول بل هو أمر يعود للبنانيين. ولكنه رأى من المصلحة أن يلفت النظر إلى صيانة الطرقات. وإذا استرسلنا في سياسة الطرقات دون النظر إلى إمكانيات لبنان فلا يمكننا أن نواصل هذه السياسة ما لم تدرس المشاريع على ضوء إمكانياتنا. أما القول بأن حضرة الزميل نائب عن جبل لبنان وبأنه يعلم أكثر مني احتياجات منطقته فأجيبه على ذلك بأنني جلت في فرنسا وإيطاليا وأميركا وشاهدت كثيراً من القرى الثانوية لا تصل إليها الطرقات لأن سياسة الدول هناك تبنى على إمكانياتها المالية وبالرغم من أني بيروت فإني يسعدني جداً أن أرى جميع طرقات لبنان مفتوحة معبدة إذا كانت إمكانياتنا تسمح بذلك. ويذكر حضرة الزملاء أنني كنت من الذين طالبوا بفتح طرقات في منطقة جبل لبنان تسهيلاً للاصطياف والاشتاء. أنا لست ضد سياسة الطرقات ولكني أريد أن نوازن بين سياسة فتح الطرقات وإمكانيات صيانتها حتى لا يذهب ما ننفقه على فتحها هدرًا.

هذا ما أردت أن أقوله. وإني متفق مع حضرة الزميل في كل ما أورده.

الرئيس: الكلمة للسيد ميشال مفرج.

ميشال مفرج: إن موضوع نقل المواد الملتهبة من طرابلس قد أثرنه عدة مرات ووافقت معالي وزير الأشغال على ضرورة الاهتمام بالأمر. وبحضوري اتصل معاليه بمدير المواصلات وكلفه أن يضع مشروعاً بواسطة أن تتجنب هذه الأخطار من جراء نقل المواد الملتهبة بواسطة الشاحنات. ومن المؤسف أن أقول إنه جرى لي حديث اليوم مع مدير المواصلات بهذا الشأن فأبلغني أنه تقدم بمشروع إلى وزارة الأشغال يقترح فيه وضع مكبرات الصوت على شاحنات البنزين. إن هذا التدبير لا يفي بالغرض المنشود. وفي كل يوم، على خط طرابلس - بيروت، تقع حادثة أو حادثتان مسببتان من شاحنات البنزين والمواد الملتهبة. وإني أشكر لحضرة الزميل إبراهيم بك عازار إثارته هذا الموضوع لأنه ذهب مرة إلى طرابلس وشاهد الأخطار التي نتعرض لها في كل يوم. فرجائي إلى معالي وزير الأشغال أن يجد لنا طريقة فعالة وأن يحول أسلوب نقل المواد الملتهبة بين طرابلس وبيروت. ولا يمكنني قبل أن أختم كلامي، إلا أن أرد بكلمة على ما تفضل به حضرة الزميل إميل بك

لحدود أنا لا أتفق مع معاليك بأن الطرقات في جبل لبنان فتحت على أيدي أهالي القرى. وإذا راجعنا الأرصدة المالية في موازنات الدولة من سنة ١٩٣٥ حتى يومنا هذا لوجدنا إن ٤٠٪ من مجموع اعتمادات الطرقات قد صرفت على طرقات جبل لبنان. أنا ابن الجبل كذلك وعندي رغبة في أن أرى الطرقات تصل للقرى تسهيلاً للاتصال بالطبيب، وأني أوافقك على أن منطقة جبل لبنان هي مركز للاصطياف وإن لنا من ورائها موارد كبرى أما قولك بأن ليس فيها ماء. فكيف يمكنك أن تجمع بين الاصطياف وعدم وجود الماء؟ أنا أقول إن منطقة جبل لبنان للاصطياف أمر اصطناعي لا يمكن أن يدوم لأن لا ماء فيها ولا ولا... والمنطقة الوحيدة التي وهبها الله كل المناظر الطبيعية والماء والهواء هي منطقة الشمال ولكنها حرمت من الطرقات.

الرئيس: الكلمة للسيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: من المؤسف حقاً أن لا يكون ولا نائب أصاب المرمى وضرب على الوتر الحساس في بحث موازنة الأشغال العامة. والذي أراه أنا هو أن الغيرة ظاهرة وإذا بقيت حكومتنا تتمشى على سياسة الطرقات كما تمشت عليها منذ سنوات. نصل حتماً إلى سد حاجة البلاد من الطرقات ولا فرق عندي أفتحت الآن أم بعد سنوات. ولكنني أوجه كلمتي إلى معالي وزير الأشغال العامة: إن الذي يسرق نصف اعتمادات موازنة الأشغال هو الملتزم السارق والمراقبة الضعيفة. أنا أقول إن الطريق التي يفتح بقوة الفن وعدم تدخل النائب ويزفت، يعيش عشر سنوات دون أن ينفق عليه غرش واحد. إننا نطلب من معالي وزير الأشغال، إذا تمكن، أن لا يعطى التزاماً لطريق يتدخل فيه نائب عندئذ لا يصرف غرش باطلاً وإذا شئت أن تقتصدوا في نفقات الدولة وأن تأتي الأعمال صالحة فافعلوا ما يأتي. إن يتمتع النائب عن أن يأخذ اعتماداً إرضائياً للقرية الفلانية بقيمة عشرين ألف ليرة فيلزم للملتزم وهذا ينفق منها عشرة آلاف ليرة فيلزم للملتزم وهذا ينفق منها عشرة آلاف ليرة على العمل ويبقى منها عشرة له. والأمر الذي نخطف به هو أننا نطالب الوزير باعتمادات سياسية لا يوافق عليها المهندس والمراقبة ضعيفة والمملتزم يسرق. لا تهتموا للاعتمادات فإنها ستأتي تباعاً إذا لم تكن هذه السنة ففي السنة القادمة وما كنت أود أن أسمعته وأن تهتموا به هو أن نرجو من معالي الوزير المراقبة الصارمة على الملتزمين السرقة وإذا رجعنا عن هذه الطلبات وتركنا للوزير وللمهندس أن يعملوا بقوة الفن وأن يقدروا تكاليف كل طريق لتكون متينة فعندئذ تصبح عندنا طرقات حسنة خالية من كل تهديم. إذن يجب أن لا نعمل إلا بدافع الفن والحاجة.

وأعطيك مثلاً على ذلك أننا نأخذ لمنطقة البقاع ١٥٠٠٠٠٠ ليرة ولا توجد فيها إصلاحاً بل ينفق هذا هدرًا وآسف أن أقول إن اجتماعاتنا في هذا الصدد تكون إرضاء للسياسة الانتخابية. وإذا صودف ما قلته عن نفسي ينطبق على بعض الزملاء فأرجو أن يوافقوني على ذلك.

وجل ما التمس من معالي وزير الأشغال هو أن لا يعمد إلى تلزيم طريق ما لم يكن اعتمادها كافياً لأن المال الذي ينفق عليها في هذه الحالة يذهب هدرًا وأرجو أيضاً أن تكون المراقبة صارمة على الملتزمين للصوص هذه هي النقطة الحساسة لصيانة الطرقات وعندما نمشي بسلوك هذا الطريق نصل إلى شبكة من الطرقات كافية في لبنان ولا نحتاج إلى زيادة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الأشغال العامة

وزير الأشغال العامة: أريد أن أطمئن حضرة الزميلين ميشال بك مفرج وإبراهيم بك عازار إلى ما يعود لقضية نقل المواد الملتهبة. إن الدروس التي وضعتها مديرية المواصلات لم تنحصر في وضع مكبرات الصوت على شاحنات هذه المواد بل هو من جملة الاقتراحات التي قدمت والتنظيم المقترح هو أن ننقل هذه المواد بواسطة السكة الحديدية.

وبالمناسبة لا بد لي من كلمة أوجهها لحضرة الزميل أديب بك الفرزلي بالرغم ما تفضل به دولة الرئيس من بحث قضية الطرقات. إني أشكره على صراحته وعلى ما أبداه بصدد كيفية توزيع الاعتمادات على الطرقات إنما أريد أن أذكر الزملاء الكرام بأن الموازنة وردت من الحكومة مقسمة على الطرق الرئيسية لتتمكن من إكمالها وليس هذا فقط لاعتبار أنها أكثر فائدة من سواها إنما اقتصادياً هي أقل ضرراً من وضعية الطرق الباقية وفي كل الأحوال أن وضعية الطرق وما كانت عليه منذ سبع سنوات وما آلت إليه الآن من الحالة الصالحة التي شهد بها «اسكندر جيب» وما تروونه من جد ونشاط من قبل وزارة الأشغال العامة وما عملته منذ أعوام من التزفيت الشامل لهو أكبر برهان على أن الحالة حسنة. أما ما تفضل به حضرة الزميل عن سرقة المتعهدين وعن ضعف المراقبة فإني لا أشك في إخلاصه ولكني أقول بحسب خبرتي ومعاطاتي هذه الأعمال أن هذه الاتهامات تحتاج إلى إثبات ولو اطلعنا على كيفية التلزم وشروط المناقصات لرأينا أن الأموال لا تعطى إلا لمن يتقدم بالشروط المطلوبة وأن كل عمل يقوم به المتعهد يراقب ويفتش عليه موارداً قبل استلامه. إنما هناك امكانيات بدفتر الشروط تحول المتعهد أن يتأخر في العمل. وعلى كل حال سواء أوزعت الاعتمادات كما يرغب النواب أو خلافاً لما يرغبون فهذا الأمر لا يمكن أن يؤثر على إضاعة شيء من هذه الأموال هدرًا لأنه عندما يوضع اعتماد بعشرين ألف ليرة لطريق ما يدرس المهندسون وضعية هذه الطريق ومقدار تكاليفها.

الرئيس: الكلمة للسيد خليل أبو جودة.

خليل أبو جودة: أرى أن البحث قد انحصر بالطرق مع أن الموضوع ليس محصوراً بالطرق ووزارة الأشغال ليست كلها طرقات بل هناك فصول وبنود تستدعي الاهتمام كالطرق وهي المطارات مثلاً وأحب أن أغتنم هذه المناسبة لا لأبحث في الأكلاف ولكن بالتقديرات لمعرفة ما إذا كانت مخطئة أو محقة ويهمني بالدرجة الأولى أن يكون عندنا مطار دولي بعد أن أصبح مطار «اللد» يزاحمنا وبعد أن عم

الطيران العالم كله وقصرت المسافات وأصبحت هذه المطارات كالشرايين من الجسم. فلا يعقل أن يأتي المسافر من أثينا إلى بيروت بـ ٣ ساعات وتبقى المسافة من بيروت إلى دمشق ٣ ساعات هذا غير معقول لا سيما وبلادنا بلاد سياحة توجب علينا الاهتمام بهذا الأمر. مسألة المطار مهمة جداً وأثناء جولتي في أوروبا كنت أسأل أينما توجهت عما إذا كان عندنا مطار ومتى يصبح عندنا مطار كبير حتى لا يضطر المسافر أن يصل أولاً إلى دمشق ومن ثم يعود إلى بيروت بنفس الوقت الذي اقتضته سفرته.

ومعلوم أننا على أبواب سنة هي السنة المقدسة ومنتظر أن يئم روما ٣ ملايين من الحجاج ولو كنا أحسننا التصرف وقمنا بدعاية محترمة وصرفنا جهوداً على مطاراتنا باللغة ما بلغت. أجل لو قمنا بشيء من هذا القبيل لكان بإمكاننا أن نأخذ قسماً كبيراً من الحجاج الوافدين على إيطاليا ويقدر عددهم بثلاثة ملايين وأنا أحصر بحثي بهذا لأنني سأتكلم بالدعاية أثناء بحث السياحة والاصطيفاء إذ اقتضرت هذه في العام الماضي على بعض المنشير والصور المنشورة. أنا قلت إن المقصود من كلامي ليس انتقاد وزارة الأشغال العامة ولكن المقصود هو إني أستحثها وأستحث المجلس ليكون لنا في مدة قريبة مطار كامل بكل معداته أو جزء منه صالح لهبوط الطائرات الكبيرة.

وزير الأشغال العامة: سيكون لنا عما قليل جزء من المطار وسيتمهني بكامله بمدة قريبة. وإني ألفت نظر الزميل إلى أن المطارات تنشأ ليطار منها وإليها بسرعة ولكن إدارتها لا يمكن أن تتم كالطيران منها.

الرئيس: والآن ننتقل للتصويت على البنود - الفصل الأول - إدارة الأشغال العامة - البند الأول. موظفو الأشغال العامة (٧٧٠١٩١) ل.ل.

من يقبل به كما ورد فليرفع يده.

أكثرية. أ.خ. . .

الرئيس: قبل البند الخامس عشر. البند السادس عشر القسط الرابع من ثمن سكة حديد طرابلس. الناقورة وقدره (٧١٤٢٨٦) ل.ل. الكلمة للسيد محمد العبود.

محمد العبود: هذا البند عبارة عن دين مقسط يستحق سنة فسنة ونعرف جميعاً التدني الذي حصل على الاسترلينية ونعرف أن هذا الخط قد اشترى بالاسترلينية فما قول وزير المالية.

وزير المالية: لقد اشترى بالعملة اللبنانية.

الرئيس: من يقبل بالبند السادس عشر كما ورد فليرفع يده.

أكثرية. أ.خ. . .

الرئيس: قبل البند الرابع . وبذلك ننتهي من درس موازنة الأشغال العامة ما عدا البنود ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - من الفصل الثاني وهي المتعلقة بمشاريع الطرقات ، والبند الثالث من الفصل الثالث المتعلق بأعمال مائية مختلفة فإنها تبقى لجلسة مقبلة والآن ترفع الجلسة على أن تعقد في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٣ آذار سنة ١٩٥٠ .
(في تمام الساعة السابعة والنصف مساء)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

رفعت قزوعون

نظر وصدق

مدير مجلس النواب

الإمضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد اسبر

الجلسة السادسة عشرة المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في ١٧ آذار سنة ١٩٥٠

فهرست

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة
 - ٢ - تلاوة الأوراق الواردة
 - ٣ - متابعة درس موازنة وزارة الأشغال العامة.
 - ٤ - درس موازنة وزارة الأنباء.
 - ٥ - المناقشة بمشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٥٤ والمتعلق بقطع حساب موازنة سنة ١٩٤٨.
 - ٦ - المناقشة بمشروع القانون المستعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ١٣٢٨ والمتعلق بإعادة تنظيم القوائم الانتخابية.
- عقد مجلس النواب جلسته السادسة عشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في ١٧ آذار سنة ١٩٥٠ برئاسة عطوفة صبري بك حمادة وعضوية حضرة أمين السر السيد رفعت قزوعون.
- وتغيب السادة: حبيب أبي شهلا - أمين نخلة - كمال جنبلاط - كميل شمعون - عادل عسيران - محمد الفضل - يوسف الزين - عدنان الجسر - مایز المقدم - يوسف ضو - أديب الفرزلي - شبلي العريان - هنري فرعون.
- واعتذر السادة: أحمد الحسيني - نصار غلمية - يوسف كرم.
- وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة ووزير الداخلية ووزير الخارجية بالوكالة - حوران نحاس نائب رئيس الوزارة ووزير البريد والبرق والاقتصاد الوطني ووزير العدلية والأنباء بالوكالة - حسين العويني وزير المالية - أحمد الأسعد وزير الأشغال العامة - الدكتور رثيف أبي اللمع وزير التربية الوطنية - الدكتور الياس الخوري ووزير الصحة والاسعاف العام - بهيج تقي الدين وزير الزراعة.
- الرئيس: فتحت الجلسة، لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.
- (فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة.

(فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية):

- ١ - برقية من أصحاب بساتين الفاكهة في زغرنا وإهدن يشجبون بها محاولة السيد خليفة مع البنك السوري لاحتكار صناعة التبريد.
 - ٢ - برقية من السيدة محاسن شحود تحتج بها على اعتقال النساء المتظاهرات وتطلب الإفراج عنهن.
 - ٣ - عريضة من مزارعي جبيل وعمشيت والفيدار وحالات ونهر إبراهيم والعقبة والبوار وخرجاً يطلبون بها تخفيض ثمن مياه الري رحمة بهم.
 - ٤ - برقيات عديدة يستنكرون بها الاعتداء الأثيم والمؤامرة الدنيئة على دولة رياض بك الصلح ويطلبون بها الضرب بيد من حديد على المتآمرين وهذه البرقيات ورد بعضها من زحلة وجونية. دير كوشة، دير القمر، كوسبا، الخلوات، حاصبيا، كفرحيم، جباع، دير بابا، بر الياس، شتورة، الهبارية، الميدان، كفر شوبا، راشيا، الكفير، الفرديس، عين جرفا، ميمس، شبعاء.
 - ٥ - برقية من طرابلس يحتجون بها على طمس جريمة طرابلس من قبل الطبيب الشرعي.
 - ٦ - برقية من مزارعي نهر إبراهيم والعقبة يتظلمون بها مس فداحة أسعار مياه الري.
 - ٧ - برقية من رئيسة الصليب الأحمر اللبناني تقدم بها بالشكر الجزيل لعطوفة رئيس المجلس النيابي وحضرات النواب لموافقتهم على جعل منحة الصليب الأحمر مئة ألف ليرة.
 - ٨ - عريضة من عاليه يطلب بها موقعوها أن لا يصار إلى إحداث ضريبة جديدة بدلاً من ضريبة الدخولية (تسمى ضريبة القبان).
 - ٩ - عريضة من لجنة منضوري الحرب يطلبون بها التعويضات المستحقة لهم.
- مرسوم رقم ١٣٧٦ يتعلق بتكليف دولة السيد رياض الصلح رئيس مجلس الوزراء القيام بمهام وزارة الخارجية بالوكالة مدة غياب الوزير الأصيل في أميركا.
- سؤال للنائب السيد كمال جنبلاط يتعلق باعتقال السيد محمد البعلبكي.

الرئيس: لتحل الأوراق الواردة إلى مراجعها المختصة.

الرئيس: نعود الآن إلى درس البنود التي بقيت من موازنة وزارة الأشغال العامة. الباب الثامن - الفصل الثاني: مشاريع وأشغال طرقات ومباني. الخ... الخ.

الرئيس: قبل البند التاسع معدلاً. الكلمة لمعالي وزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: الحكومة ترجو من المجلس الكريم الموافقة على إضافة ٤٥ ألف ليرة تحت عنوان: نفقات مؤتمر المهندسين.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود

إميل لحود: سبق للجنة المالية وللحكومة ولللمجلس بأجمعه أن رفضت طلب تخصيص مبلغ عشرة آلاف ليرة لمؤتمر المحامين وهو مبلغ أقل بكثير من المبلغ المطلوب لمؤتمر المهندسين معللة سبب الرفض بأنه لا يمكن فتح مثل هذا الباب لأنه إذا أعطينا مبلغاً لنقابة المحامين فنضطر أن نعطي نقابة الأطباء وغيرهم. إذ ما معنى أن نحبس عن المحامين مبلغ ١٥ ألف ليرة وذلك منذ بضعة أيام، ثم نأتي الآن ونعطي المهندسين / ٤٥ / ألف ليرة. لذلك فضلنا أن نقفل هذا الباب وأنا نعارض هذا الطلب لأنه يتعارض مع مبدأ تمشى عليه المجلس منذ الابتداء في درس الموازنة

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الأشغال العامة

وزير الأشغال: أنا لا أجادل حضرة الزميل إميل بك لحود فيما ذهب إليه ولا أحتج على تخصيص مبلغ لمؤتمر المحامين إذ إنه من الممكن وقد يكون من الحق أن يأخذ المحامون نفقات حضور المؤتمر. ولكن هذا لا يعني أن نحول دون انعقاد مؤتمر المهندسين في بلادنا نظراً لمنافعه الجمة إن لناحية الاصطيف أو لناحية المشاريع العمرانية التي تنوي الحكومة إنشائها. وسيجتمع ٤٠٠ مهندس هنا لمدة شهرين يكون للبلاد من ورائهم نفع عظيم. لذلك أرجو من المجلس الكريم الموافقة على هذا المبلغ لا سيما وأن اللجنة التحضيرية باشرت العمل.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: الفرق بين مؤتمر المحامين ومؤتمر المهندسين أن الأول سيعقد خارج لبنان بينما الثاني سيعقد هنا. والأمر الثاني هو أننا عقدنا مؤتمراً للمحامين هنا مراراً وتكراراً بينما لم نعقد ولا مؤتمراً للمهندسين. ثم نحن على عتبة درس مشاريع وتطور إنشائي ولا بأس من أن يعقد في لبنان مؤتمر هندسي سيما وأن الإجراءات تقدمت هذا المؤتمر. وهذه هي المرة الأولى التي يعقد هنا مثل هذا المؤتمر وربما كان الأخير، لذلك أرجو من المجلس الكريم أن يتكرم بقبول هذا الاعتماد.

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجية

حميد فرنجية: لا أعلم لماذا اتخذ دولة رئيس الوزارة هذه اللهجة المتواضعة. في كل مناسبة نطلب في هذا المجلس أن تكون هذه البلاد بلاد سياحة واصطيف وقد أرصدنا لهذه الغاية مبالغ طائلة. وفي كل سنة نرصد مبالغ للدعاية في الخارج لهذا الموسم. وإني لا أعرف طريقة أجدى للدعاية من

زيارة مثل هذا العدد من المهندسين لبلادنا نفسها. وطالما أنا طالبت بأن نوجه عناية خاصة لعقد المؤتمرات إذ ليس فيها الفائدة المادية فقط بل هناك فائدة معنوية أيضاً، وطالبت الحكومة بأن يكون لها سياسة مؤتمرات معينة، وأذكر على سبيل المثال أنه سنة ١٩٤٩ عقد في سويسرا ٨٣ مؤتمراً. وهذا ما يضاهي موسم الاصطياف عندنا عشر مرات أكثر. إني أطلب بإلحاح أن يصوت على هذا الاعتماد وأن تقبل الحكومة كل مؤتمر يطلب عقده في لبنان ما عدا المؤتمرات غير المرغوب فيها، وأرجو أن تكون لنا سياسة تشجيع للمؤتمرات حتى يزور بلادنا أكبر عدد ممكن من الأجانب ويتعرفوا إليها عن كثب.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود

إميل لحود: أنا لا يهمني رصد مبلغ ٤٥ ألف ليرة لمؤتمر المهندسين، بل الذي يهمني هو أن تتمشى الحكومة والمجلس على قاعدة في قضية المؤتمرات. بالأمس رفضنا مبلغاً لمؤتمر المحامين فكيف تريدون أن نخصص اليوم اعتماداً لمؤتمر المهندسين؟ غداً ستأتي إلى المجلس موازنة السياحة والاصطياف، وطالما اقتنعنا بأن مؤتمر المهندسين ضروري لموسم السياحة والاصطياف، فيمكننا وضعه في موازنة السياحة والاصطياف.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: أرجو من حضرة الزميل إميل بك لحود ومن سائر الزملاء أن يبقى اعتماد مؤتمر المهندسين في صلب موازنة الأشغال العامة لأن المسألة أكثر من سياحة واصطياف وقد قلت إن هذا المؤتمر يختلف كل الاختلاف عن بقية المؤتمرات لأنه سيعقد هنا ونحن على عتبة القيام بمشاريع هامة ويهمننا أن يعقد هذا المؤتمر هنا. لا سيما وقد اطلعنا على جدول أعماله، ولنا من ورائه منافع جمة. لذلك أطلب بإلحاح أن يكون اعتماد هذا المؤتمر في صلب موازنة وزارة الأشغال.

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجية.

حميد فرنجية: أذكر أن مجلسكم الكريم صوت على مبالغ كبيرة لإنفاقها على مدينة «الأونسكو» ولم تبين هذه البنية إلا بغية إيجاد محل لائق بالمؤتمرات.

الرئيس: لقد سها بال الرئاسة عن طرح البند الثالث من الباب الثامن من الفصل الثالث. الأشغال المائية، للتصويت وقد تأجل درسه في الجلسة السابقة. لذلك أعود إلى طرحه للتصويت.

البند الثالث: أعمال مائية مختلفة / ١٢٠٠٠٠٠ / ل.ل. من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث. ولذلك أعود إلى طرح اقتراح معالي وزير الأشغال العامة بإضافة مبلغ ٤٥ ألف ليرة لمؤتمر المهندسين.

إميل لحود: يجب أن يكون هذا البند في آخر الفصل الأول.

الرئيس: هل تقبل الحكومة بأن يكون بنداً سادساً في الفصل الأول.

وزير الأشغال: نعم.

الرئيس: من يوافق على إضافة بند سادس (جديد): نفقات مؤتمر المهندسين / ٤٥٠٠٠ / ل.ل. على الفصل الأول من الباب الثامن (وزارة الأشغال العامة) فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند السادس الجديد. الكلمة للسيد جبرائيل المر.

جبرائيل المر: كانت الحكومة قد شرعت بإنشاء طرق رئيسية في كل أنحاء البلاد. وأرى أنه لم يخصص شيء في الموازنة العادية لإنهاء هذه الطرقات. ويقال إن في المشروع الإنشائي لا توجد مخصصات للطرقات الرئيسية التي لم تنجز بعد. فمتى تنتهي هذه الطرقات؟ إذا لم يرصد لها اعتمادات لإنجازها فإنها ستبقى مئة سنة على ما هي عليه وستذهب كل الأموال المنفقة عليها سدى. لذلك أقترح أن يخصص للطرقات الرئيسية التي لم تنجز مليوناً ليرة في الموازنة العادية لإتمامها في كل نواحي البلاد.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: إن ما خصص هذا العام بالنسبة لما خصص في العام الماضي للطرقات الرئيسية يزيد في نسبته المئوية على ١٠ و ١٥٪. على أن وزارة الأشغال منذ عهد معالي جبرائيل المر حتى اليوم لا تزال تطالب برصد أكبر اعتماد ممكن للطرقات الرئيسية في الموازنة لأن هذه الطرقات تستفيد منها كل المناطق. ثم بعد البحث مع أعضاء المجلس اتفقت الحكومة معهم على إبقاء الاعتمادات كما وردت. ولكن اقترح دولة رئيس الوزارة أن يؤخذ من مجموع اعتمادات الطرقات ١٠٪ لتضاف إلى ما خصص بالمشروع الإنشائي للطرقات الرئيسية. ويا حبذا لو كانت إمكانية الموازنة في حالة تساعد على إتمام كافة الطرق الرئيسية لما تأخرت وزارة الأشغال عن إتمامها. كما أن معالي جبرائيل المر يعلم حق العلم أن هذه الوزارة لم تقصر في إنشاء الطرقات وتعييدها.

الرئيس: الكلمة للسيد جبرائيل المر.

جبرائيل المر: أظن بأنني أخطأت التعبير لأنه لا يمكن أن يصرف من الموازنة العادية مليوناً ليرة على الطرقات الرئيسية. لذلك أكتفي بوعده من الحكومة برصد مليوني ليرة في المشروع الإنشائي لإنجاز

الطرق الرئيسية .

الرئيس : ليتل تقرير اللجنة المالية على موازنة وزارة الأنباء وليتل جدول المقابلة لمشروع موازنة وزارة الأنباء لسنة ١٩٥٠

(فتلا الكاتب تقرير اللجنة المالية وجدول المقابلة التاليين) :

تقرير اللجنة المالية على موازنة وزارة الأنباء

اجتمعت اللجنة المالية في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٤ آذار سنة ١٩٥٠ برئاسة معالي الأستاذ لحد وحضور معالي وزير المالية وحضرة مدير المالية العام وحضور مدير الأنباء العام، وشرعت بدرس موازنة وزارة الأنباء حسب التنظيم الجديد الذي قدمته الحكومة، وبعد أن تناقشت اللجنة بالاعتمادات المرصدة لموظفي هذه الوزارة والاعتمادات العائدة للدعاية لاحظت أنه قد طرأت زيادات هامة في الاعتمادات العائدة للموظفين إذا هي قيست بما كانت عليه في السنة الماضية وقد أجابت الحكومة بهذا الخصوص أن أعمال وزارة الأنباء والدعاية تقوم بأكثرها على عاتق الموظفين فكان لا بد من زيادة عددهم نتيجة لما يتطلبه التنظيم الجديد من دعاية في الداخل والخارج وغير ذلك مما يعرف لبنان من جميع نواحي نشاطه في مختلف الحقول .

غير أن اللجنة رأت أنه إذا كان ولا بد من زيادة عدد موظفي هذه الوزارة فليؤخذوا من مختلف دوائر الدولة التي تعج بالموظفين، وعلى هذا أبقت جميع الوظائف الزائدة للذكر باستثناء وظيفة المدير العام ووافقت على نقل الحجاب من حقل الموظفين الموقتين إلى حقل الموظفين الدائمين وهم لن يكونوا عبئاً على الخزينة لأن أمثالهم لن تخضع رواتبهم للتقاعد، وبعد أن أجرت بعض التعديلات على بقية البنود وافقت اللجنة على هذه الميزانية كما عدلتها على الصورة الآتية :

وزارة الأنباء

البند الأول - الموظفون الدائمون : وافقت اللجنة على أن تكون وظائف الكتبة الأربعة في الديوان ورئيس دائرة ورئيس قلم في دائرة المطبوعات و ٦ محررين وكاتب براتب ٦٠٠ في دائرة الدعاية ورئيس دائرة وخبير ميكانيكي والمحررين الثلاثة في دائرة الإذاعة جميع هذه الوظائف للذكر .

وعلى نقل ١٠ حجاب وسائقين من ملاك الموظفين الموقتين إلى ملاك الموظفين الدائمين . أ.خ . .

فاللجنة ترحو من مجلسكم الكريم التصديق على موازنة هذه الوزارة كما عدلتها .

بيروت في ١٥ آذار سنة ١٩٥٠

مقرر اللجنة المالية العام

عدنان الجسر

- الرئيس: موازنة وزارة الأنباء مطروحة للمناقشة بصورة عامة. أ.خ. . .
- الرئيس: قبل البند الرابع - الكلمة للسيد إميل لحود.
- إميل لحود: أسف لتصديق البند الثاني أثناء وجودي خارج القاعة إذ إنه وقع خطأ مادي في هذا البند فعوضاً من أن نطرح الرقم من موازنة السنة الحالية فقد طرح سهواً من الموازنة السابقة. والاعتماد الذي صدق عليه المجلس لا يكفي للمأمورين بل الاعتماد الحقيقي للبند الثاني هو / ٩٧٠٠٠ / ل.ل. لذلك أرجو تصحيحه لئلا تضطر هذه الوزارة إلى طلب اعتماد إضافي.
- الرئيس: لقد صوت المجلس على البند الثاني الكلمة لمعالي وزير الزراعة.
- وزير الزراعة: الحكومة توافق على تصحيح الخطأ المادي الذي طلبه حضرة الزميل إميل بك لحود.
- الرئيس: رئيس اللجنة المالية يطلب تصحيح البند الثاني: الموظفون الموقتون. ويصبح اعتماده / ٩٧٠٠٠ / ل.ل. بدلاً من / ٨٤٣٠٠ / ل.ل.
- من يوافق على هذا التصحيح فليرفع يده.
- أكثرية. أ.خ. . .
- الرئيس: ألغي البند الثامن. لقد انتهينا من درس موازنة وزارة الأنباء والآن ننتقل لدرس ما تبقى من جدول الأعمال، ليتل تقرير المقرر العام على مشروع القانون القاضي بقطع حساب سنة ١٩٤٨ وليتل المرسوم رقم ١٥٤ المتعلق به. أ.خ. . .
- الرئيس: رفعت الجلسة، على أن تعقد في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٠ آذار سنة ١٩٥٠.

(في تمام الساعة السادسة والنصف مساءً).

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

رفعت قزعون

نظر وصدق

مدير مجلس النواب

الإمضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد اسبر

الجلسة السابعة عشرة المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٠ آذار سنة ١٩٥٠

فهرست

١ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الأوراق الواردة

٣ - متابعة درس موازنة سنة ١٩٥٠

أ - الباب الخامس عشر - الديون المتوجبة الأداء

ب - الباب السادس عشر - نفقات السنين السابقة

ج - الباب السابع عشر - احتياطي لنفقات غير منتظرة

د - موازنة الواردات

هـ - قانون الموازنة

٤ - تلاوة مرسوم قفل الدورة الاستثنائية الوارد تحت رقم ١٤٢٩

٥ - تصديق محضر الجلسة

عقد مجلس النواب جلسته السابعة عشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٠ آذار سنة ١٩٥٠ برئاسة عطوفة صبري بك حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين رفعت فزعون ويوسف ضو. وتغيب السادة: حبيب أبي شهلا - رشيد بيضون - أحمد الحسيني - أمين نخلة - جورج زوين - خليل أبو جودة - كمال جنبلاط - عادل عسيران - محمد علي غطيمي - حميد فرنجية - سليمان العلي - نصوح الفاضل - عدنان الجسر - هنري فرعون.

وأعذر السادة: الدكتور يوسف حتي - نصار غلمية - يوسف الزين - ميشال مفرج - شبلي العريان.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة ووزير الداخلية ووزير الخارجية بالوكالة - جبران نحاس نائب رئيس الوزارة ووزير البريد والبرق والاقتصاد الوطني ووزير العدلية والأنباء

بالوكالة - حسين العويني وزير المالية - أحمد الأسعد وزير الأشغال العامة - الدكتور رثيف أبي اللمع وزير التربية الوطنية - الدكتور الياس الخوري وزير الصحة والاسعاف العام - بهيج تقي الدين وزير الزراعة - الأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع الوطني .

الرئيس : فتحت الجلسة، لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة .

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس : هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس : صدق المحضر . لتتل الأوراق الواردة .

(فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية) :

- ١ - برقية من قرية ينو تسترحم جر مياه الشفة لها .
- ٢ - برقية من طرابلس يناشدون بها الحكومة العمل مع الحكومة السورية على توطيد دعائم الوحدة الاقتصادية بين البلدين الشقيقين .

١ - عريضة من أهالي القرى الواقعة على الحدود اللبنانية الفلسطينية يسترحمون بها التعويض على عائلات الشهداء وعلى من لحقته أضرار بسبب قضية فلسطين .

- ١ - سؤال للنائب السيد سامي الصلح يتعلق بتعرفة البرقيات المرسلة من بيروت إلى الخارج .
- مرسوم رقم ١٤٢٩ يتعلق بقفل دورة مجلس النواب الاستثنائية الحالية اعتباراً من مساء يوم الاثنين الواقع في ٢ آذار سنة ١٩٥٠ .

لتحال الأوراق الواردة إلى مراجعها المختصة . لتتل السؤال الوارد من السيد سامي الصلح

(فتلا الكاتب السؤال التالي) :

لمعالي وزير البرق والبريد .

بواسطة عطوفة رئيس المجلس النيابي المحترم .

يتشرف سامي الصلح نائب بيروت بتوجيه السؤال التالي إلى الحكومة :

تبين لنا أن تعرفه البرقيات المرسلة من بيروت إلى لندن هي ٢٧ غرساً لبنانياً للكلمة الواحدة وهذه هي نصف التعرفة العادية .

أما التعرف في عمان وفي تل أبيب فهي ثلاثة غروش لبنانية فقط للكلمة الواحدة، وفي مصر ما يعادل سبعة غروش لبنانية، كما أن هذه التعرفة تختلف اختلافاً كبيراً في إيران والباكستان والعراق عنها في لبنان. إن التفاوت الشاسع بين هذه التعرفات يهيب بالمرسلين إلى إرسال برقياتهم ورسائلهم من عمان ومن البلاد المجاورة وهذا ما ينزل ضرراً بالخزينة.

ولما كانت مصلحة البرق والبريد هي مصلحة عامة لها صلات وتعلقات بالأوساط الدولية والمبادئ المقررة هي أن توحد هذه التعرفة في جميع البلدان تسهيلاً لأصحاب المصالح من تجار وصناعيين وتسهيلاً للمواصلات وللسياحة وغيرها أيضاً.

لذلك وللأسباب المبيّنة أعلاه، أرجو درس هذه القضية درساً وافياً وإعلامنا عن النتيجة وعن أسباب ارتفاع هذه الرسوم في لبنان عنها في البلدان المجاورة. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بيروت في ١٦/٣/١٩٥٠

نائب بيروت: سامي الصلح

سامي الصلح: أرجو من الحكومة أن ترسل الجواب كتابة.

الرئيس: لقد انتهينا من تصديق أبواب الموازنة المتعلقة بالنفقات

الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزارة: أطلب من المجلس الكريم إضافة مبلغ ٥٠ ألف ليرة على المخصصات السرية لرئاسة مجلس الوزراء إذ إنكم تعلمون أنه على أثر الحادثة الأخيرة التي وقعت على المائل أمامكم قد قتل طفلان وجرح رجلان من أفقر ما يمكن ولقد تحررنا عن بند لندفع لهم منه فلم نجد. لذلك طلبنا هذا الاعتماد ونرجو أن تقبلوا به.

الرئيس: من يوافق على ذلك فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: أضيف مبلغ ٥٠ ألف ليرة على النفقات السرية المخصصة لرئاسة مجلس الوزراء وكذلك ورد

للرئاسة كتاب من رئاسة مجلس الوزراء ليتل.

(فتلا الكاتب الكتاب التالي):

عطوفة رئيس مجلس النواب

أتشرف بإعلامكم أن السيد سميح عكاري محافظ لبنان الشمالي سابقاً قد نقل بموجب المرسوم رقم ٩٩٧ تاريخ ١٩٥٠/١/٢٥ من ملاك وزارة الداخلية إلى ملاك هيئة تفتيش الدولة.

ولما كان مجلس النواب الموقر قد صدق موازنة هيئة تفتيش الدولة دون أن يلحظ فيها الاعتماد اللازم لصرف رواتب السيد عكاري عن سنة ١٩٥٠ فالرجاء التفضل بعرض هذا الأمر على المجلس الكريم للنظر في الموافقة على فتح اعتماد بمبلغ ٧٣٠٠ ل.ل. سبعة آلاف وثلاثمائة ليرة لبنانية قيمة الرواتب المذكورة قبل الانتهاء من تصديق الموازنة العامة وإضافة هذا المبلغ إلى الباب - ٣ - الفصل - ٢ - البند - ١ - من موازنة هيئة تفتيش الدولة للعام ١٩٥٠ بحيث يصبح مجموع هذا البند ٢٩٤٧٥ ل.ل. تسعة وعشرين وأربعمائة وخمساً وسبعين ليرة لبنانية. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بيروت في ٩ آذار سنة ١٩٥٠

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

إميل لحود: أعتقد أنه لا داعي لهذه المعاملة إذ بموجب المادة ٥٣ من قانون الموازنة يمكن إبقاء السيد سميح عكاري حيث هو ويدفع راتبه من البند الموجود فيه.

رئيس الوزارة: إن السيد سميح عكاري كان محافظاً لطرابلس ونقل لهيئة تفتيش الدولة.

إميل لحود: هل سيكون المحافظ في طرابلس من الملاك أو من غير الملاك؟ هذه هي النقطة.

محمد العبود: عندما أرسل إلى طرابلس كان في ملاك الزراعة ثم أنشئت هيئة تفتيش الدولة فنقل إليها وهكذا ازدادت وظيفة محدثة. لذلك أرجو التصويت على طلب الحكومة.

أديب الفرزلي: إني أتبنى نظرية الأستاذ إميل لحود فإذا كان من الملاك سابقاً فلماذا هذه الإضافة.

رئيس الوزارة: أنا أقبل بتفسير المجلس.

رفعت قرعون: أنا أعتنق نظرية محمد بك العبود وأقول بالتصويت على هذا الاعتماد إلا إذا رجعت الحكومة عنه.

إميل لحود: لا لزوم لتفسير المجلس بهذه النقطة فالحكومة تأتي في كل سنة بقانون للموازنة يوضح هذه الأمور لأن كثيرين من الموظفين يعملون في غير دوائهم ويتقاضون رواتبهم من البند المرصود لأجلهم.

فأنا أسأل هل من تعيين جديد؟

إبراهيم عازار: أنا أعتقد أنها سابقة خطيرة للحكومة فيما لو اضطرونا لسلوك هذا الطريق في كل مرة ينقل بها موظف ولو فكرنا قليلاً بالموضوع لرجعت الحكومة عن طلبها.

رئيس الوزارة: إن الحكومة تسحب كتابها وتقبل بتفسير رئيس اللجنة المالية.

الرئيس: لقد سحبت الحكومة كتابها. وكذلك ورد للرئاسة كتاب من كميل بك شمعون بشكل اقتراح. ليتل.

(فتلا الكاتب الكتاب التالي):

حضرة رئيس مجلس النواب الأفخم

أرجو من عطوفتكم أن تعرضوا على مجلس النواب الاقتراح التالي للتصويت عليه في الوقت الذي يجري فيه التصويت على قانون الموازنة بالصورة النهائية:

حيث إن اللجنة المالية كانت حذفت الفقرة الرابعة من البند الثاني من الفصل الأول باب رئاسة مجلس الوزراء مع اعتمادها الأساسي البالغ ١٠٩٨٠ ليرة لبنانية مع ما يتبعها من غلاء معيشة وتعويض عائلي مجموع ذلك ٢٣٨٧٥ وقد جرى التصويت على هذا الإلغاء عند البحث في بنود الموازنة.

وحيث إن هذا لا يمنع إعادة الاعتماد لأن قانون الموازنة لا يصبح نهائياً إلا بعد التصويت عليه بالمناداة وحيث إن الأصول البرلمانية والدستورية المتبعة لا تجيز لا للجنة المالية ولا للمجلس النيابي مثل هذا الإلغاء الذي يرمي إلى فصل موظفين عن وظائفهم لأن هذا العمل هو إداري محض ويتعلق فقط بالسلطة التنفيذية.

بناء عليه اقترح

إعادة الفقرة الرابعة المذكورة أعلاه مع اعتمادها الأساسي وما يتبعه من غلاء معيشة وتعويض عائلي على الصورة المبينة.

وتفضلوا بقبول فائق احترامي

نائب جبل لبنان

كميل شمعون

أديب الفرزلي: لقد أحببت أن أوضح للمجلس هذه القضية لأنها جرت في اللجنة المالية أثناء درس موازنة وزارة الدفاع رأت اللجنة اعتماداً مخصصاً لهذه الغاية فسألت وزارة الدفاع هل هي بحاجة إليه فأجابت كلا. فسألنا هل يمكن أن يأتي يوم يمكن أن يستفاد منه فأجيب كلا. إذن ليس حذف الاعتماد ضناً على الموظف بل كي لا يبقى في الوزارة أشخاص دون عمل كسائر الدوائر. الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود: إن الاقتراح الذي يرمي إليه حضرة النائب هو غير الذي أشار إليه السيد أديب الفرزلي. إن حضرة النائب يطلب إعادة الاعتماد الذي ألغته اللجنة المالية عن نصف السنة والمتعلق بموظفين ألحقوا بهيئة التفتيش ولقد صوت عليه المجلس. جواباً على الهامش أقول بعد أن يصوت المجلس

على إلغاء بند يصبح البند ملغى ولا يستطيع أي نائب أو مجلس أن يعيده وطالما أن الحكومة لا تطلب ذلك فلا يمكن بحثه.

الرئيس: إن الحكومة أتت بهذا الاعتماد بالموازنة ولقد ألغاه المجلس ولما كان المجلس لم يصوت نهائياً على الموازنة فإنه يحق للنائب وللمجلس أن يطلب ما يريد شريطة أن لا يزيد في الاعتماد.

رئيس الوزارة: أنا لا أتدخل فيما إذا أراد المجلس أن يصوت أو لا. إنما الموضوع يتعلق بإلغاء اعتماد أربعة موظفين من ميزانية رئاسة مجلس الوزراء في اللجنة ولقد اتفقنا هنا على أن يبقى لهؤلاء اعتماد ستة أشهر ريثما نرى ما سنعمله بهم ولقد طلبت الحكومة ذلك فوافقها المجلس عليه.

الرئيس: إذن فالحكومة لم تزل مصرة على أن يبقى البند كما ورد. لذلك لا يمكنني أن أصوت على الاقتراح. وكذلك ورد إلي كتاب آخر من رئيس الوزارة بوصفه وزيراً للخارجية. ليتل

(فتلا الكاتب الكتاب التالي):

عطوفة رئيس مجلس النواب

أتشرف بإعلامكم أنه سبق لمجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧ شباط الجاري أن وافق على اقتراح وزارة الخارجية والمغتربين الوارد بكتابها عدد ١٥/٩/٨٩٩ المؤرخ في ١٠/١/٥٠ المربوط نسخة منه والرامي إلى مساهمة لبنان في برنامج المساعدة الفنية للدول المتخلفة النمو بمبلغ يوازي نصف ما تدفعه الحكومة اللبنانية لميزانية الأمم المتحدة أي بما يعادل خمسة عشر ألف ليرة لبنانية.

ولما كان مجلس النواب الموقر قد صدق موازنة وزارة الخارجية دون أن يلحظ فيها المبلغ المطلوب لهذه المساعدة فإننا نرجو التفضل بعرض هذه القضية على المجلس الموقر للنظر في المصادقة على فتح اعتماد بمبلغ خمسة عشر ألف ليرة قبل الانتهاء من تصديق الموازنة العامة وإضافة هذا المبلغ إلى الباب السادس - الفصل الأول - البند الثالث - الفقرة ٤ من موازنة وزارة الخارجية والمغتربين للعام ١٩٥٠ بحيث يصبح مجموع هذه الفقرة خمسة وستين ألف ليرة لبنانية بدلاً من خمسين ألفاً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيروت في ٢٤ شباط سنة ١٩٥٠

رئيس مجلس الوزراء

رياض الصلح

لجانبة رئاسة مجلس الوزراء

أشرف بالإفادة بما يلي :

أفادت المفوضية اللبنانية في واشنطن في كتابها رقم ٢٢٤٣ تاريخ ١٧ تشرين أول سنة ١٩٤٩ ، ربطا نسخة عنه ، أن اللجنة الثانية الاقتصادية للجمعية العمومية عن المساعدة الفنية للبلدان المتخلفة النمو قررت في اجتماعها الذي عقد في النصف الأول من تشرين الأول سنة ١٩٤٩ «أن يدعو الأمين العام للأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء وأعضاء المنظمات المختصة كمنظمة التغذية والزراعة لمؤتمر عام في أقرب وقت ممكن وذلك الموافقة على الترتيبات المالية لمشروع المساعدة الفنية ومعرفة مقدار التبرعات المالية التي يمكن للدول وخاصة التقدمة منها أن تقدمها للمشروع» .

ثم أفادت المفوضية المذكورة في كتابها رقم ٢٢٥٨ تاريخ ٢٤ تشرين أول سنة ١٩٤٩ . ربطا نسخة عنه ، أن الوفود تميل إلى تأجيل مؤتمر المساعدة الفنية المشار إليه إلى الربيع القادم بحيث يتسنى للحكومات وخاصة لحكومة الولايات المتحدة أن تحدد مبلغ تبرعها المالي لبرنامج المساعدة المالية ، الذي يحتاج تحديده إلى موافقة المجالس النيابية وإثبات قيمته في ميزانياتها لسنة ١٩٥٠ .

وقد أشارت المفوضية إلى وجوب مساهمة البلدان المتخلفة النمو بمبالغ اسمية لكي يثبت الشكل الدولي الواسع لبرنامج المساعدة ، كما اقترحت أن تخصص الحكومة اللبنانية لهذا البرنامج مبلغاً بنسبة نصف ما تدفعه الحكومة اللبنانية لميزانية الأمم المتحدة ، أي ما يعادل ستة آلاف دولار فيما إذا بلغت ميزانية برنامج المساعدة الفنية عشرين مليون دولاراً ويمكن للحكومة اللبنانية أن تدفع هذا المبلغ بالنقد اللبناني فتكون القيمة بين ١٢ و ١٥ ألف ليرة لبنانية .

وقد أوردت المفوضية أن السبب الموجب لهذه المساهمة هو إظهار اهتمام لبنان بموضوع الإنماء الاقتصادي في البلدان المتخلفة النمو ، واشترائه اشتراكاً فعالاً في وضع برنامج المساعدة الفنية الذي لا شك أن لبنان سيفيد منه بما يزيد كثيراً عن المبلغ الذي يقترح التبرع به .

وإنني إذ أوافق على هذا الاقتراح أرجو التفضل بعرض القضية للموافقة على مجلس الوزراء في أول جلسة يعقدها واتخاذ التدابير اللازمة لتأمين هذا المبلغ في موازنة عام ١٩٥٠ ، مع العلم بأنه لم يلحظ مثل هذا الاعتماد في مشروع موازنة وزارة الخارجية عن هذا العام .

بيروت في ٢٠ كانون ثاني سنة ١٩٥٠

وزير الخارجية والمغتربين

الإمضاء : فيليب تقلا .

الرئيس : من يوافق على هذا الاقتراح فليرفع يده .

أكثرية

الرئيس: قبل الاقتراح. والآن لم يبق من الموازنة إلا ثلاثة أبواب.

ليتل تقرير اللجنة على البابين الخامس عشر والسادس عشر منهما.

(فتلا الكاتب التقرير التالي):

تقرير اللجنة المالية على الباب الخامس عشر - الديون المتوجبة الأداء

الباب السادس عشر - نفقات السنين السابقة

اجتمعت اللجنة المالية برئاسة معالي الأستاذ لحود وحضور معالي وزير المالية وشرحت بدرس البابين المذكورين أعلاه وبعد البحث وافقت عليهما كما سيبين أدناه:

الباب الخامس عشر - الديون المتوجبة الأداء. الخ. . .

الرئيس: قبل البند الثاني. البند الثالث (جديد) دين فرنسا على لبنان وقدره (٣٥٣٦٠٠٠) ل.ل.

أكثرية

الكلمة للسيد محمد العبود

محمد العبود: نحن نعلم أننا غير مديونين في البلاد لأحد وأعتقد أن هذا البند قد خصص للقسط المتعلق بشراء الأملاك من الحكومة الفرنسية لذلك أرجو وأقترح أن يسمى هذا البند هكذا: «القسط السنوي من ثمن الأملاك والمعدات المشتراة من الحكومة الفرنسية».

وزير المالية: الحكومة توافق على ذلك

الرئيس: من يقبل بالبند وبتسميته كما اقترح السيد محمد العبود ووافقت الحكومة عليه فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث والآن الباب السادس عشر: نفقات السنين السابقة. فصل وحيد - بند وحيد:

نفقات السنين السابقة، للذكر.

من يقبل به كما ورد فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الوحيد. لما كانت الحكومة بموازنتها الحالية قد أتت بتعديل على بعض الضرائب لذلك

لا يمكنني التصويت على الواردات قبل التصديق على قانون الموازنة لهذا نبدأ بالقانون. ليتل

تقرير اللجنة المالية على مشروع قانون موازنة سنة ١٩٥٠

(فتلا الكاتب التقرير التالي):

تقرير اللجنة المالية على مشروع قانون موازنة سنة ١٩٥٠

اجتمعت اللجنة المالية برئاسة معالي الأستاذ لحد وحضور معالي وزير المالية ودرست مشروع قانون موازنة سنة ١٩٥٠ الحالية، وقد صدقت عليه بعد أن عدلته كما هو مبين طياً.

فاللجنة ترجو من مجلسكم الكريم الموافقة عليه بعد تعديله.

بيروت في ١٥ آذار سنة ١٩٥٠

مقرر اللجنة المالية العام

عدنان الجسر

مشروع قانون

الباب الأول - أحكام عامة

المادة ١ - حددت موازنة الجمهورية اللبنانية عن السنة المالية التي تبتدىء في أول كانون الثاني سنة ١٩٥٠ وتنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٥٠ وفقاً للأحكام التالية: أ. . .

الرئيس: الكلمة للسيد يوسف صو

يوسف صو: أثناء درس الموازنة في اللجنة المالية كنت اقترحت حذف ضريبة الجيش عن دور السينما ووافقتني الحكومة على اقتراحي. لأن هذه الضريبة ليست في الواقع على دور السينما بل على الطلاب والأهالي. لذلك أطلب إلغاء هذه الضريبة لأنني علمت بأن أصحاب دور السينما سيخفضون الرسم إذا ألغيت ضريبة الجيش.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحد.

إميل لحد: وضعت ضريبة الجيش على التحارير والدخان والمسارح والملاهي منذ سنتين. وألغيت عن التحارير وبقيت على جميع ما بقي. الآن تفكر الحكومة بتخفيض الضرائب عندما يتسنى لها ذلك. ولا تبدأ بالتخفيض عن دور السينما بل أفهم أن يبدأ التخفيض عن الخبز ثم عن الأرز ثم عن الملبوس والعلاج. ويأتي التخفيض عن رسم دور السينما في الآخر.

كانت ضريبة الجيش على دور السينما ١٥ غرشاً على كل تذكرة مهما كان ثمنها، يعني الـ ١٧٠ غرشاً تدفع ضريبة ١٥ غرشاً. ثم فكرنا باللجنة بما يأتي: أن نخفض هذه الضريبة، مع أنه لا يبدأ بتخفيض رسم السينما أولاً، وأن نجعل التذكرة التي ثمنها ١٧٥ غرشاً. ١٨٥ غرشاً أي بزيادة عشر غروش بدلاً من خمسة عشر غرشاً والتذكرة التي ثمنها دون الخمسة وسبعين غرشاً تزداد خمسة غروش بدلاً من ١٥ غرشاً. فلو ألغينا العشرة غروش أي ضريبة الجيش يبقى ٥٠ غرشاً يدفعها الطالب ولا يستفيد منها الطالب بل أصحاب دور السينما لأنهم لن يعيدوا له خمسة غروش.

والطالب عندما يذهب «لشم الهواء» يدفع ٥٠ مثل ٤٥ وأنا عندما أريد أن أذهب للسينما أدفع ١٨٠ من أصلها ١٥ غرشاً للجيش. فإذا ألغينا منها خمسة غروش يبقى عشرة غروش للجيش. ويطلب أصحاب دور السينما إلغاء عشرة غروش فيصبح ثمن التذكرة ١٦٥ غرشاً. وأنا عندما أذهب للسينما لا فرق عندي إذا دفعت ١٦٥ غرشاً أو ١٧٥ غرشاً إنما الفرق يقع على الخزينة وقدره ١٧٠ ألف ليرة.

لهذا باسم اللجنة أصر على التعديل كما ورد.

يوسف ضو: (مقاطعاً) قل باسمك وحدك.

إميل لحود: (متابعاً) أنا كرئيس لجنة أمثل اللجنة فيما تقرر لا فيما يريده كل عضو فيها. لذلك باسم اللجنة أطلب من المجلس الكريم الإبقاء على التعديل كما ورد من اللجنة.

الرئيس: الكلمة للشيخ ندره عيسى الخوري.

ندرة عيسى الخوري: أرجو تلاوة المادة الثانية من قانون ٣٠ أيار سنة ١٩٤٥ لتتمكن من المقارنة بين الرسم الجديد والرسم القديم. يقول حضرة الزميل إميل لحود إن حذف الضريبة يعود بفائدة على أصحاب دور السينما، وأن خمسة غروش لا ترهق المكلف. فنحن لا ندافع عن أصحاب دور السينما بل عن المكلف ونعرف أن بعض العائلات وبعض الموظفين يؤثر فيهم هذا المبلغ وهم يعملون حسابهم ليوفروا ٢٠ أو ٣٠ غرشاً.

لذلك نطلب من الحكومة، إذا أخذت باقتراح الزميل يوسف ضو، أن تجبر أصحاب السينما على تخفيض قيمة الضريبة من أصل ثمن التذكرة.

رئيس الوزارة: (مقاطعاً) ما دخل الحكومة في ذلك إذا أراد أصحاب دور السينما التخفيض أم لا؟

ندرة عيسى الخوري: (متابعاً) نرجو من الحكومة أن نجبرهم على التخفيض لأن هذا الرسم يجبي من الموظفين.

الرئيس: الكلمة للسيد جبرائيل المر.

جبرائيل المر: إن إلغاء الضريبة أو عدم إلغائها لا يهم أصحاب دور السينما ولكن يهم الطلاب وأفراد الشعب وتفكر نقابة دور السينما بجعل رسم الدخول العمومي ليرة واحدة و ٤٥ غرشاً للطلاب. لأن السعر الحالي غال.

الرئيس: الكلمة للسيد رفعت قزعون

رفعت قزعون: بعد أن سمعنا ما جاء في تصريح حضرة الزميل جبرائيل بك المر، وبعد أن سمعنا اقتراح حضرة الزميل يوسف بك ضو. أنا من الذين يقولون بإلغاء الضرائب عن غير دور السينما قبل إلغائها عن دور السينما لأن في البلد أشياء حيوية وضرورية أكثر من السينما. وإني أوافق على ما جاء في كلام حضرة الزميل إميل بك لحد خصوصاً بعد أن سمعنا تصريح حضرة الزميل جبرائيل بك المر بأن ستتدنى رسوم السينما في القريب العاجل.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة.

رئيس الوزارة: أنا أشكر معالي جبرائيل بك المر على التصريح الذي أدلى به هنا، وإن دل على شيء فإنه يدل، ولا عجب على وطنية أصحاب دور السينما ونسجل عليهم أنهم سيخفضون رسم الدخول من ١٧٠ إلى ١٠٠ غرش، إذن، وقد آمنت بأن رسوم السينما ستخفص أرجو إبقاء هذه الضريبة لأنني واثق كل الوثوق من أن أي عائلة من عائلات لبنان ستضحي بعشرة غروش لتساهم بمصاريف الجيش لأن في ذلك لذة لا تضاهيها لذة، ويمكن للعائلة أن توفر ١٠ غروش بأن لا تذهب في كل شهر مرة للسينما. وأنا واثق أيضاً من وطنية الطلاب الذين أصروا في الماضي على أن تبقى ضريبة الجيش. لذلك أطلب إبقاء ضريبة الجيش مع تسجيل كلام معالي جبرائيل بك المر.

الرئيس: لقد رجع حضرة الزميل يوسف بك ضو عن اقتراحه والآن نعود لطرح المادة ٤٩ على التصويت وقد تليت عليكم. من يقبل بها فليرفع يده.

أكثرية. الخ...

الرئيس: قبلت المادة الثانية والخمسون معدلة. لتتل المادة الثالثة والخمسون.

فتلا الكاتب المادة الثالثة والخمسين التالية:

المادة ٥٣ - إن الموظف الذي ينقل من دائرة إلى أخرى يستمر على قبض راتبه خلال سنة ١٩٥٠ من البند الذي رصد فيه اعتماده في الموازنة.

الرئيس: من يقبل بالمادة الثالثة والخمسين كما تليت فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثالثة والخمسون. لتتل المادة الرابعة والخمسون الجديدة.

فتلا الكاتب المادة الرابعة والخمسين الجديدة التالية:

المادة ٥٤ - يحق للموظفين الدائمين الموجودين في الخدمة بتاريخ وضع هذا القانون موضع التنفيذ أن يطلبوا خدماتهم السابقة في دوائر البلدية في عداد خدماتهم الفعلية شرط تقديم الطلب في خلال شهر واحد من تاريخ نشر هذا القانون وأن يدفعوا عن هذه الخدمات المحسومات التقاعدية وفقاً للقوانين المرعية، وشرط أن تكون تلك الخدمات السابقة قد أدت في وظيفة مماثلة لوظيفة في دوائر الحكومة يرتب لها القانون معاشاً تقاعدياً.

الرئيس: الكلمة للسيد رفعت قزعون.

رفعت قزعون: تقدمت من الرئاسة باقتراح بتعديل المادة الرابعة والخمسين، فأرجو تلاوته.

الرئيس: ليتل اقتراح السيد رفعت قزعون بتعديل المادة الرابعة والخمسين.

فتلا الكاتب الاقتراح التالي:

اقتراح

١ - تعتبر خدمات الموظفين التي هي في وضع خارج الملاك والتي تزيد عن سنة كخدمات فعلية تحسب لهم عند تصفية معاشهم التقاعدي.

٢ - إن الموظفين الذين يستفيدوا من أحكام الفقرة الأولى هم الذين أدخلوا فيما بعد في الملاك العام ولا يزالون في الخدمة شرط أن يقدموا طلب إدخال خدماتهم السابقة في خلال ستة أشهر وأن يدفعوا عنها المحسومات التقاعدية حسب القوانين المرعية الإجراء.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: إن المادة ٢٥ من مشروع موازنة سنة ١٩٤٩ تنص على ما جاء في اقتراح حضرة الزميل رفعت بك قزعون.

الرئيس: هل يطبق مشروع قانون موازنة سنة ١٩٤٩ على مشروع قانون موازنة سنة ١٩٥٠؟

وزير المالية: نعم.

رفعت قزعون: إذا كانت المادة ٥٤ من مشروع قانون موازنة سنة ١٩٥٠ لا تعدل المادة ٢٥ من مشروع موازنة سنة ١٩٤٩ فأنا أرجع عن اقتراحي.

الرئيس: إذا كان النص موجوداً في المادة ٢٥ من مشروع موازنة سنة ١٩٤٩ فهل من مانع من إضافته في مشروع موازنة سنة ١٩٥٠؟

وزير المالية: نعم يوجد مانع قانوني. هناك موظفون في الجيش كانوا يعملون في الجيوش السابقة ولا يزالون يعملون في الجيش الحالي وقد ثبتوا وأدخلوا في الملاك، لذلك تقترح الحكومة إضافة هذه الفقرة على المادة ٥٤:

«ويحق للموظفين المدنيين الذين يشغلون في الجيش وظائف دائمة تابعة لملاك الموظفين العام أن يطلبوا إدخال الخدمات التي أدوها في وظائف مدنية تابعة لجيوش الشرق الخاصة أو الجيش اللبناني، في عداد خدماتهم الفعلية بشرط أن يقدموا الطلب خلال شهر واحد من تاريخ نشر هذا القانون وأن يدفعوا عن هذه الخدمات المحسومات التقاعدية وفقاً للقوانين المرعية».

الرئيس: لتتل المادة الرابعة والخمسون الجديدة مضافاً إليها الفقرة التي طلبت الحكومة إدخالها عليها. فتلا الكاتب المادة الرابعة والخمسين الجديدة المعدلة من الحكومة التالية:

المادة ٥٤ - يحق للموظفين الدائمين الموجودين في الخدمة بتاريخ وضع هذا القانون موضع التنفيذ أن يطلبوا خدماتهم السابقة في دوائر البلدية في عداد خدماتهم الفعلية شرط تقديم الطلب في خلال شهر واحد من تاريخ نشر هذا القانون وأن يدفعوا عن هذه الخدمات المحسومات التقاعدية وفقاً للقوانين المرعية، وشرط أن تكون تلك الخدمات السابقة قد أدت في وظيفة مماثلة لوظيفة في دوائر الحكومة يرتب لها القانون معاشاً تقاعدياً.

ويحق للموظفين المدنيين الذين يشغلون في الجيش وظائف دائمة تابعة لملاك الموظفين العام أن يطلبوا إدخال الخدمات التي أدوها في وظائف مدنية تابعة لجيوش الشرق الخاصة أو الجيش اللبناني، في عداد خدماتهم الفعلية بشرط أن يقدموا الطلب في خلال شهر واحد من تاريخ نشر هذا القانون وأن يدفعوا عن هذه الخدمات المحسومات التقاعدية وفقاً للقوانين المرعية.

الرئيس: من يقبل بالمادة الرابعة والخمسين كما تليت معدلة من الحكومة فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الرابعة والخمسون معدلة من الحكومة. لتتل المادة الخامسة والخمسون.

فتلا الكاتب المادة الخامسة والخمسين التالية:

المادة ٥٥ - يفتح في موازنة النفقات بند خاص لتسديد نفقات الرديات والاستردادات والأحكام النقدية التي لم تسقط بمرور الزمن.

لا يرصد أي اعتماد في هذا البند عند تنظيم الموازنة، أما النفقات التي تصرف منه فتغطي تدريجياً من مال الاحتياط وتسدد بموجب قانون قطع الحساب.

الرئيس: الكلمة للسيد محمد العبود

محمد العبود: أعتقد أن هذه المادة تتنافى مع مبدأ الموازنة في مراقبة المجلس لها لقد ورد في الفقرة الثالثة منها ما

يلي: «أما النفقات التي تصرف منه فتغطي تدريجياً من مال الاحتياط وتسدد بموجب قانون قطع الحساب». فهذه الفقرة تذهب بكل مراقبة من المجلس على الموازنة. أنا أفهم أنه لا يمكن للحكومة مقدماً أن تعرف قيمة المبالغ التي ستضطر لدفعها ولكن اعتراضني على أنه سيأتي البحث في هذه المصاريف والرقابة عليها بعد سنتين عندما يقدم مشروع قطع الحساب، ولن يرد لها ذكر في الموازنة. فما المانع من إيجاد بند خامس لهذه الرديات والاستردادات في الموازنة وأن تقدر قيمتها كسائر البنود ويمكن أن تزداد وأن تخفض وفقاً لمقتضيات الظروف. لا يجوز أن يصرف من مال الاحتياط بدون رقابة من المجلس على هذا الانفاق الذي لا يمكن البحث به إلا بعد مرور سنتين لذلك أرجو من الحكومة أن ترجع عن هذه المادة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: إن هذه النفقات إجبارية ستترتب على الدولة إما عن أحكام تصدر عليها أو رديات واجبة الأداء. فكيف يجوز للحكومة أن لا تدفع هذه الأموال؟

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود: أنا أؤيد معالي وزير المالية فيما يتعلق بالمادة ٥٥ لأن هذا البند كان يقدر تقديراً، تدفع منه الحكومة ما يحكم عليها في المحاكم وما تضطر لرده إلى أصحاب المصالح وهذا لا مفر منه. وكان يقدر هذا البند بـ ٧٠٠ ألف ليرة في السنة ويجوز أن يحكم على الحكومة في مدار السنة بـ ٥٠ ألف ليرة ويجوز أيضاً أن يحكم عليها بـ ١٠٠ ألف ليرة. والخلاصة إذا تبقى من هذا الاعتماد شيء فإنه يرد إلى مال الاحتياط ولا تنفع في ذلك رقابة. الحكومة مجبرة على أن ترد الأمانة لصاحبها سواء أفتحت هذا البند أم لم تفتحه، وإنه من أبسط قواعد الحساب أن تدفع الحكومة من هذا البند ما يطلب منها وتقيده لذلك أنا أرى إن إبقاء المادة ٥٥ ضروري.

الرئيس: الكلمة للسيد محمد العبود

محمد العبود: لقد أجاد حضرة الزميل في تشريح الموضوع، أما أنا فلا أعتقد بأن هذه المادة تأتي بحسنة واحدة. أنا أوافق تمام الموافقة على أنها ستطبق حين يحكم على الحكومة بأحكام لا مفر منها ولكن جميع بنود الموازنة الزامية لا مفر منها أيضاً. فما هو المانع من أن تبقى الحكومة على غرار الماضي منذ ٢٥ سنة؟ أما أن نبقي حق التقدير مبهماً فهذا ما لا يجوز وأرجو من المجلس الكريم أن يوافقني على اقتراحي.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: إن التقدير في هذه المادة يستحيل عملياً لأننا لا نعلم بما سيحكم علينا به وبما سنجبر على دفعه. ولو علمنا ذلك لجئناكم بالأرقام في صلب الموازنة أما وقد تبين لنا أن ذلك غير ممكن تقديره

فأتينا ببند لهذه المصارفات خارج عن الموازنة. وعدم وجود هذه المادة يشكل مشاكل للشعب ويؤخر المعاملات. فتسهلاً لمعاملات الناس تصر الحكومة على ضرورة وجود هذه المادة.

الرئيس: الكلمة للسيد أديب الفرزي.

أديب الفرزي: أعجب أن كثيراً من الناس يتذمرون من تأخر الحكومة بالتنفيذ وأن هذه المادة توجب على الحكومة أن تنقيد بالأحكام العامة وإذا كانت هذه المادة لا توجب إلا رد حقوق الناس فما هو الضرر!

الرئيس: سقط الاقتراح. من يقبل بالمادة الخامسة والخمسين كما تليت فليرفع يده. أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الخامسة والخمسون. لتتل المادة السادسة والخمسون. الخ.

الرئيس: قبلت المادة التاسعة والخمسون. والآن لقد سها بال الرئاسة عن طرح الاقتراح الآخر الوارد من السيد كميل شمعون. ليتل الاقتراح.

فتلا الكاتب الاقتراح التالي:

حضرة رئيس مجلس النواب المحترم

لما كانت اللجنة المالية قد رأت إلغاء رتبة وراتب زعيم من الدرك كما هي واردة في مشروع موازنة وزارة الدفاع الوطني عن سنة ١٩٥٠، الفصل الأول، البند الأول، الموظفون.

ولما كان المجلس قد اقترح بالموافقة على رأي اللجنة في جلسة الثلاثاء ١٤ شباط الجاري.

ولما كان المجلس، في جلسة الخميس ١٦ شباط ذاته عند إثارة الموضوع مجدداً، قد أعرب عن شعوره بضرورة إعادة اعتمادات البند المشار إليه من موازنة وزارة الدفاع إلى ما كانت عليه في مشروع الموازنة المقدم من الحكومة بدون أي تعديل، بحيث يبقى الاعتماد الخاص بزعيم من الدرك كما ورد، فأعربت الحكومة أيضاً عن موافقتها على ذلك.

لذا فإني أطلب اقتراح إعادة عرض البند الأول من الفصل الأول من مشروع موازنة وزارة الدفاع الوطني على المجلس حتى يجري بحثه والاقتراح على نصه كما ورد في المشروع الأصلي وفقاً للشعور الذي أعرب عنه كل من المجلس والحكومة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيروت في ٢٤ شباط ١٩٥٠

نائب جبل لبنان: كميل شمعون

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود

إميل لحود: يا سيدي. إن اللجنة لم تلغ رتبة كما أنه لا يحق لها الإلغاء ولا دخل لها به. لقد رأت اللجنة أنه قد دون في موازنة وزارة الدفاع الوطني راتب زعيم من الدرك فقالت إن هذا الأمر مخالف لقواعد وقانون الموازنة فألغته. الزعيم من الدرك ويجب أن يتناول راتبه من موازنة الدرك كما أنه لا لزوم لزيادة شيء على موازنة الدرك والدليل هو أن الحكومة ليست مقيدة بالفقرات بل بالبنود، ومعلوم أن مراكز الدرك ليست مملوءة على مدى السنة. ففي السنة تحصل وفيات بين الأفراد ونقلات وصرف ولا تملأ هذه المراكز الشاغرة رأساً ويعلم معالي وزير المالية أنه تبقى فضلات في هذه الوزارة لذلك لا داعي لإضافة هذا المبلغ على موازنة الدرك لأن هذه تستطيع الدفع دون زيادة.

رئيس الوزارة: إن الحكومة توافق على إعادة الزعيم فوزي الطرابلسي ونقله إلى ميزانية الدرك على أن يتقاضى راتبه منها.

كميل شمعون: لا اختلاف على أساس الموضوع إذا لم يكن في نية أحد الإلغاء. إنما أعتقد أنه من الأصول أن يبقى هذا الاعتماد موجوداً وليس في ذلك من ضرر على أحد فالمبلغ الذي لا ينفق يبقى على كل حال.

جبرائيل المر: أنا أقترح نقل الاعتماد لأنه عندما يأتي ليقبض من الداخلية قد يقال له لا يوجد اعتماد باسمك. إبراهيم عازار: إذا استعدنا الوقائع نضطر لنقل الاعتماد لأن اللجنة حذفته والمجلس وافق على ذلك لهذا إذا لم ينقل الاعتماد نبقى بالتباس فلينقل الاعتماد وما لا يصرف يبقى.

عبد الله اليافي: طالما إن الغاية هي أن يستمر هذا الضابط على تناول راتبه فإني ألفت النظر لكي تصبح وضعيته قانونية أن تتعهد الحكومة بنقله إلى الدرك بمرسوم كما نقلته من الدرك إلى الدفاع بمرسوم.

الرئيس: لم توافق الحكومة على اقتراح الأستاذ كميل بك شمعون ولكنها تفاهمت معه على القضية، إذن لم يعد من سبيل للتصويت على الاقتراح والآن ننتقل إلى درس الواردات. ليتل تقرير اللجنة المالية عليها.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية على موازنة الإيرادات عن سنة ١٩٥٠

اجتمعت لجنة المالية برئاسة معالي الأستاذ لحود وحضور معالي وزير المالية وشرعت بدرس موازنة الواردات عن سنة ١٩٥٠ فأدلت الحكومة ببيانات لا تخرج في كثير منها عن منطوق الفذلكة وبعد النقاش والبحث وافقت اللجنة على بنود موازنة الإيرادات بعد إدخال بعض التعديلات على بعض البنود. وقد أصبحت هذه الموازنة معدلة كما يلي: ألخ... .

فاللجنة ترجو من مجلسكم الكريم التصديق على موازنة الواردات كما عدلتها.

بيروت في ١٨ آذار سنة ١٩٥٠

مقرر اللجنة المالية العام

عدنان الجسر

الرئيس: الكلمة للسيد سامي الصلح

سامي الصلح: أرى من الواجب إلغاء رسوم الترابية تشجيعاً لسياسة العمار والبناء ثم بما يتعلق بالمادة السابعة عشرة أرى أنه كان من الواجب على الحكومة أن تعيد النظر بهذا البند المتعلق بالمصالح المشتركة. وبهذه المناسبة ألفت نظر الحكومة إلى البند المتعلق بالمحسومات التقاعدية إذ إنه أصبح من اللازم إنشاء صندوق مستقل للمتقاعدين لأن موظفي الحكومة يدفعون سبعمائة ألف ليرة ومن المناسب إنشاء صندوق كما قلت. وإني أستغرب ما ورد عن عائدات بنك سوريا ولبنان وكيف أنها هبطت إلى نصف مليون وكذلك أستغرب ما تدفعه الشركات ذات الامتياز وأرى أن ما يؤخذ منها ضئيل جداً وأطلب كذلك أن يعاد النظر بمدفوعات شركات البترول فجميع هذه البنود التي ذكرتها بحاجة لإعادة النظر وهناك مسألة هامة تتعلق بالمأخوذات من مال الاحتياط وكنا نود بعد أن أدخلت هذه بقانون الموازنة كما أشار الزميل محمد بك العبود، أن لا تؤخذ من صندوق الاحتياط مبالغ كبيرة دون أن نعلم ما هو الموجود بهذا الصندوق. لذلك أطلب إلى معالي وزير المالية أن يبين لنا ما هي المبالغ الاحتياطية الموجودة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: إن النقطة الهامة الواردة في كلام سامي بك الصلح هي المتعلقة بمأخوذات مال الاحتياط فهذه نفقة استثنائية وغير ذاهبة وضعناها لهذه السنة حتى نسدد ثمن الأملاك التي توجبت علينا لفرنسا. وأما ما يتعلق بتخفيض أو إلغاء رسوم الترابية فإني كنت أتمنى على النواب الكرام أن يتمنوا تخفيض النفقات قبل الواردات أما وقد أقرت النفقات فلا يمكن إنقاص الواردات فالمجلس أقر النفقات وله أن يقر الواردات كما يريد.

الرئيس: مثلما طلب سامي بك الانقاص طلب الزيادة.

وزير المالية: متابعاً - أما فيما يتعلق بشركات البترول فقد نصت على ذلك الاتفاقيات ومن ناحية أخرى فهذه تقديرات مؤقتة ولا نعرف ما ستكون في المستقبل صعوداً أو هبوطاً. سامي الصلح - لم تعطنا معلومات عن مال الاحتياط

وزير المالية: لقد أعطينا هذه المعلومات في اللجنة المالية.

الرئيس: والآن نتقل إلى التصويت على موازنة الباب الأول من الواردات. الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها. ألخ... إلخ.

الرئيس: قبل البند السادس. البند السابع: رسوم الأجر / ٥٠٠٠٠ / ل.ل.

الكلمة للسيد محمد العبود.

محمد العبود: كنت قد تقدمت أثناء بحث الموازنة بصورة عامة بـرجاء للحكومة في أن تفكر باستثمار أجر الدولة لأنها قد تدر أموالاً طائلة وأعتقد أن بإمكان وزارة الزراعة أو المالية أن تأتي بقانون نافع بهذا الصدد. وبهذه المناسبة أرجو من الوزيرين أن تأتيا بقانون بهذا المعنى فنمنع التهريب ونؤمن مداخيل لا بأس بها نسدد بها حاجات كثيرة.

الرئيس: من يقبل بالبند السابع كما ورد فليرفع يده.

أكثرية. ألخ... إلخ.

الرئيس: قبل البند الثالث عشر. البند الرابع عشر: حاصلات بيع الملح وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده ١٢٥٠٠٠٠ ل.ل. الكلمة للسيد محمد العبود.

محمد العبود: هذا البند يتعلق بضرية الملح ولقد تفضل الأستاذ إميل بك لحود وقال إنه يحق في حين التفكير بإنزال الضرائب أن نبدأ بالملح فهذه الضريبة كلما تدنت كلما زاد الاستهلاك ومن المفهوم أنه يصنع على شاطئ البحر وأكثره غير صحي وأنا أعتقد أنه تمشيئاً مع مبدأ تخفيض جميع الأسعار والضرائب فقد أصبح الملح غالياً لذلك أرجو من الحكومة بأن تفكر بانقاص هذه الضريبة.

وزير المالية: إن الحكومة لا تفكر بتنزيل هذه الضريبة بل بإلغائها بتاتاً إنما هناك دروس بهذا المعنى سنتقدم بها قريباً.

الرئيس: من يقبل بالبند الرابع عشر كما ورد معدلاً فليرفع يده.

أكثرية. ألخ... إلخ.

الرئيس: قبل البند الخامس والعشرون. والآن الباب الخامس - إيرادات شتى: البند السادس والعشرون: المحسومات التقاعدية ٧٠٠٠٠٠ ل.ل.

الكلمة للسيد محمد العبود

محمد العبود: إني أوافق السيد سامي بك الصلح على كلمته المتعلقة بالمحسومات التقاعدية فالتقاعد كان يكلف الخزينة منذ سنوات نصف مليون تقريباً ولكننا نراه اليوم يزيد تدريجياً. أفلا ترى الحكومة أن تضع صندوقاً مستقلاً لهذه القضية حتى لا يتصاعد هذا الرقم ويصبح عبئاً ثقيلاً على الخزينة فكلما زاد عدد الموظفين وزاد راتبهم زاد تقاعدهم.

وزير المالية: إن الحكومة تفكر بهذا الموضوع وهي توليه عنايتها التامة.

الرئيس: من يقبل بالبند كما ورد فليرفع يده.

أكثرية. ألخ. . .

نعود الآن إلى الباب السابع عشر - احتياطي لنفقات غير منتظرة. فصل وحيد - احتياطي لنفقات غير منتظرة.

بند وحيد: احتياطي لنفقات غير منتظرة وقد عدلته اللجنة وكذلك أدخل عليه تعديل على التعديل فأصبح اعتماده /٦٧٩٢٠٧/ ل.ل. بدلاً من /٨٨٩٢٠٠/ ل.ل. من يقبل به كما تلي معدلاً فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الوحيد معدلاً. والآن نعود إلى المواد الأربع من الباب الأول - أحكام عامة من مشروع قانون الموازنة. لتتل المادة الأولى فتلا الكاتب المادة الأولى التالية:

المادة ١ - حددت موازنة الجمهورية اللبنانية عن السنة المالية التي تبتدىء في أول كانون الثاني سنة ١٩٥٠ وتنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٥٠ وفقاً للأحكام التالية:

الرئيس: من يقبل بالمادة الأولى كما تليت فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الأولى. لتتل المادة الثانية. ألخ. . .

الرئيس: قبل القانون بالأكثرية. لقد انتهينا من درس الموازنة وكل عام وأنتم بخير. ليتل المرسوم رقم ١٤٢٩ القاضي بقفل الدورة الاستثنائية الحالية.

فتلا الكاتب المرسوم

الرئيس: لتتل خلاصة محضر الجلسة الحالية.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر ورفعت الجلسة على أن تعقد نهار غد الساعة الرابعة من بعد الظهر لانتخاب

أعضاء لجان المجلس وذلك وفقاً للدستور.

(في تمام الساعة السابعة مساء).

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

رفعت قزوعون

نظر وصدق

مدير مجلس النواب

الإمضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد اسبر